بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمـــان الإسلاميّة
كلّية الدّراسات العليا
كلية اللّغة العربيّة
قسم الدراسات النحوية واللغوية

العوامل الناصبة بين الكوفيين والبصريين

بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطّالب:
محمد علي الياس حسين

إشراف الدكتور :
عبدالجبار الشيخ بلال

١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

التمهيد:

أ/ التأويل لغة واصطلاحاً:

تعرفيه في اللغة واشتقاته:

نجد أن لفظة "التأويل" كانت مفردة لغوية كسائر ألفاظ اللغة إلى أن صارت مصطلحاً يجرى على ألسنة العلماء. مكتسبة معنى جديداً ذا علاقة من قريب أو بعيد بالمعنى اللغوي الأصلي للكلمة.

فالكلمة وردت في معاجم اللغة وقواميسها تحمل معاني عدة وهي:

١- المرجع والعاقبة والمآل والمصير وهي كلمات متقاربة المعاني أو مترادفة تؤدى إلى معنى واحد. فالتأويل بهذا المعنى مأخوذ من آل يؤول ومنه قول الشاعر:

أؤوّل الحكـــم علـــى وجهـــه * لـيس قضـائي بـالهوى الجـائر[١]

بمعنى: أرجعه، وأرده على وجه. وجاء في تهذيب اللغة (إن الأول بمعنى الرجوع من آل يؤول أولاً... ويقال طبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع: أي رجع[٢]. وفي تاج العروس: "أوَّله إليه تأويلاً: أرجعه. وأوّل الله إليك فالتك: رد ورجع"[٣] وفي لسان العرب: "الأول: الرجوع، آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع، وأوّل إليه الشيء: رجَعَهَ وألت عن الشيء: ارتددت "والأيِّل في الوحش: الوعل، قال الفارسي: سمى بذلك لمآله على الجبل يتحصن فيه".[٤]

---

(١) البيت للأعشي الكبير أبوبصير ميمون بن قيس ، القصيدة رقم ١٣ في ديوانه بتحقيق الدكتور محمد محمد حسين ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط ١، سنة ١٩٦٧م.

(٢) تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري مادة (أول) ٤٣٧/١٥ تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي ، لبنان ، سنة ١٩٦٧م.

(٣) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي، مادة (أول) ٢٥١/٧ نشر المطبعة الخيرية، بالقاهرة، سنة ١٣٠٦هـ .

(٤) لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور مادة (أول) ١٣٢/١١ ، ط / دار صادر ، بيروت، لبنان، بدون تاريخ .

وعلى هذا المعنى قيل في النصيحة "لا تعوّل على الحسب تعويلاً فتقوى الله أحسن تأويلاً"[١] وقد ورد لفظ "التأويل" بهذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾[٢].

وفي كتاب الصاحبي: "وأما التأويل فآخر الأمر، وعاقبته يقال: إلى أيّ شيء مآل هذا الأمر؟ أي مصيره وآخره وعقباه".[٣]

ولعل هذا المعنى هو أكثر معاني الكلمة وروداً في لسان العرب.

٢- التغيير، يقال: آل اللبن أي خثر، وآل جسم الرجل: إذا نحف.[٤]

٣- الوضوح والظهور، فالآل: الشخص وهو ما تراه أول النهار وآخره، يرفع الشخص.

٤- التفسير والتدبر والبيان، وهذه والتي قبلها دلالتان متقاربتان. إذ لا يخرج التفسير عن معنى الظهور والوضوح والبيان: فيمكن إدماج المعنيين في دلالة واحدة وهي التفسير والتدبر وعلى هذا يمكن أن نجمل كل ما تقدم من معنى التأويل في معنيين هما: المرجع أو المصير، والتفسير أو التدبر، ففي تهذيب اللغة: "قال الليث: التأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه".[٥]

وفي اللسان "أوَّله وتأوَّله: فسَّره"[٦] وفي الصحاح: "التأويل: تفسير ما يؤول إليه الشيء"[٧]. وقد ورد لفظ "التأويل: بهذا المعنى في قوله تعالى:﴿ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ

---

(١) أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري، ٢٥/١ ، ط /مطبعة وهبة بالقاهرة، سنة ١٩٨٣م.

(٢) سورة النساء الآية ٥٩.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

(٤) تفسير القرآن العظيم للحافظ عمادالدين بن كثير لأبي الحسين أحمد بن فارس ، ص ١٦٤ ، نشر المطبعة السلفية بالقاهرة، سنة ١٩١٠م.

(٥) تهذيب اللغة، مرجع سابق ٤٥٨/١٥.

(٦) لسن العرب ، مرجع سابق ٣٣/١١.

(٧) تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد بن موسى الجوهري، ١٦٢٣/٤ بتحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، نشر دار العلم للملايين بيروت ، لبنان ، سنة ١٩٧٩م

إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[1] فعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يقول إذا قرأ هذه الآية "أنا ممن يعلم تفسيره وبيانه".[2]

٥- التدبير والتقدير: جاء في اللسان "أوَّل الكلام: دبره وقدَّره".[3]

٦- الجمع والإصلاح: ففي اللسان "يقال: ألتُ الشيء أؤوله إذا جمعته وأصلحته... وقال بعض العرب: أوَّل الله عليك أمرك: أي جمعه، وإذا دعوا عليك قالوا: لا أوَّل الله عليك شملك".[4]

٧- التحري والطلب والتوسم: جاء في اللسان "تأوَّلت في فلان الأجر: إذا تحريته وطلبته" وفي أساس البلاغة "تأملته فتأولت فيه الخير: توسمته وتحريته".

٨- نوع من النبات: ففي القاموس المحيط "التأويل بقلة طيبة الريح".

هذه هي معاني الكلمة ودلالتها اللغوية بمعناها الأصلي اللغوي كما جاء في المعاجم اللغوية القديمة. أما المعاجم المتأخرة بعد القرن السابع الهجري، فقد ظهر فيها المعنى الاصطلاحي للكلمة بجانب المعاني اللغوية كما سيأتي في البيان.

المعنى الاصطلاحي للتأويل:

نجد أن المعنى الاصطلاحي للكلمة هو من تعاريف العلماء المشتغلين بالدراسات الإسلامية من عقيدة وفرق وفقه وأصول وتفسير وحديث... الخ، وهذا يدل على أن ظاهرة التأويل صاحبت النص الديني في رحلته منذ أيام الصحابة، حين حاول المسلمون تفهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام الشرعية منها. وهنا نجد من العلماء من يذهب إلى أن التأويل يستعمل أكثره في الكتب الإلهية. [5] فالتأويل وإن

---

(١) سورة آل عمران الآية ٧.

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤٩/٢.

(٣) لسان العرب مرجع سابق ، ٣٣/١١.

(٤) لسان العرب مرجع سابق ٣٣/١١.

(٥) مقدمة التفسير لأبي القاسم الأصفهاني وانظر: كتاب المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ص ٤٤٨ ، ط المطبعة الفنية الحديثة بالقاهرة، بتحقيق د. محمد أحمد خلف الله..

كان ظاهرة لغوية ترتبط باللفظ ودلالته أساساً، فهو لم يستعمل مصطلحاً في الدراسات اللغوية بقدر ما استعمل في الدراسات الإسلامية فالعلوم اللغوية عند المسلمين لم تنشأ إلا لخدمة النص الديني المتمثل في الكتاب والسنة في المقام الأول. ومن ثم يبدو أن علماء اللغة أخذوا هذا المصطلح من علماء الدراسات الإسلامية إذ لم يكن من فاصل يفصل بين التخصصين. فأكثر من كتب في علوم الدين هم علماء اللغة والعكس كما تقدم.

اشتقاق التأويل:

اختلف في اشتقاقه على قولين:

١- أنه من آل يؤول أولاً ومآلاً أي: عاد ورجع ويقال: أوَّل الكلام تأويلاً وتؤوله تؤولاً: دبره وقدره وفسَّره. وقيل إن أصله من المآل وهو العاقبة والمصير.

٢- أنه مشتق من الإيالة وهي السياسة، فكأن المؤول للكلام يسوسه، ويضعه موضعه، إذ السياسة: وضع الأمور في مواضعها وتدبيرها تدبيراً حسناً. وتقول العرب: قد ألنا وإيل علينا أي: سسنا وسيس لنا(١).

وحكي أبوحيان عن بعض العلماء أن التأويل من الأوَّل وخطأه حين قال: "والتأويل همزة وواو ولام، من آل يؤول"(٢).

وقال الخطابي: أوَّلت الشيء: رددته إلى أوَّله.

الصلة بين التأويل والتفسير والمعنى: التأويل عند النحويين:

هذه الكلمات الثلاثة متقاربة المعاني إن لم تكن مترادفة متحدة المعنى، فالمعنى اللغوي لكلمة "معنى" هو القصد والمراد.

العامل واختلاف النحاة فيه :

---

(١) انظر: اللسان والصحاح في الموضعين السابقين، ومعجم مقاييس اللغة لابن الفارس، تحقيق عبدالسلام هارون مادة (آل) .

(٢) انظر: مواهب الفتاح بشرح تلخيص المفتاح ٢٣٣/١ ، ط / دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ، سنة ١٩٨٤م.

شغلت قضية (العامل) قديماً وحديثاً بال النحاة والباحثين فما من كتاب في النحو إلا تجد هذه القضية قد أخذت حيزاً كبيراً منه ، بل لا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من ذكر العوامل.

فسيبويه إمام المدرسة البصرية – بل وإمام النحاة بلا منازع يكاد يؤسس كتابه على نظرية العامل وتتداخل نظرية العامل في كل أبواب كتاب سيبويه، ونذكر شيئاً من أبواب سيبويه لندل بها على ما قلنا ، في الحديث عن (إنَّ وأنَّ) قال سيبويه : "أمَّا أنَّ وما عملت فيه صلة لإن الخفيفة وتكون في موضع اسم منصوب كأنك قلت قد عرفت ذاك.

فسيبويه يتحدث عن عمله للحروف في الأسماء ويوازن ذلك بعمل (أن) في الأفعال.

ومسألة (العامل) لا يكتفي سيبويه بتطبيقها على ما يعمل في الأسماء فحسب بل يجعلها عاملة في الأفعال فقد أورد باباً سماه : "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها" تحت هذا العنوان قال : (وذلك لم ولمَّا واللام في الأمر وذلك قولك ليفعل ولا في النهي وذلك قولك "لا تفعل فإنما هو بمنزلة لم".

ثم عقّب سيبويه على هذا الباب بقوله[1] : "واعلم أن حروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال ولا يكون إلا في هذه الأفعال المضارعة كما أنّ الجر لا يكون إلا في الأسماء".

ويذكر سيبويه (العامل) في موضع آخر قال : – وهو يبوّب لإنَّ وأخواتها "هذا باب" الحروف الخمسة التي تعمل فيها بعدها كعمل الفعل فيما بعده" .

وإذا تركنا سيبويه و (الكتاب) وذهبنا إلى المبرد في (المقتضب) وجدناه يقول بالعامل، وحسبنا منه ما يأتي :

---

(١) المدرسة النحوية ، شوقي ضيف، ص ٦٤.

قال المبرد[١] : "هذا باب إعراب ما يعرب من الأفعال وذكر عواملها والإخبار عمَّا بنى منها ثم قال : "اعلم أنَّ الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة وإن كانت الأفعال أقوى من ذلك".

والسهيلي يعرف الحرف فيقول[٢] : "الحروف ما دلّ على معنى في غيره" وهو يعني بذلك الغير إما اسم وأما فعل.

من هنا نعلم أن السهيلي كان من القائلين بالعامل وأن الحرف متشبت بما يدخل عليه وسميّ هذا التشبت بالعمل.

واقترن تعريف الإعراب عند النحاة بالعامل ، قال ابن هشام[٣] : "الإعراب أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة".

وفي اللمحة البدرية لابن هشام "الإعراب تغيّر في الكلمة لعامل"[٤].

وفي المقدمة الجزولية : قال الجزولي : "الإعراب تغيّر أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً و تقديراً ، وفائدته الدلالة على المعنى الحادث بالعامل".

والزمخشري يقول : "والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو محلاً بحركة أو حرف – فاختلافه لفظاً يحركه في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه كقولك : "جاء الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل".

---

(١) المقتضب ٤/٨٠.

(٢) نتائج الفكر ص ٧٤.

(٣) أوضح المسالك ١/٣٩.

(٤) نفسه ١/٢٣٥.

وقريب من تعريف الزمخشري تعريف الشارح، قال ابن يعيش[1] : "والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها".

وإذا تتبعنا أقوال النحاة وآثارهم لوجدناهم جميعاً يقولون بوجود عامل في النحو يعمل في أسماء الرفع أو النصب أو الجر.

ولم ينكر أحد (العامل) في النحو ولم يشذ نحويٌّ ليلغي العامل أو يطالب بأن يحذف من كتب النحو أو يهاجم نحوياً لأنه قال بالعامل.

حتى إذا كان العصر الأندلسي وجدنا ابن مضاء القرطبي (المتوفي سنة ٥٩٢هـ) يثور على النحو والنحاة فيؤلف كتاباً في ذلك أسماه : (الرد على النحاة) – صدّر ابن مضاء كتابه في الرد على النحاة بموضوع العامل بل الدعوة إلى إلغاء العوامل وعقد لذلك فصلاً . قال ابن مضاء[2] : "فصل في إلغاء العوامل" ثم قال "قصدي أن أحذف من النحو ما يستغنى عنه النحوّي وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي ومعنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم أن قولنا : "ضرب زيدٌ عمراً" أن الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنما أحدثه ضرب" ومنذ اللحظة الأولى بدأ في تخطئة النحاة وقد خصّ سيبويه بالذكر والتخطئة.

ثم أخذ ابن مضاء جزءاً من كلام ابن جني في الخصائص عن العوامل اللفظية والمعنوية قال ابن مضاء[3] : "وقد صرّح بخلاف ذلك أبوالفتح عثمان بن جني في خصائصه بعد كلام العوامل اللفظية والمعنوية وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم (بنفسه) ليرفع الاحتمال.

---

(١) شرح المفصل ص ٦٩.

(٢) شرح المفصل ص ٦٩.

(٣) الكتاب ١٣/١.

وخلاصة ما يريد ابن مضاء أن يقول أن العامل هو المتكلم وليست الألفاظ من أفعال وغيرها. قال ابن مضاء : "وهذا قول المعتزلة" ثم أراد أن يبين مذهبه ورأيه في العامل فقال[1] : "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أعماله الاختيارية، وأما القول بأنَّ الألفاظ يحدث بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً". وأنا ألخص هذه المعاني التي رآها ابن مضاء في العامل وهي:

١- أن شرط الفاعل – أي العامل – أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ولا يحدث الإعراب إلا بعدم العامل فلا ينصب (زيدٌ) بعد (إنَّ) في قولنا : (إنَّ زيداً) إلا بعدم (إنَّ).

٢- الفاعل – عند القائلين به – إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما بطبع كما تحرق النار ويبَّر الماء .

٣- العوامل اللفظية والمعنوية لم يقل بعملها عامل لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع.

ويرى الدكتور خليل أحمد عمايرة[2] : "أن ابن جني – وغيره من العلماء لم يقتنعوا بفكرة العامل لكنه لم يرفضه جملة بل حاول أن يستبدل غيره به وهو نسبة العمل إلى الفاعل.

أما إبراهيم مصطفى فقد ألف كتاباً سماه "إحياء النحو" .

---

(١) الرد على النحاة ص ٧٠.

(٢) العامل النحوي، ص ٦٧.

من بين الموضوعات التي ناقشها (نظرية العامل) وارتباطها بالإعراب وأن النحاة قصروا مفهوم النحو على الإعراب.

قال إبراهيم مصطفى[1] : "أساس كل بحثهم فيه (أن الإعراب أثر يجلبه العامل).

(١) إحياء النحو ص ٢٢.

الفصل الأول

نشأة النحو

المبحث الأول : نشأة النحو أسبابه وتطوره.

المطلب الأول : النحو في اللغة والنحو في الاصطلاح .

المطلب الثاني : نشأة النحو وأسبابه.

المطلب الثالث : واضع علم النحو ومكان وضعه .

المبحث الثاني : نشأة المدارس النحوية .

المطلب الأول: التعريف بالمدارس.

المطلب الثاني : نشأة وتطور مدرسة البصرة.

المطلب الثالث : نشأة وتطور مدرسة الكوفة.

المبحث الثالث : السماع والقياس عند المدرستين

المطلب الأول : السماع لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني : أقسام القياس وأهميته.

المطلب الثالث : السماع والقياس عند المدرستين.

المطلب الرابع : أسباب الخلاف بين المدرستين.

المبحث الأول

نشأة النحو أسبابه وتطوره

المطلب الأول: النحو في اللغة والنحو في الاصطلاح:

النحو لغة إعراب الكلام العربي، والنحو:" القصد والطريق"[١]، أما النحو في المصطلح فهو:انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير[٢].

والنحو صناعة تحصل بالتمرن على جملة من القواعد النحوية لتطبيقها، ولابد من هذا التمرن للحصول على الملكة التي تعين على إجادة هذه الصناعة. وقد ميز العلماء بين المعرفة والصناعة، فاشترطوا في الصناعة المران، بينما يحصل الإنسان على المعرفة دون اشتراط لهذا المران[٣].

إن القواعد النحوية كما هو معلوم نتاج لمجهودات علمية قام بها علماء النحو في عقود مختلفة. وقد استخدم النحاة في ذلك أدلة الصناعة النحوية المختلفة من قياس وتعليل ونحوه، يقول ابن خلدون:" فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشباه بالأشباه"[٤].

---

(١) لسان العرب: ابن منظور – مج ١٥ – مادة (نحا) – بيروت (بدون تاريخ) – دار صادر.

(٢) الخصائص: ابن جني – ج١ – ص٣٤.

(٣) الأصول: دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، العربي – د. تمام حسان – ص ١٤ – الدار البيضاء ١٩٨١م – دار الثقافة – ط١.

(٤) مقدمة ابن خلدون: عبدالرحمن بن خلدون – ص٥٤٦.

المطلب الثاني: نشأة النحو وأسبابه:

كان العرب في جاهليتهم وصدر إسلامهم، يتحدثون لغتهم صحيحة فصيحة دون أن يعرفوا لها قواعد ومصطلحات فنية. وبعد أن مضى عصر الإسلام الأول حتى احتاج العرب إلى معرفة قواعد لغتهم لظروف تاريخية وحضارية. فاحتاجوا لصناعة النحو ليتجنبوا أخطاء الإعراب والتركيب. يقول السكاكي: إن علم النحو هو أن تنحو نحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليه ليحترز بها من الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية وأعني بكيفية التركيب تقديم بعضها على بعض(١).

لم تكن الأمة العربية قبل نزول القرآن أمة علم وقد كان القرآن الكريم هو المحرك والمرشد الذي قاد أمة العرب في طريق العلم والحضارة. فكان من الطبيعي أن تنشأ العلوم الإسلامية كمحاولات لفهم القرآن والسنة ودراسته، والنحو كعلم من هذه العلوم – مثلها – يتطلب نوعاً من النمو الحضاري للدلالة على الأفكار الجديدة والعلاقات الاجتماعية، يقول د. علي أبو المكارم:" النحو دراسة للنظام التركيبي للغة وما يطرأ على صيغها من تغير بعد تركيبها للدلالة على الأفكار الذهنية(٢).

زعم أحمد بن فارس(٣) أن النحو علم قديم عند العرب أتت عليه الأيام، هو وعلم العروض. إن هناك عدة عوامل يمكن أن يفسر بها نشأة النحو العربي والمعلوم أن هذا العلم نشأ في ظروف تاريخية وحضارية معينة وذلك بعد ظهور الإسلام وانفتاح العرب على غيرهم من الأمم من بعد الفتوحات الإسلامية ومن هذه العوامل:

أ- العامل الديني:

---

(١) مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي – ص ٣٧ – بيروت (بدون تاريخ) – المكتبة العلمية الجديدة.

(٢) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: د. علي أبو المكارم – ج١ – ص ٤٣ – القاهرة – ١٩٧١م – القاهرة الحديثة للطباعة والنشر – ط١.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس – ص١٣، وانظر: ديوان الحطيئة: ص١٦٥ بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني – تحقيق: نعمان ملة امين – القاهرة – ١٩٥٨م – مكتبة عيسى البابي الحلبي.

يتمثل في حرص المسلمين على وجوب قراءة المصحف القراءة الصحيحة، فالمعلوم أن المصحف العثماني لم يكن منقوطاً ولا مشكولاً وكان يتلى جيلاً عن جيل عن طريق التلقي المباشر.

ب- العامل القومي:

واجه العرب ثقافات مختلفة في العراق والشام وغيرها كالثقافة الفارسية واليونانية. وكان عليهم أن يختاروا بين أن يكونوا مجرد تلاميذ للآخرين وأن يكونوا أساتذة لغيرهم معتمدين في ذلك على القرآن والسنة. ثم ظهر علم النحو. ونجد أن العرب كانوا يعتذرون اعتذاراً شديداً ويخشون من تطرق اللحن والفساد ولذلك حرصوا على رسم أوضاعها خوفاً عليها من الضياع[1].

(١) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف – ص١٢ – القاهرة – ١٩٩٢م – دار المعارف – ط٧.

المطلب الثالث: واضع علم النحو ومكان وضعه:

تدل أرجح الروايات على أن أبا الأسود الدؤلي[١] هو صاحب الجهود الأولى التي مهدت إلى وضع علم النحو. وأن البصرة هي المدينة التي نشأ فيها هذا العلم. قال ابن سلام (ت٢٣١هـ):" وكان لأهل البصرة في العربية قدمه، وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية وكان أول من أسس العربية وفتح بابها ووضع قياسها أبو الأسود – وهو ظالم بن عمرو. وكان رجلاً من أهل البصرة علوي الرأي[٢]. ويورد السيرافي اختلافات الروايات القديمة حول أول من وضع النحو: أو أبو الأسود أم نصر بن عاصم أم عبدالرحمن بن هرمز. والأكثر أنه أبو الأسود[٣]. ويذهب ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) إلى أن أبا الأسود هو " أو ل من عمل في النحو كتاباً"[٤].

أما الروايات التي أوردها القفطي. فتذهب غير المذاهب فهي ترجع نشأة النحو إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قال الأسود رحمه الله:" دخلت على أمير المؤمنين علي عليه السلام فرأيته مطرقاً مفكراً، فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين فقال:" سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية. فقلت:" إن فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربية" ثم أتيته بعد أيام فألقى إليَّ صحيفة فيها (بسم الله الرحمن الرحيم) "الكلام اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمىَّ والفعل ما أنبأ عن حركة المسمىَّ والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل". ثم قال:"أعلم أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل

---

(١) انظر: في ترجمة أبي الأسود المتوفى سنة ٦٩هـ الشعر والشعراء لابن قتيبة (طبعة دار المعارف) ص٧٠٧. ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (طبع مكتبة نهضة مصر) ص٦، أخبار النحويين البصريين للسيرافي (طبعة بيروت) ص١٣، وطبقات النحويين اللغويين للزبيدي (طبعة الخانجي) ص١٣، وأسد الغابة ٦٩/٣ والإصابة ٢٣٢/٢، والأغاني (طبعة دار الكتب المصرية) ٢٩٧/١٢ – ونزهة الألباء لابن الأنباري.

(٢) طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي – ص١٢ – السفر الأول.

(٣) أخبار النحويين البصريين: السيرافي – ص٣٣،، تحقيق – د. محمد إبراهيم البنا – القاهرة – ١٩٨٥م – دار الاعتصام – ط١.

(٤) الشعر والشعراء: محمد بن قتيبة الدينوري – ص٤٨٨ – بيروت – ١٩٨٥م.

العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر". فجمعت أشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها: إنَّ وأنَّ وليت ولعلّ وكأنَّ ولم أذكر لكن، فقال:" لم تركتها؟" فقلت:" لم أحسبها منها" قال:" بل هي منها، فزدها فيها"[١]. ولا شك أن رواية القفطي هذه غير مقبولة فليس الجمهور على اعتقاد بأن علياً هو واضع النحو.

وإن كان أبو الأسود هو رائد الدراسة النحوية فقد اختلف الرواة في الذي وضعه أبو الأسود من أبواب النحو، فقد ذهب أبي سلام وتبعه الزبيدي – إلى أنه وضع أبواب الفاعل والمفعول به والمضاف وحروف الرفع والنصب والجر والجذم[٢]. ويذهب بعض الرواة إلى أنه وضع أيضاً بأبي التوجب والاستفهام مستندين في ذلك إلى قصة أبو الأسود هم ابنته التي أرادت التعجب من شدة الحر، فقالت:" ما أشدُّ الحرُّ". فأصلح أبوها خطأها لما علم أنها أرادت التعجب وصوبَّها بأن تقول:" ما أشدَّ الحرَّ".

إن هذه الروايات لا تخلو من الاضطراب فيما وضعه أبو الأسود من أبواب النحو. من ناحية أخرى تكاد الروايات تجمع على أن أبا الأسود هو الذي نقط المصحف. فقد كان القرآن مجرداً في المصاحف فأول ما أحدثوا فيه النقط على الياء والتاء. وقالوا:" لا بأس هو نور له"[٣]. وهذا هو نقط الأعجام.

وفي طبقات النحويين واللغويين: أول من وضع العربية ونقط المصحف أبو الأسود[٤]. ويورد الداني روايتين تنسبان نقط المصحف إلى غير أبي الأسود. الأولى تنسبه إلى يحي بن عمر، والثانية تنسبه إلى نصر بن عاصم. إلاَّ أن الداني رجح أن

---

(١) إنباه الرواة على أنباء النحاة: علي بن يوسف القفطي – ج١ – ص٤. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – ١٩٥٠م – دار الكتب المصرية.

(٢) طبقات فحول الشعراء: ابن سلام – ص١٢، انظر: طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي – ص٢١.

(٣) المحكم في نقط المصحف: أبو عمرو الداني – ص٢ – تحقيق د. عزة حسن – دمشق ١٩٨٦م – دار الفكر – ط٢.

(٤) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي – ص ٢١.

أبا الأسود تردد أول مرة في نقط المصحف ولعل مصدر تردده – وهو يبحث عن طريقة ترشد القارئ حتى لا يلحن – أنه مقبلٌ على عمل يتعلق بنص كتاب الله وأيضاً مصدر تردده أنه مقبل على أمر لم يفعله السلف. ولعل هذا يذكرنا بموقف الصحابة من الجمع الأول على عهد أبي بكر الصديق ﷺ بعد أن كان مفرقاً فقد رأى الصحابة أنهم سيفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ حتى شرح الله صدورهم للأمر. وهناك روايات تشير إلى أن أول من وضع النحو هو عبدالرحمن بن هرمز[١].

هذا ويذهب الدكتور علي أبو المكارم إلى أن اللحن الذي سمعه أبو الأسود أنواع، منها ما اتصل بحركة الإعراب، نحو قول الأعجمي:" إن فرسي ظالعاً" وهذا الضرب في رأيه – هو ما دعاه لضبط المصحف – ويذكر نوعاً آخر يتعلق بجانب التذكير والتأنيث نحو قول أحدهم: سقطت عصاتي . ويذهب علي أبو المكارم إلى أن هذين الضربين من الأخطاء كان لهما دور في نشأة الدراسة النحوية. إن القول بأن أبو الأسود الدؤلي هو الذي وضع علم النحو العربي يجب ألا يفهم منه أن الرجل وضع علماً كامل الأركان، متكامل البنيان ووضع المصطلحات وشعب المسائل، ويرى الدكتور تمام حسان[٢] أن الناس مجمعون على نقط المصحف هو النقطة الأولى في تاريخ النحو العربي، ونقط لمصحف وإن كان لا يعد من قبيل الدراسة النحوية إلاّ أن عبارات الفتحة والضمة والكسرة يسرت الوصول إلى المصطلحات الثلاثة الفتح والضم والكسرة. ويشبه الدكتور تمام حسن نقط المصحف باكتشاف النار من تقدم الإنسانية بدليل أن النحو العربي كله قد بني على هذه الحركات[٣]. ويلاحظ المرء أن أب الأسود صنف الحركات الإعرابية إلى الفتح والضم والكسر، ثم صنف التنوين وقد سماه الفنه. ومرحلة أبي الأسود يمكن أن تسمى مرحلة الملاحظات النحوية. بعد أبي الأسود وتلاميذه دخلت الدراسات النحوية

---

(١) مراتب النحويين واللغويين: أبو الطيب اللغوي – ص٢٦.

(٢) الأصول: د. تمام حسان – ص ٣٣.

(٣) تاريخ النحو العربي: د. علي أبوالمكارم – ج١ – ص٦٨.

مرحلة جديدة إذ كثر الجدل حول القراءات ورواية أشعار العرب وأخذ اللغة في هذه المرحلة تجاوزت الدراسات النحوية مناقشة الأمثلة والجزئيات الصغيرة، ودخلت في طور وضع بعض الضوابط العامة، ودخل أيضاً التفسير والتعليل للظواهر النحوية[1].

(١) الإستشهاد في النحو العربي: د. عثمان الفكي بابكر – ص ١٢٢.

المبحث الثاني
نشأة المدارس النحوية

المطلب الأول: التعريف بالمدارس:

رأينا البصرة تضع على يد أبي الأسود نقد الإعراب وقد مضى الناس يأخذونه عن تلاميذه. وقد كان هذا باعثاً لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب وتفسيره وظواهره مما هيأ لبعض أنظار نحويه بسيطة. وكان طبيعياً أن يضعوا لنقط أبي الأسود اسم نقط الإعراب تمييزاً لهما بعضهما عن بعض. كما كان طبيعياً أن يطلقوا على علامات النقط الخاصة بالإعراب أسماء تفرق بينها فالأصل في كل علم أن تبدأ فيه نظرات متناثرة هنا وهناك،ثم يناح له من يسوغ هذه النظرات صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد. ومن هنا بدأت فكرة المدارس البصرية والكوفية وظهرت المدرستين ولكل مدرسة نحاتها وبلاغيها. وأول نحوي حقيقي بصري نجده عند طلائع ذلك هو ابن أبي اسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ.

المطلب الثاني: نشأة وتطور مدرسة البصرة:

وأول نحوي بصري هو[1] ابن أبي إسحاق الحضرمي. وهو ليس من تلاميذ أبي الأسود. ولكنه من القراء ومن الملاحظ أن جميع نحاة البصرة الذين خلفوه يسلكون في القراء. فتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلا، وتلميذا عيسى: الخليل ابن أحمد ويونس بن حبيب كل هؤلاء من القرَّاء. ويكثر سيبويه في كتابه من التعرض للقراءات وكأن ما كان بينهما من خلافات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قرَّاء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله حتى يتبين للقارئ مواقع الكلم في آي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق. وكل هذا نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريين. أما من حيث الاضطراد في القواعد فقد تشدَّدوا فيه تشدداً فجعلهم يطرحون الشاذ ولا يعولونه في قليل أو كثير، وكلّ ما اصطدموا به خطأه ومن أجل ذلك رحلوا إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة يجمعون تلك المادة من ينابيعها الصافية التي لم تفسدها الحضارة وهي قبائل تميم وقيس وأسد وحلي وهذيل وبعض عشائر كنانة[2]. وأضافوا إلى هذا الينبوع زحف عدد من الكاتبين من نجد إلى البصرة واعترف تعليم شبابها الفصحى وفي الفهرست لابن النديم ثبت أسماء هؤلاء المعلمين[3]. وكان القرآن الكريم وقراءاته مدد لا ينضب لقواعدهم. وقالوا عنهم أنهم كانوا يرددون بعض القراءات ويضعفونها كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه نصوص صريحة مختلفة تمهد لهذه التهمة الكبيرة. وفي الحق أن بصري القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات وهي أمثلة قليلة. وكانوا لا يحتجون بالحديث النبوي ولا يتخذونه إماماً لشواهدهم وأمثلتهم لأنه رُوي بالمعنى ودخلت في روايته كثرة من الأعاجم. وتبعهم نحاة الكوفة وفي ذلك يقول أبوحيان:" أن الواضعين الأوليين لعلم النحو أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد وسيبويه من أئمة البصريين. والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم

---

(١) المدارس النحوية: د. شوقي ضيف – ص ١٨ – ١٩.

(٢) المزهر للسيوطي (طبعة الحلب) ٢١١/١.

(٣) الفهرست ص ٧١ وما بعدها.

يحتجوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين[١]. وأما من حيث القياس والتعليل فقد توسعوا فيهما إذ طلبوا لكل قاعدة عليه. وعلى هذه الشاكلة شادت البصرة صرح النحو ورفعت أركانه بينما كانت الكوفة مشغولة عن ذلك كله. على الأقل حتى منتصف القرن الثاني الهجري بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار.

قال ابن سلام:" كان لأهل البصرة في العربية قدمه وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية"[٢]. ويصرح ابن النديم في هذا المجال تصريحاً أكثر وضوحاً، إذ يقول في حديثه عن نحاة البصرة والكوفة:" إنما قدمن البصريين أولاً عن علم العربية عنهم أخذ"[٣].

وحاول بعض المستشرقين أن يصلوا بين نشوء النحو في البصرة والنحو السرياني واليوناني والهندي غير أنه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتاً علمياً وخاصة أن النحو العربي يدور على تطرية العامل وهي لا توجد في أي نحو أجنبي. ويظهر أنه كفل للبصرة من الصلة بالثقافات الأجنبية في القرن الثاني للهجرة ما لم يكفل للكوفة فقد كانت مرفأ تجاري للعراق على خليج العرب فنزلتها عناصر أجنبية كثيرة. وأيضاً أنها كانت أقرب من الكوفة إلى مدرسة جُند يسابور الفارسية التي كانت تدرس فيها الثقافات اليونانية والفارسية والهندية مما جعل تلك الثقافات تصب فيها لذلك كان طبيعياً أن نجد فيها أقدم المترجمين ونقصد (ماسرجويه) الذي عهد إليه عمر بن عبدالعزيز بترجمة كتيَّب الطب، ثم ابن المقفع الذي نشأ بها وتوفى سنة ١٤٣هـ، وكان يتقن الفارسية فترجم (كليلة ودمنة) الهندية منها. وكذلك منطق أرسطو طاليس وبذلك نفهم السر في أن عقل البصرة كان أدق وأعمق من عقل الكوفة وكان أكثر استعداداً لوضع العلوم. إذ سبقتها إلى الاتصال بالثقافات الأجنبية وبالفكر اليوناني وما وضعه أرسطو طاليس، ويمكن أن نلاحظ آثار ذلك في نشاط المباحث الدينية في البلدتين، فقد عنيت الكوفة بالفقه بينما عنيت البصرة بعلم الكلام؛ وأشاع

---

(١) الاقتراح للسيوطي (طبعة حيدر آباد) ص ١٧، والهمع ١/١٠٥.

(٢) ابن سلام ص ١٢.

(٣) الفهرست ص ١٠٢.

أبوحنيفة في الفقه القياس والرأي أو الاجتهاد. ولكن من يرجع إلى كتب الفقه الحنفي حتى في العصور المتأخرة يلاحظ أنه ينقصها دائماً شيء من التعميم والتعريف ووضع القواعد الكلية، فباب البيع مثلاً يُفتح ولا يصاغ له تعريف محدد ولا تذكر له أركان وشروط وإنما مسائل متناثرة بينها علم الكلام يناقش مسائل كلية وهي مسائل ميتافزيقية والمسألة تثار في ضوء تفكير فلسفي معقد مما يدل على صلة المتكلمين العميقة بالفلسفة اليونانية حتى لنرى الجاحظ يقول:" لا يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام متمكناً في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة"[1].

فعقل كل من البلدين كان مختلفاً: عقل مصبوغ بالصبغة الفلسفية المنطقية وعقل لا يرتفع إلى هذه المنزلة إلاّ في حدود ضيقة. لذ لك كان طبيعياً أن لا يصاغ الفقه الحنفي الكوفي صياغة علمية دقيقة.

أوائل النحاة البصريين:

يُعد ابن أبي إسحاق الحضرمي أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ويتبعه جيل من تلاميذه في مقدمتهم عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب. وتذكر كتب حلقات النحاة طائفة ممن عنوا بالعربية من معاصري تلاميذه لعل أشهرهم حماد[2] بن سلمه بن دينار البصري وكانت رواية الحديث تغلب عليه إلاّ أنه كان عالماً بالنحو. ويروى أن يونس بن حبيب تتلمذ عليه وكذلك سيبويه. ومثله معاصرة الأخفش الأكبر[3] شيخ يونس وسيبويه جميعاً وكانت تغلب عليه رواية اللغة وليست له في النحو آراء موروثة.

ويقول ابن سلام عن ابن أبي إسحاق:" كان أول من فتق النحو ومدَّ القياس وشرح العلل" وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو.

---

(١) الحيوان (طبعة الحلبي) ١٣٤/٢.

(٢) انظر: ترجمة حماد في الزبيدي ص ٤٧، ونزهة الألباء ص٤٠ن ومعجم الأدباء ٢٥٤/١٠، والسيرافي ص٤٢، وأنباه الرواة ٣٢٩/١.

(٣) انظر: ترجمته في الزبيدي ص٣٥ ونزهة الألباء ص ٤٣ وأنباه الرواة ١٥٧/٢.

ونج أيضاً من تلاميذ ابن أبي إسحاق عيسى[١]. بن عمر الثقفي وهو بصري من موالي آل خالد بن الوليد. نزل في ثقيف فنسب إليه وهو أهم تلاميذه. ووضع أصلاً مهماً مما يدل على دقة حسه اللغوي وهو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة[٢]. وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته. فجعل النصب فوق الرفع وعدَّه الأساس وقد خطا فيه خطوة كبيرة إذ ألف فيه رسائل ومصنفات مختلفة اشتهر منها لعصره مصنفان هما: " الجامع" و " الإكمال". وقد توفي سنة ١٤٩هـ تاركاً للخليل جهوده النحوية.

وأيضاً من تلاميذ ابن أبي إسحق أبو عمرو[٣] بن العلاء وهو اسمه زيان بن العلاء المازني التميمي، ولد سنة ٧٠ للهجرة بمكة المكرمة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفى بها سنة ١٥٤ للهجرة، ونجده عني بإقراء الناس للقرآن في المسجد الجامع بالبصرة، كما عُني بلغات العرب وغريبها وأشعارها وأيامها ووقائعها، وفي ذلك يقول الجاحظ عنه:" كان أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وبأيام العرب وأيام الناس" وكان ابن جني يقول عنه:" كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا"[٤]. وأيضاً من تلاميذ ابن أبي إسحق الحضرمي يونس[٥] بن حبيب وهو من موالي بني ضبَّه ولقد لحق ابن أبي إسحق وروى عنه، ولد سنة ٩٤ للهجرة وعاش طويلاً غذ توفى سنة ١٨٢. وقد صنف كتاباً في اللغات وكانت حلقته في البصرة مليئة بالطلاب وفي مقدمتهم أبوعبيدة اللغوي وسيبويه. وله آراء تخالف سيبويه

---

(١) انظر: في ترجمة عيسى أبا الطيب اللغوي ص٢١، الزبيدي ص٣٥. والسيرافي ص٣١، والفهرست ص٦٨، ونزهة الألباء ص٢١، ومعجم الأدباء ١٤٦/١٦، وابن الجزري ٦١٣/١، ومرآة الجنان لليافعي ٣٠٧/١، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٢٤/١.

(٢) ابن سلام ص ١٨.

(٣) انظر: في ترجمة أبي عمرو أبا الطيب اللغوي ص ١٣ والزبيدي ص٢٨ والسيرافي ص ٢٨، ونزهة الألباء ص٢٤ ومعجم الأدباء ١٥٦/١١.

(٤) الخصائص ٢٤٩/١.

(٥) انظر: في ترجمة يونس أبا الطيب اللغوي ص ٢١، والسيرافي ص٣٣ وابن الأنباري ص٤٩، ومعجم الأدباء ٦٤/٢٠ وشذرات الذهب ٣٠١/١، وابن الجزرة ٤٠٦/٢.

وأستاذه الخليل. ومن ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد في مثل قطَّع هو الحرف الأول وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني[١]. وكان الخليل يرى أن مفعول ننزع محذوف من الآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[٢] والتقدير: لننزعنَّ الفريق الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس جملة " أيهم أشد " هي المفعول[٣]. وكان الخليل وسيبويه يريان أن تصغير قبائل: قُبيْئل، وكان يونس يرى أن تصغيرهما: قبيّل[٤].

وعلى هذا النحو وقع يونس بعيداً عن تطور نظرية النحو على شاكلة ما انتهت إليه في الكتاب عند سيبويه. والنحاة الذين يوضعون بحق في تطورها هم ابن جني إسحق وعيسى بن عمر ثم الخليل بن أحمد وسيبويه.

---

(١) الخصائص ٦١/٢.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

(٣) المغني ص ٨٢.

(٤) المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ٨٥/٢.

المطلب الثالث: نشأة وتطور مدرسة الكوفة:

تركت الكوفة للبصرة وضع نقط الإعراب في الذكر الحكيم ووضع نقط الإعجام، وهي كانت الكوفة مشغولة عن ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه. وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة مما جعلها تحظى بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة وبثلاثة من القراء الذين شاعت قراءتهم وهم عاصم وحمزة والكسائي. وعنيت برواية الأشعار القديمة وصناعة دواوين الشعر وإن كانت لم تعتني بالتحري، حتى ليقول أبوالطيب اللغوي:" الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله وذلك بيّن في دواوينهم"(١). وعادة تذكر التراجم أوليَّة للنحو الكوفي مجسدة في أبي جعفر الرُّواسي ومعاذ الهرَّاء. أما الرَّواسي فيقول مترجموه(٢) إنه أخذ النحو عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وعاد إلى الكوفة فتتلمذ عليه الكسائي وألف لتلاميذه كتاباً في النحو سماه " الفيصل"(٣). وكان يزعم أن كل ما في كتاب سيبويه من قوله:" وقال الكوفي" إنما يعنيه هو. غير أن الكتاب يخلو خلواً تامة من هذه الكلمة وإن كان قد ذكر أهل الكوفة هم بعض القراءات في ثلاثة مواضع(٤).

النحو الكوفي يشكل مدرسة مستقلة:

أجمع العلماء على أن نحو الكوفيين يشكل مذهباً مستقلاً(٥). أو كما نقول بلغة العصر مدرسة مستقلة سواء منهم أصحاب كتب الطبقات والتراجم مثل أبي النديم في كتاب الفهرست والزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين وأصحاب كتب المباحث النحوية إذ نراهم دائماً يعرضون في المسائل المختلفة وجهتي النظر

---

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٧٤.

(٢) انظر: في ترجمته للزبيدي ص ١٣٥، والفهرست ص ١٠٢ ونزهة الألباء ص ٥٤ ومراتب النحويين ص ٢٤.

(٣) انظر: رأي الكسائي فيه وأنه كان مختصراً قليل القيمة في مجالس العلماء للزجاجي (طبعة الكويت) ص ٦٦٦ وانظر: ص ٢٦٩.

(٤) كتاب سيبويه النجدي ص ٩٧.

(٥) المدارس النحوية: شوقي ضيف، ص ١٥٥ – ١٥٦.

المتقابلتين في المدرستين الكوفي والبصرية وقد أفرد أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري مجلداً ضخماً في الخلاف بين المدرستين وهو إنما عرض أهم ما اختلفتا فيه من مسائل في رأيه. ونعجب أن رأي "قايل" ناشر هذا الكتاب لأول مرة يزعم في مقدمته له أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة وأن خلافات نحاتها خاصة الكسائي والفراء مع الخليل وسيبويه إنما هو امتداد لما سمعاه من أساتذهما البصري يونس بن حبيب الذي نصَّ القدماء على أن له قياساً في النحو خاصاً به. وأسدل على ذلك بأن جميع المواضع التي ذكر ابن الأنباري اسمه فيها بكتابه يذكر معه فيها الكوفيين متابعين له في آرائه. وأسدل أيضاً أن الزمخشري قرن به الكوفيين في خمسة مساءل فيكتبه المفصل.

والحق أننا إذا أردنا أن بحث بين البصريين عن موجَّه للكسائي والفراء في إنشاء المذهب الكوفي مثل إمامنا الأخفش الأوسط الذي روى عنه الكسائي إمام الكوفة الأول كتاب سيبويه. فهو الذي فتح له وللفراء أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصارعيها. أما ما زعمه " قايل " من أن الكوفة لم تكن لها مدرسة نحوية خاصة فقد بنى زعمه فيه على كثرة الخلافات بين أئمتها على نحو ما كان بين الكسائي وتلميذه الفرَّاء. فقد كان نحاة البصرة يكونون جبهة طالما تناظر أفرادها مع أفراد جبهة الكوفة وأكثر ابن جنيَّ وغيره من ذكر آرائها.

على أن "قايل" يعود فيثبت للفراء مذهباً في النحو خالف به الكسائي ومعاصريه وليس هذا المذهب إلاّ مذهب المدرسة الكوفية التي أنكرها. أما أنه خالف أستاذه الكسائي في بعض المسائل فهذا من حقه على نحو ما خالف سيبويه أستاذه الخليل وعلى نحو ما خالفهما معاً تلميذهما الأخفش في كثير من المسائل وهم جميعاً أئمة المدرسة البصرية ونجد أن الفراء قام في الكوفة مقام سيبويه في البصرة فهو الذي أعطى المدرسة الكوفية تشكيلها النهائي إلاّ بعض إضافات زادها الكوفيون بعده وفي مقدمتهم ثلعب. وقد غلا بعض المعاصرين في كتاب له عن الفراء فأخرجه من المدرسة الكوفية وجعله إمام المدرسة البغدادية والتي أقامة مذهبها النحوي على عُمِدَ الانتخاب من آراء المدرستين الكوفية والبصرية وإنما أوقعه في ذلك أنه وجد

الفرَّاء يتأثر بالمدرسة البصرية في بعض آرائه ومنازعه[1]. كأنه يعمد أحياناً في الإعراب إلى تقدير العوامل المحذوفة أو يرفض بعض اللغات الشاذة أو يأخذ بالقياس وضبط القواعد.

ويظهر أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة الفراء إذ نرى الفرَّاء يتوقف في كتابه معاني القرآن مراراً ليقول إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك وكان الفرَّاء هنا يخطِّئ أستاذه ويصحح القراءة وقد أنكر عدة قراءات ومن هنا نؤمن بأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التالين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال المازني والمبرد والزجاج. بينما أغلق الكوفيون الذين خلفوهما هذا الباب.

على كل حال ليس الفرَّاء بصرياً ولا بغدادياً إنما هو كوفي، بل إن المدرسة الكوفية في النحو لم يتم تشكيلها إلاّ به وبآرائه ومقاييسه وما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية وما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين مما يجعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة وهي طابع الاتساع في الرواية بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة، وطابع الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقيد بندرته أو شذوذه ثم طابع المخالفة في بعض المصطلحات النحوية وما يتصل بها من العوامل. وينبغي أن يستقر في الأذهان أن المدرسة الكوفية لا تباين المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو. فقد بنت نحوها على ما أحكمته البصرة من تلك الأركان التي ظلت إلي اليوم راسخة في النحو العربي[2].

فمن الخطأ إن يرى معاصرو الكسائي أو الفرَّاء يتأثر بالنحو البصري فيعلن أنهما ليسا كوفيين وأنهما مقدمة المذهب البغدادي أو المدرسة البغدادية فإن هذا التأثير عندهما وعند جميع أئمة الكوفة شيء طبيعي ومعروف أن الكسائي تتلمذ للخليل بن أحمد وأنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفرَّاء إلى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب وأكب على كتاب سيبويه. ومعنى ذلك أن الصلة بين

---

(١) كتاب أبي زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص ٣٧٧ وما بعدها.

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف ص ١٥٧ – ١٥٨.

المدرسة الكوفية والمدرسة البصرية في النحو ظلت قائمة على مدار الذهن وأن من الطبيعي أن نجد دائماً عند نحاة الكوفة تأثيرات مختلفة بالمذهب البصري ولكنهم مع ذلك استطاعوا أن يتبينوا شخصياتهم إزاءه، وأن ينفذوا إلى مذهب مستقل لهم له طوابعه وخصائصه التي تفرده عن المذهب البصري إفراداً متميزاً وواضحاً.

المبحث الثالث

السماع والقياس عند المدرستين

المطلب الأول: السماع لغة واصطلاحاً:

السماع هو الأصل في بناء النحو العربي اتفاقاً فلم ينكر أحد من العلماء أن السماع حجة لأنه المقدمة الأولى الضرورية لبناء النحو وكل أصول النحو الأخرى ترتبط به ولو بطرق[١]. وسماه ابن الأنباري نقلاً عن الصحيح الخارجي عند حد القلة إلى حد الكثرة[٢] ومن نظر إلى وسيلة دراسة الكلام المنقول سمى عملية السماع استقراء.

ومن نظر إلى طريقة نقل المسموع من جيل إلى جيل لاحق من النحاة سماها رواية. ولأن السمع حاسة إدراك المسموع سميّت بالسماع. فهذه المصطلحات متقاربة. لأن كلام النحويين قائم على التوسع كما يقول السهيلي[٣].

وقصد السيوطي بالسماع:" ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه ﷺ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت"[٤].

---

(١) شرح الكافية الشافية، لأبن مالك – إبراهيم بن موسى الشاطبين حقوق الطبع محفوظة لمعهد البحوث العلمية – جامعة أم القرى، مكة المكرمة – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

(٢) لمع الأدلة، لابن الأنباري (٨١). وانظر تيسير مصطلح الحديث محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرياض – ط٧، (١٩).

(٣) نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م، ص (١٦٥).

(٤) الاقتراح، السيوطي (٣٦).

والحقيقة أن تعريف السماع تعريفاً جامعاً مانعاً أمر صعب جداً لأننا نجهل حد العدد المقبول في السماع المحتج به وقد انقطع ولم يبق إلاّ ما نص عليه ثم إن بعض مصادر السماع فيها نظر واختلاف[1].

وقال الجرجاني:" ما لم يذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياتها". وقد أجمع النحاة على أن القرآن الكريم أصل مصادر السماع لأنه في أعلى درجات التواتر[2]. وبما أن السماع أصل أدلة النحو الإجمالية والقرآن الكريم أصل مصادر السماع.

(١) انظر مدرسة البصرة النحوية ونشأتها وتطورها، عبدالرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م، ٢٣٦ – ٢٤٢، وانظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو – مطبعة مصطفى البابي، مصر – ط٢، ١٩٥٨م، ٣٢٧ – ٣٤٩، وانظر: موقف النحويين من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، جامعة الكويت – الكويت ١٩٧٧م، ١٢٩ – ٢٢٠، وانظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط١، ١٩٨٦م، ٩ – ٤٨،.

(٢) انظر: ابن الأنباري، لمع الأدلة (١٨٣)، والسيوطي، الإصحاح في شرح الاقتراح (٧٥٤، وارتقاء السيادة في علوم أصول النحو/١٥٣.

المطلب الثاني: أقسام القياس وأهميته:

يُعد موضوع القياس من أهم الموضوعات في النحو العربي وأصوله بل أنه أشمل تلك الموضوعات وفيه تظهر عبقرية نحاة العربية وما امتازوا به فطنةً واقتداراً على النفاذ إلى المعاني المستترة وراء أوضاع الكلم.

القياس: هو ثاني الأدلة الجماعية وهو مصطلح له في أعمال النحويين نسب عريق يبدأ مع ميلاده ويساير نشأته وتطوره منتظماً أعمالهم إذا تواتروا يحملون لواءه جلاً بعد جيل[١].

تعريف القياس: القياس في اللغة التقدير على مثال[٢]، وفي أصول النحو تدور تعريفاته على معنيين: الأول: ما قاله ابن الأنباري[٣] في الإعراب:" القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم. وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب[٤].

أركان القياس:

أركان جمع ركن وهو ما لا يتجزأ من ماهية الشيء، فأركان القياس أجزاؤه التي لا يتم إلاّ بها وهي أربعة: [٥].

١- أصل وهو المقيس عليه.

---

(١) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها، مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م، (٧٤-٧٥).

(٢) لسان العرب، ابن منظور (قاس).

(٣) ابن الأنباري: عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الأنباري، كمال الدين أبوالبركات نحوي مشارك في أنواع العلوم ولد في ربيع الآخر توفى ببغداد. له مؤلفات منها: أسرار العربية، النور اللامع وغيرها: انظر: ترجمته: سير أعلام النبلاء (٢٦-١٣)، مرآة الجنان (٤٠٨-٣)، الكامل في التاريخ (١١-١٧٩).

(٤) "الإغراب في جدل للإعراب" لابن الأنباري تحقيق سعيد الأفغاني – دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م، (٤٥ – ٤٦).

(٥) انظر: المستصفى من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ١٣٢٤، ص(٢: ٢٢٨)، وانظر: المنخول تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي تحقيق محمد حسن هبتو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (٣٢٤).

٢- فرع وهو المقيس.

٣- حكم.

٤- علة جامعة بين الأصل والفرع.

الأصل (المقيس عليه): مصطلح الأصل والمقيس عليه وافدان من بيئة المتكلمين والأصوليين. فالمقيس عليه عند المتكلمين هو الأصل عند الأصوليين[١]. أما في عملية القياس النحوي فالمصطلحات مستعملات لمعنى واحد[٢]، لكن مصطلح الأصل أعم من مصطلح المقيس عليه فكل مقيس عليه أصل ولا ينعكس.

شروط الأصل المقيس عليه:

الأول: أن يكون المقيس عليه مبنياً على الكثرة النسبية لغيره في الموضوع نفسه[٣]، لأن القياس والأصل الحمل على الأكثر[٤] فقلة المقيس عليه لا توضي في القياس ولهذا لا يصح القياس على النادر وهو الذي قلَّ وجوده وإن لم يكن شاذ.

الثاني: لا يصح القياس على الشاذ نطقاً وتركاً[٥]. فليس كل ما حكي عن العرب يقاس[٦] عليه. ونلاحظ أن الشاذ ليس محل اتفاق بين العلماء.

الثالث: يجوز القياس على المختلف فيه اعتباراً للقول به لدليل.

---

(١) الاقتراح، للسيوطي، ٣٩، وانظر لمع الأدلة ٩٣، والقياس من اللغة العربية للشيخ محمد الخضر حسين، ١٣٥٣ (٢٧).

(٢) مناهج البحث عن مفكري الإسلام، علي سامي النشار – دار المعارف، ط٤، ١٩٧٨م، (١٠٧).

(٣) ثمار الصناعة في علم العربية، الدينوري الحسين بن موسى تحقيق: حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة – عمان ط١، ١٩٩٤م (٧٧).

(٤) أصول النحو العربي في نظر النحاة ابن مضاء مضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهلاة، ١٩٧٨م (١٢٢).

(٥) الاقتراح، السيوطي (٧٣).

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محي الرحمن، المكتبة العصرية – بيروت، ١٩٨٧م (٢: ٦١٥).

الفرع المقيس:

الفرع هو الركن الثاني من أركان القياس يسميه المتكلمون مقيساً والأصوليين فرعاً[1] ويأخذ النحاة الأسمين معاً[2].

وللمقيس صورتان:

أولاهما: أن يكون مجهول الحكم غير منقول عن العرب فيقاس على المنقول عنهم، لأنه ما يقيس على كلام العرب فهو كلام العرب.

ثانيهما: أن يكون المقيس معلوم الحكم فيؤكد النحاة هذا الحكم بإلحاقه بأصل مشابه له في الحكم. وشرط المقيس أن يرتبط بالمقيس عليه بعلة تؤدي إلى تمتع المقيس بحكم المقيس عليه.

الحكم: الحكم النحوي ثمرة عملية القياس، وغايتها، يتطلبه النحاة حتى إذا ما عرفوه راحوا يحيطونه بالحجج والبراهين ويسمون إتباعه واجباً والخروج عنه ممتنعاً. وبين الوجوب والامتناع أحكام لا يكاد أن يتفق عليها النحاة. ويقسم السيوطي الحكم النحوي إلى ستة أقسام هي:

١- الواجب: كرفع الفاعل ونصب المفعول.

٢- الممنوع كأضداد ذلك.

٣- الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

٤- القبيح: كرفع المضارع بعد شرط مضارع.

٥- الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر.

يبدو أن هذه الأقسام واحدة من كتب الفقه لا النحو لأنه لا نكاد نلمحها في كتب النحو.

صور القياس: ومن أنواع القياس التي نجدها في الكتب:

١- **قياس النظير على النظير:** النظير هو الشبيه بماله مثل معناه وإن كان من غير جنسه. ويشبه قياس النظير على النظير قياس الأصل في أنه قياس بين متساويين.

---

(١) مناهج البحث عند مفكري الإسلام (٨٧).

(٢) ثمار الصناعة (٧٧).

وقياس النظير على النظير ثلاثة أنواع:

الأول: قياس نظير على نظير على نظير في اللفظ ومن أمثلته زيادة " إن " بعد " ما " المصدرية الظرفية[١].

الثاني: قياس نظير على نظير في المعنى.

الثالث: قياس نظير على نظير لفظاً ومعنى.

٢- **قياس النقيض على النقيض:** النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة[٢]. وقد أصَّل النحاة أن الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه[٣]. ومن أمثلة قياس النقيض على النقيض ذكر المالقي[٤] استحقاق " لا " النافية للجنس عمل " إن ".

قياس الفرع على الأصل: لعل قياس فرع على أصل من أكثر صور القياس شيوعاً في النحو ومن أمثلته حديث النحويين عن أصل المرفوعات فقالوا المبتدأ في الرفع أصل والفاعل فرع عليه.

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح، محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م، ٢٠٣ – ٢٠٤.

(٢) الحدود – للرماني ص (٧٢).

(٣)المقتصد في شرح الإيضاح – تحقيق كاظم بخير مرجان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط١، ١٩٨٤م، (٢: ٧٩٩).

(٤) رصف المباني (٤٧).

المطلب الثالث: السماع والقيلى عند المدرستين:

لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشدداً جعل أئمتها لا يتشبثون في كتبهم النحوية إلاّ ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وثم سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة(١).

وليس معنى هذا أن أئمة الكوفة لم يكونوا يرحلون إلى هذه القبائل الفصيحة فقد كانوا يكثرون من الرحلة إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي فقد قالوا:" أنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز"(٢). ونجد أن الكوفيين وفي مقدمتهم إمامهم الكسائي كانوا لا يكتنفون بما يأخذون من فصحاء العرب إذ كانوا يأخذون عمَّن سكن من العرب في حواضر العراق وكثير منهم كان البصريون لا يأخذون عنهم ولا عن قبائلهم المقيمة في مواطنها الأصلية مثل تغلب وبكر لمخالطتها للفرس(٣).

وقد حمل البصريون عن الكوفيين حملات شعواء حين وجدوهم يتسعون في الرواية عن هذه الشاكلة وخصَّوا الكسائي بكثير من هذه الحملات قائلين:" إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز، من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو"(٤).

وقالوا:" إنه لقي عشيرة من بني عبد القيس تسمى المحطَّمة كانت نازلة ببغداد فأخذ منها كثيراً من الخطأ واللحن(٥).

مما اتضح من مناظرته المشهورة لسيبويه. فإن سيبويه بعد المناظرة التي جرت بين سيبويه والكسائي بدا الخلاف واسع بين المدرستين فالبصرة تتشدد في فصاحة العربي الذي تأخذ منه الشعر واللغة، والكوفة تتساهل، فتأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر العراق، مما جعل بعض البصريين يفخر على الكوفيين بقوله:" نحن

---

(١) المزهر للسيوطي (طبعة الحلبي) ٢١١/١.

(٢) أنباه الرواة ٢٥٨/٢.

(٣) المزهر ٢١٢/١.

(٤) معجم الأدباء ١٨٣/١٣.

(٥) معجم الأدباء ١٨٢/١٣، وأنباه الرواة ٢٧٤/٢.

نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب وأكلة اليرابيع أي " البدو الخُلَّص" وأنت تأخذونها عن أكلة "الشواريز"[١]. وباعة "الكواميخ"[٢] أي عرب المدن.

ولم تقف المسألة عند حد الاتساع في الرواية بل امتدت إلى الاتساع في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس وأن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة. وبذلك احكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطاً دقيقاً بحيث أصبحت علماً واضح المعالم يبيَّن الحدود والفصول وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي. ولم يقفوا عند الرفض أحياناً إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب بأنه غلط ولحن ويقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع. وحاول بعض النحويين المعاصرين الرد على البصريين. وكل من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقة البصريين في وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد.

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفاً يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد. إذ اعتدَّوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدَّوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سموها على ألسنة الفصحاء. مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط ولم يكتفوا بذلك فقد حالوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيراً مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم.

لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضاً هو ما يؤول مع ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلاّ بأن يُعْكس عليها مراراً وتكراراً لاختلاط القواعد وتضاربها وأحسوا ذلك القدماء في وضوح فقالوا :" لو سمع الكوفيين بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً فبوَّبوا عليه"[٣].

---

(١) الشواريز: اللبن الرائق المصفى.

(٢) الكواميخ: مخلل يشهي الطعام.

(٣) الاقتراح للسيوطي (طبعة حيدر آباد) ص ٨٤.

وقالوا:" عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً"[1]. ولعلنا بذلك نستطيع أن نفهم السر في أن نحو المدرسة البصرية هو الذي ظل مسيطراً على المدارس النحوية التالية وعلى جميع الأجيال العربية التي جاءت من بعدهم لأن قواعدهم هي القواعد المطردة مع الفصحى.

ومما ينبغي معرفته أن المدرسة البصرية حين تحَّث الشواذ عن قواعدها لم تحذفها ولم تسقطها بل أثبتتها أو على الأقل أثبتت جمهورها، ومن هنا يتضح خلوا قواعدهم بالقياس إلى ما زاده الكوفيين من قواعد استنبطوها من الشواذ النادرة إذ أن ذلك يعرض الألسنة للبلبلة.

ونلاحظ أن بعض المعاصرين النحويين يطعن على البصريين ذلكم الموقف بينما يحمد الكوفيين موقفهم مطرياً لهم زاعماً أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة العربية والإحساس بدقائقها التي لا تخضع دائماً إلى منطق العقل.

ونحن نخلص من ذلك كله أن المدرسة الكوفية توسعت في الرواية وفي القياس توسعاً جعل البصرة أصح قياساً منها، لأنها لم تقس على الشواذ النادرة والعربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول، كما جعلها أكثر تحرياً منها للرواية عن الإعراب وأكثر تثبتاً لأنها لم تروى إلاّ عن من ثبتت عربيتهم من شوائب التحضر.

والحق أن المدرسة البصرية كانت أدق حساً من المدرسة الكوفية في الفقه بدقائق العربية وأسرارها فقد تعمقت ظواهرها وقواعدها النحوية والصرفية تعمقاً أتاح لها أن تضع نحوها وضعاً سديداً قويماً بل لقد بلغ من تعمقها أنها أخذت تصحح ما ندَّ عن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتخريج والتحليل الدقيق البصير لا على أسس عقلية فحسب بل أيضاً على أسس سليقية مما سال في فصَّل عباقرتها من أمثال الخليل واضع العروض وسيبويه مشروع لنحو وصائغ قواعده وقوانينه، وينبغي أن نعرف أن الكوفيين لم يقفوا بقياسهم عند ما سمعوه من فسدت سلائقهم من أعراب الصوت أو ما شذَّ على ألسنة بعض أعراب البدو. فقد استخدموا القياس أحياناً بدون

---

(١) همع الهوامع ١/٤٥.

الاستناد إلى أي سماع ونضرب لذلك مثلاً قياسهم العطف بلكن في الإيجاب على العطف ببل في مثل:" قام زيد بل عمرو" فقد طبقوا ذلك في لكن وأجازوا "قام زيد لكن عمرو" بدون أي سماع عن العرب يجيز لهم هذا القياس(١).

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحياناً وبالتالي يرفضون ما يبنى عليه من قواعد وأحكام وأنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب الفصحاء وأشعارهم فقد روى قولهم في الاختيار:" أما العسلَ فأنا شرَّاب" بنصب العسل مفعولاً به لشراب كما روى طائفة من الأشعار عملت فيها صيغ مفعول ومفعال وفعيل وفَعِل. وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والفرَّاء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم فإنها فرع من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع من الفعل المضارع ولذلك ضعف عملها(٢). ومما رفضوا فيه السماع لإسماع أبيات قد تكون شاذة، بل سماع إحدى القراءات إعمال إن المخففة من الثقيلة النصب، فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في بنائها على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح مثله فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ولم يلتفتوا إلى احتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير – وهي من القراءات السبع – ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾(٣).وكأنما حججهم التعليل المنطقي الخاص سواء في هذه المسالة أو سابقتها. وفي هذا ونحوه ما يردُّ أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصراً بروح اللغة وأدقَّ حساً وأنهم لم يخضعوا – مثل البصريين – للمنطق والفلسفة فقد كانوا يخضعون بدورهم لهما، بل ربما زادوا عنهم خضوعاً أحياناً. ومعروف أن الفرَّاء وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي كان معتزلياً ومتكلماً متفلسفاً بل قال المترجمون له إنه كان يفلسف في تصانيفه ويصطنع فيها ألفاظ الفلاسفة ومن يرجع إلى كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين يجد فيها

---

(١) المغني ص ٣٢٤، الهمع ١٣٧/٢.

(٢) مجالس ثعلب ص ١٥٠، ٢٣٦، انظر: المدارس شوقي ضيف ٥٦/١.

(٣) سورة هود، الآية ١١١. الإنصاف: المسألة رقم ٢٤.

عتاداً غزيراً من الحجج المنطلقية الفعلية التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع مع البصريين. ومعنى ذلك ينبغي أن نحذر مبالغات المتشيعين الكوفيين حين يزعمون أنهم كانوا يبنون قياسهم دائماً على السماع.

المطلب الرابع: أسباب الخلاف بين المدرستين:

ونحن نعرض لأهم مصطلحاتهم التي تداولوها على ألسنتهم وسجلت في تصانيف من خلفوهم من النحاة فمن ذلك اصطلاح "الخلاف" وهو عامل معنوي كانوا يجعلونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبراً في مثل "محمد أمامك"[١]. بينما كان البصريون يجعلون الظرف متعلقاً بمحذوف خبر للمبتدأ السابق له. ومن ذلك اصطلاح (الصَّرف) جعله الفرَّاء علة لنصب المفعول معه مثل (جاء محمد وطلوع الشمس) بينما ذهب جمهور البصريين إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[٢]، كما جعله علة تنصب المضارع بعد واو المعية وفاء السببية و أو في مثل " لأستسهلتَّ الصعب أو أدرك المعنى"، بينما ذهب جمهور البصريين إلى أن المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مظهره وجوباً[٣].

وأيضاً من ذلك اصطلاح التقريب، وقد اختصوا به اسم الإشارة (هذا) في مثل (هذا زيد قائما) وجعلوه من أخوات كان أي انه يليه اسم وخبر منصوب[٤]. بينما يعرب البصريون قائماً حالاً ويجعلون ما قبلها مبتدأ وخبر. ومن ذلك اصطلاح الفعل الدائم ويقصدون به اسم الفاعل وهو يقابل عندهم الفعل الماضي والفعل المستقبل الشامل بفعلي المضارع والأمر في اصطلاح البصريين. وكأنهم دفعهم هذا إلى أنهم وجدوه يعمل عمل الفعل كما وجدوا الأخفش الأوسط يجيز عمله معرفاً بالألف واللام وغير معرف بدون أي شرط من الشروط التي افترضها البصريين وهو اعتماد على نفي أو استفهام أو أن يكون نعتاً أو خبراً أو حالاً فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل وسموه فعلاً دائماً[٥]. ومن ذلك اصطلاح المكنَّي والكناية ويقصدون به الضمير وكانوا

---

(١) الإنصاف: المسألة رقم ٢٩، والهمع ٩٨/١، الرضي ٨٣/١،وابن يعيش ٩١/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفرَّاء ٣٤/١ ونسب النحاة إلى الفرَّاء أنه كان يقول أن المفعول معه منصوب على الخلاف، انظر: الرضي ٢٢٤/٢.

(٣) معاني القرآن ٣٤/١، ٢٣٥، وفي الرضي أن الفرَّاء كان يقول:" هنا أيضاً بالنصب على الخلاف".

(٤) مجالس ثعلب ص ٥٣ ومعاني القرآن للفرَّاء ١٢/١ والهمع ١١٣/١.

(٥) مجالس ثعلب ص ٤٥٦، ٤٦٣ – والأشباه والنظائر ٢٩/٣.

يصطلحون على تسميته ضمير الشأن باسم المجهول في مثل "إنه اليوم حار"[١]. وتسمية ضمير الفعل باسم العماد في مثل محمد هو الشاعر[٢]. وكانوا لا يطلقون كلمة المفعول إلاّ على المفعول به أما بقية المفاعيل وهي المفعول فيه والمطلق ولأجله فكانوا يسمونها أشباه مفاعيل[٣]. سموا الظرف (الصفة والمحل) [٤]. والبدل (الترجمة) [٥].والتمييز (التفسير) [٦]. وسموا لا النافية للجنس في مثل (لا رجل في الدار) باسم لا التبرئة، والصفة في مثلا (محمد الشاعر أقدم باسم النعت، وسموا حروف النفي باسم حروف الجر أي الانكار، كما سموا حروف الزيادة مثل إن في قولك (ما إن أحد رأيته) باسم حروف الصلة والحشو. وسموا المعروف والممنوع من الصرف باسم (ما يجري وما لا يجري) وسموا لام الابتداء في مثل (لمحمد شاعر) لام القسم زاعمين أن الجملة جواب لقسم مقدر.

وأوضح أن هذه المصطلحات ظلت لا تسود في النحو العربي إذا نحن استثنينا اصطلاح النعت وعطف النسق لأن نظامه الذي وضعه البصريين هو الذي عم بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار وهو لم يعمم عفواً إنما عم لدقته المنطقية. ونلاحظ أن هذه المصطلحات أُريد بها مخالفة المدرسة البصرية ومما يدل على ذلك موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الأعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرية إذ ميزت بين حركات أواخر الكلمات المعربة والمبنية فجعلت الرفع والنصب والجر والجزم للمعربة، وجعلت الضم والفتح والكسر والوقف أو السكون للمبنية.

وعلى نحو ما حاولوا الخلاف على المدرسة البصرية في بعض مصطلحاتها النحوية حاولوا الخلاف عليها في جوانب من العوامل والمعمولات من ذلك إعراب المبتدأ والخبر فقد ذهب البصريون إلى أن العامل في المبتدأ الرفع هو الابتداء، أما

---

(١) ثعلب ص ٣٣٢ وابن يعيش ٨٤/٣.

(٢) ابن يعيش ١١٤/٣.

(٣) ابن يعيش ١١٠/٣ن والرضى على الكفاية ٢٤/٢.

(٤) الهمع ١٦٥/١.

(٥) معاني القرآن ٢٨، ١١٩، ٣٧٥، ومجالس ثعلب ص ٨٠.

(٦) المجالس ص٢٥.

الخبر فذهب جمهورهم إلى أنه مرفوع بالمبتدأ. وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما مترافعان[١]. ومن ذلك أيضاً إعراب الفعل المضارع المرفوع فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فإن كلمة (يقوم) في مثل " زيد يقوم " تقع موقع قائم. وذهب الأخفش إلى أنه مرفوع لتعريته من العوامل اللفظية .

واضطرب الكوفيون في علة إعرابه والعامل فيه فذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بحروف المضارعة فأقوم مثلاً مرفوع بالهمزة ولم يرتضي هذا الرأي الفرَّاء فاختار رأي الأخفش بصيغة جديدة فقال إنه موضوع بتجرده من النواصب والجوازم. ولعل ذلك مما جعل ثعلباً يذهب إلى أنه مرفوع بالمضارعة محاولاً بذلك النفوذ إلى رأي جديد[٢].

ومن ذلك إعراب الفعلين المضارعين المجزومين في الجملة الشرطية مثل (من يقمْ أقم معه) فقد ذهب الخليل وجمهور البصريين إلى أن أداة الشرط هي التي تعمل في فعل الشرط الجزم وهما معاً يعملان في الجراء وذهب الأخفش في الجزاء إلى أنه مجزوم بالجوار أي لجواره فعل الشرط المجزوم[٣].

وكانوا يذهبون إلى أن (إن وأخواتها) تعمل النصب في اسمها فقط أما الخبر فإنها لا تعمل فيه شيئاً. بينما ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بها مثله مثل اسمها[٤]، وكان البصريون وجمهور الكوفيين يرون أن رافع الفاعل هو الفعل وذهب هشام الضرير إلى أن رافعه العامل فيه هو الإسناد لا الفعل. وكان الفرَّاء يذهب في مثل (قام وقعد علي) إلى أن علياً فاعل للفعلين جميعاً فهما يعملان فيه معاً، وذهب الكسائي إلى أن الفاعل حذف مع أحد الفعلين، فعلىَّ فاعل لقام وقعد حُذف فاعلها.

ونضرب بعض الأمثلة التي تصور مدى بعد الكوفيين في التأهيل شغفاً بالخلاف على المدرسة البصرية. فمثلاً في المنادى في مثل (يا محمد) فقد ذهب

---

(١) الإنصاف: المسألة رقم ٥، والهمع ٩٤/١، الرضي ٧٨/١، وابن يعيش ٨٤/١.

(٢) الهمع ١٦٤/١، وانظر: الإنصاف: المسألة رقم ٧٤ والرضي ٢١٥/٢ وابن يعيش ١٢/٧.

(٣) الرضي على الكافية ٢٥٤/٢، والهمع ٦١/٢، والإنصاف: المسألة رقم ٨٤.

(٤) ابن يعيش ١٠٢/١ والرضي ٣٤٦/٢، والهمع ١٣٤/١.

جمهور البصريين إلى أنه مبني على الضم في محل نصب وناحية فعل مقدر تقديره (أدعوا) وحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه ، وذهب المبرد إلى أنه منصوب (بيا) لسدَّها مسدَّ الفعل. وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية. والمثال الثاني كلمة (حتى) حيث تجرها بعدها من الأسماء مثل (قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة منه)

الفصل الثاني

عوامل المنصوبات.

المبحث الأول: **عامل النصب في المفعول به والاسم المشغول به**.

المطلب الأول: عامل النصب في المفعول به.

المطلب الثاني: ناصب الاسم المشغول عنه.

المبحث الثاني: **أولى العاملين بالتنازع** .

المبحث الثالث: **عامل النصب في المفعول معه والمستثني**.

المطلب الأول: عامل النصب في المفعول معه

المطلب الثاني: عامل النصب في المستثني.

المبحث الرابع : **عامل النصب في الفعل المضارع**.

المبحث الخامس : **نعم وبئس وما جرى مجراهما**.

المبحث الأول

عامل النصب في المفعول به والاسم المشغول عنه

المطلب الأول: عامل النصب في المفعول به

اختلفوا في ناصب المفعول به، فالبصرية قالوا عامل الفاعل وقالوا الفاعل وقال هما معاً وقالوا كونه مفعولاً وقيل ينصب. وقال هشام في ناصب المفعول به هو الفاعل وهو رأي الكوفيين وقال الفَّرا هو الفعل والفاعل معاً.

وقال خلف: معنى المفعولية أي كونه مفعولاً. وذكر أبوحيان في شرح التسهيل إن انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، مفعول به، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه، هو مذهب البصريين.

أما الكوفيون: فزعموا أن الفعل إنَّما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها[1]. عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنَّما مشبه بالمفعول.

وسُمع رفع المفعول به ونصب الفاعل نحو: خرق الثوبُ المِسْمارَ وكسر الزجاجُ الحَجَرَ. وقد سُمِعَ أيضاً رفعهما نحو:

إن مـــن صـــاد عقعقـــاً لمشـــوم * كيـف مـن صـاد عقعقـانِ وبُـوم[2].

وفي نصبهما قال: قد سالَمَ الحياتِ منه القدما.

أقسام المفعول به: المفعول به قسمان:

١- مفعول به صريح ٢- مفعول به غير صريح

المفعول به الصريح قسمان:

١- ظاهر نحو "فتح خالد الحيرة".

٢- ضمير متصل نحو "أكرمتك وأكرمتُهم" أو منفصل نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[3].

---

(١) قول الكوفيين (انظر ارتشاف الضرب ١٣٥١/٣.

(٢) انظر: مغني اللبيب ٩١٧- ٩١٨، همع الهوامع ٦/٢ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ٥/٣-٦ قائله مجهول.

(٣) سورة الفاتحة الآية ٥.

المفعول به غير الصريح وهو ثلاثة أقسام:

١- مؤول بمصدر بعد حرف مصدري نحو "علمتُ أنَّك مجتهد".[١]

٢- جملة مؤولة بمفرد نحو "ظننتُك تجتهد".[٢]

٣- جار ومجرور نحو "أمسكتُ بيدِك".[٣]

أحكام المفعول به:

للمفعول به أربعة أحكام:

١- أنه يجب نصبه.

٢- أن يجوز حذفه لدليل نحو "رَعَتِ الماشية" أي: رعت الماشية العشب.

٣- أنه يجوز أن يُحذف فعله لدليل كقوله تعالى : ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[٤] أي أنزل خيراً. ويقال من أكرِم فتقول العلماء: أي أكرِم العلماء.

٤- أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل وقد يتقدم على الفاعل أو على الفعل والفاعل.

الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله لأنه كالجزء منه ثم يأتي بعده المفعول. وقد يتقدم المفعول على الفاعل والفعل معاً. وكل ذلك إما جائز أو واجب أو ممتنع.

يجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه في نحو "كتب زهير الدرس" و"كتب الدرس زهير".

وجوب تقديم احدهما على الآخر في خمس مسائل:

١- إذا خُشي الالتباس والوقوع في الشك بسبب خفاء الإعراب مع عدم القرينة فلا يُعلم الفاعل من المفعول فيجب تقديم الفاعل نحو"علَّم موسى وعيسى"[٥]

---

(١) أنك تجتهد مؤول بمصدر منصوب.

(٢) الكاف مفعول ظننت الأول، وجملة تجتهد في محل نصب مفعول ثانٍ.

(٣) يدك مجرور بالباء وهو في محل نصب مفعول به.

(٤) سورة النحل من الآية ٣٠.

(٥) همع الهوامع في شرح الجوامع ج ٣ ج ٤ للإمام جلال الدين السيوطي المتوفي سنة ٩١١هـ شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم، ص ٨.

و"أكرم ابني أخي" فإن أمن اللبس لقرينة دالة جاز تقديم المفعول نحو "أكرمت موسى سلمى" و"أضنت سُعدي الحُمَّى".

٢- أن يتصل بالفعل ضمير يعود إلى المفعول. فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول نحو "أكرمَ سعيداً غلامُهُ"(١).

فلا يجوز أن يقال "أكرم غلامُهُ سعيداً" لئلا يلزم عودُ الضمير على متأخراً لفظاً ورتبة وذلك محظور.

فإن اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز تقديمه وتأخيره فتقول "أكرم الأستاذ تلميذَهُ" أو "أكرم تلميذهُ الأستاذ" لأن الفاعل رتبته التقديم.

٣- أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في احدهما فيجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به نحو "أكرمتُه".

٤- أن يكون احدهما ضميراً متصلاً والآخر اسماً ظاهراً فيجب تقديم الضمير منهما فيقدم الفاعل في نحو "أكرمتُ عليَّاً" ويقدَّم المفعول في نحو "أكرمني على" وجوباً.

ففي المثال الأول يقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً نحو "علياً أكرمتُ" وفي المثال الثاني نقول "علىٌ أكرمني" فتقدم "علىّ" على الفعل والمفعول به غير أنه يكون مبتدأ وهو رأي البصريين ويكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود إليه.

٥- أن يكون احدهما محصوراً فيه الفعل بـ "ألا" أو "إنَّما" فيجب تأخير ما حُصِرَ فيه الفعل مفعولاً أو فاعلاً فالمفعول المحصور نحو "ما أكرم سعيدٌ إلا خالداً" والفاعل المحصور نحو "ما أكرم سعيداً إلا خالداً" و"إنَّما أكرم سعيداً خالدٌ". ومعنى الحصر في المفعول أن فعل الفاعل محصور وقوعه على هذا المفعول دون غيره. وذلك رداً على من اعتقد أن الفعل وقع على غيره.

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المجلد الأول، ٢/٧٦- ٧٧ لقاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل القرشي الهاشمي العقيلي، الهمداني المصري ٦٩٨- ٧٦٩هـ ، تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ، مكتبة دار التراث ٢٢ شارع الجمهورية – القاهرة .

ومعنى الحصر في الفاعل أن الفعل محصور وقوعه من هذا الفاعل دون غيره وذلك رداً على من اعتقد أن الفاعل غيره وقد أجاز بعض العلماء تقديم احدهما وتأخير الآخر إياً كان المحصور فيه الفعل ومن أمثلة تقديم المفعول المحصور بـ"إلا" قول الشاعر في الطويل:

ولمَّـــا أبـــى إلاَّ جماحـــاً فـــؤادُهُ * ولم يسل عن ليلي بمالٍ ولا أهل[1]

وقول الآخر في الويل:

تـزودتُ مـن ليلـي بتكلـيمٍ سـاعةٍ * فما زاد إلاَّ ضِعْفُ ما بِي كَلامُهَا[2]

حيث قدم المفعول (ضعف) على الفاعل (كلاهما) وهو جائز عند الكسائي.

ومن تقديم الفاعل المحصور بها قول الشاعر:

مـا عـاب إلاَّ لئـيمٌ فعـل ذي كـرمٍ * ولا جفـا قـطٌّ إلا جبَّـأ بطـلا[3]

وجوب تقديم المفعول به:

يجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل في صور شتى منها:

١- أن يكون اسم شرط كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴾[4] ونحو "أَهُدَىَ مَنْ تَتْبع يَتْبَعْ بَنُوكْ".

٢- أن يكون اسم استفهام نحو من رأيت؟ وأيُّهم لقيت؟ ومتى قدمت؟ وأين أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أو قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون جوازاً.

٣- إذا كان معمول "كم" الخبرية نحو "كم غلام ملكت" أي كثيراً من الغلمات هلكت.

---

(١) البيت لدعبل علي الخزاعي .

(٢) نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون ليلى عامر قيس ن الملوح .

(٣) البيت في أوضح المسالك والمقاصد النحوية ، لم ينسب لقائل معين.

(٤) سورة الرعد الآية ٣٣.

٤- إذا نصبه جواب "أمَّا" نحو﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾ .

٥- إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه ألفاً نحو : زيداً فاضرب.

وجوب تأخير المفعول به:

يمنع تقديم المفعول به في صور شتى منها:

١- أن يكون أنَّ المشددة أو المخففة نحو: عرفتُ أنَّك منطلق.

قال أبوحيَّان: وقياس ما أجازه الفرَّا من الابتداء بـ"أنَّ" المشددة وما أجازه هشام من أنَّ: أنَّ زيداً قائم حق جواز التقديم.

٢- أن يكون مع فعل تعجب نحو: ما أحسن زيداً.

٣- أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: "من البر أن تكُفَّ لِسَانَك".

٤- أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو "لَمْ أضْرِبْ زيداً" فلا يقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم.

٥- أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام القسم أو قد، أو سوف نحو: "ليضرِبْ زيدٌ عمراً" أو مع القسم نحو "والله لأضرَّبنَّ زيداً"، أو بقد نحو "والله قدْ ضَرَبْتُ زيداً" أو بسوف نحو "سَوفَ أضْرِبُ زيداً".

٦- أن يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال: زيداً أضرِبن.

قال الرضي: ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخره عن مرتبته.

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴾ أي لا غيرك،﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ ﴾ وقد خالف في ذلك ابنا لحاجب ووافقه أبوحيَّان فقالا: الاختصاص الذي يوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول شرطه ألا يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها.

والمشهور أن الاختصاص والحصر مترادفان. واختار السبكي التفرقة بينهما. وأنَّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاص من

جهة خصوصية من غير تعرض لنفي وغيره وهذان المسألتان من علم البيان لا النحو.

حذف المفعول به:

الأصل جواز حذف المفعول ويمنع حذفه في صور شتىَّ منها:

١- أن يكون نائباً عن الفاعل لأنه صار عمدة كالفاعل:

أ- أن يكون متعجباً منه نحو: ما أحسن زيداً.

ب- أن يكون مجاباً به كـ"زيداً" لمن قال: من رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

ج- أن يكون محصوراً نحو : ما ضربتُ إلا زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً والمقصود نفسه مقيداً.

د- إذا كان المبتدأ غير "كل" والعائد المفعول نحو: زيد ضربته فلا يقال اختياراً: زيدُ ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد.

قال الصفار: وأجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفرَّا وأصحاب سيبويه(١).

حكي عن أبي العباس أنه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد.

ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار. هكذا نقل أبوحيَّان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار. وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر.

٢- إذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ أي لما يريده وإذا كان الفعل معتى يقتضي التَّعدية كتضُمَن "أصلح" بمعنى "ألطف" نحو قوله

---

(١) هم الهوامع في شرح الجوامع ج ٣ ، ج ٤ ، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفي ١١هـ ، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم.

تعالى:﴿ وَأَصۡلِحۡ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾ أي ألطف بهم. أو إيذان بالتعميم نحو:﴿ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾.

٣- ‘ذا حذف المفعول بعد "لو" نحو قوله تعالى:﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا ﴾[١] أي لو شاء إيمان من في الأرض،﴿ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ ﴾[٢] أي: لو يشاء هدى الناس.

٤- زيادة الباء في المفعول نحو:﴿ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ ﴾[٣] ،﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[٤] ،﴿ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ﴾[٥].

تعدد المفعول فإن كان في باب "ظنَّ" و"أعلم" فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدَّم على الخبر. والفاعل في باب "أعلم" مقدم على الاثنين. ويتفرع من ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول إما عليه فقط نحو: أعطيتُ درهمه زيداً، أو على العامل أيضاً نحو: دِرْهَمَهُ أعطيتُ زيداً. لعود الضمير على متقدم في الرتبة وإن تأخر في اللفظ. والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لابن هشام في منعه لهما. وفي بعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبوحيان وبُني في منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة. وأيضاً قالوا: امتناع "أعطيتُ مالكهُ الغلامَ" لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبة لأن المالك هو الآخذ. والكوفيون جوزوا ذلك حذف ناصب المفعول به جوازاً:

يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقرينة لفظية أو معنوية نحو: "زيداً" لمن قال: من ضربت؟ أي: ضربت.

---

(١) سورة يونس الآية ٩٩.

(٢) سورة الرعد الآية ٣١.

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٥.

(٤) سورة مريم الآية ٢٥.

(٥) سورة الحج الآية ١٥.

و"حدثتك" لمن قطع حديثه أي: تمِّمْ ومنه في القرآن:﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗا ﴾[1] أي: أنزل خيراً وقوله تعالى:﴿ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾[2] أي نتبع.

حذف ناصب المفعول به وجوباً:

يجب الحذف سماعاً كقولهم: "كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرُ". أي: أئتِ ولا ترتكب. وكذلك نحو: "انتهوا خيراً لكم" أي: وأتوا. بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: "إنته أمراً قاصداً" أي:و أتِ فإنه لا يجب إضمار الفعل. وقد قال أبوحيان: قد غفل الزمخشري عن هذا فجعل "انتهوا خيراً" و"إنته أمراً قاصداً" سواء في وجوب إضمار الفعل وقد نص سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في "إنته أمراً قاصداً" وعلل بذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: "خيراً لك".

وفي البسيط ما نصَّه:و منها ذكر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله "ديار ميَّه" أي: أذكر.

أما مرحباً وأهلاً وسهلاً فالمعنى: صادفت رحباً وسعةً ففي رأي سيبويه انتصاب "مرحباً" على المصدر لا على المفعول به وكذلك "أهلاً" وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء.

ووهم الفرَّاء فنسب لسيبويه أن "مرحباً" مفعول به أي: صادفت رحباً لا ضيقاً. وأنه مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ وأمَّا "سُبوح قدوس" فيقالان بالرفع سماع من يذكر الله على إضمار "مذكورك" فليسا بمصدرين وبالنصب على إضمار: ذكرت سبوحاً قدوساً أي: أهل ذلك. فاختلف على هذا الفعل الناصب واجب الإضمار أو جائزه؟ فقال الشلوبيني وجامعة بأنه واجب الإضمار. وقال آخرون بالجواز.

---

(١) سورة النحل الآية ٣٠.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣٥.

المطلب الثاني

ناصب الاسم المشغول عنه

الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخَّر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه فمثال المشتغل بالضمير "زيداً ضربتُهُ وزيداً مررتُ به" ومثال المشتغل السببي "زيداً ضربتُ غلامهُ" فكل من "ضربت ومررت" اشتغل بضمير "زيد" لكن ضربت وصل بالضمير نفسه ومررت وصل بحرف الجر. فهذا هو معنى الاشتغال.

أركان الاشتغال ثلاثة:

١- مشغول عنه وهو الاسم المتقدم.

٢- مشغول وهو الفعل المتأخر.

٣- مشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه.

شروط المشغول عنه وهو الاسم المتقدم في الكلام وهي خمسة:

الأول: ألا يكون متعدداً لفظاً ومعنى: بأن يكون واحداً نحو: زيداً ضربته أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو: زيداً وعمراً ضربتهما لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد(١).

الثاني: أن يكون متقدماً فإن تأخر نحو: "ضربته زيداً" لم يكن من باب الاشتغال.

الثالث: قبوله الإضمار فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر "كحتى"(٢).

الرابع: كونه مفتقراً لما بعده نحو: "جاءك زيد فأكرمه"(٣) ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه.

---

(١) انظر: رأي الكاساني في التصريح ٣٠٦/١.

(٢) شرح لجمل لابن عصفور ٣٦٣/١.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٩٩/٢-١٠٠.

الخامس: كونه صالحاً للابتدأ به بألا يكون نكرة محضة نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾[1] ليس من باب الاشتغال بل رهبانية معطوفة على ما قبلها وهي الواو.

شروط المشغول وهو الفعل الواقع بعد الاسم:

الأول: أن يكون متصلاً بالمشغول عنه فإن انفصل عنه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله. كأدوات الشرط وأدوات الاستفهام، وغيرها لم يكن من باب الاشتغال[2].

الثاني: كونه صالحاً للعمل فيما قبل بان يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل أو اسم مفعول. فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامد كفعل التعجب وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل في ما تقدم عليها لم يصح.

شروط المشغول به:

شرطه واحد وهو الضمير وهو ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو "زيداً ضربته أو مررت به" ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو "زيداً ضربت أخاه"[3].

اختلاف النحويين في ناصب المشغول:

ذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً [لأنه لا يُجمَعْ بين المفسِّر والمفسَّر] ويكون الفعل المضمر موافقاً في المعنى لذلك المظهر. وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك في: "زيداً ضربته" إن التقدير "ضربتُ زيداً ضربته" وما وافق معنى دون لفظ كقولك في: "زيداً مررتُ به" إن التقدير "جاوزتُ زيداً مررتُ به".

---

(١) سورة الحديد الآية ٢٧.

(٢) انظر: هامش بغية الوعاة ٦٩/١.

(٣) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين.

المذهب الثاني:

أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب الكوفيين واختلف هؤلاء فقال قوم: إنه عمل في الضمير وفي الاسم معاً فإذا قلت "زيداً ضربته" كان "ضربتُ" ناصباً لـ"زيد" وللهاء وردوا هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر والضمير مُلغي(١).

تقدير العامل في الاسم المشغول عنه: في ثلاث صور:

١- أن يكون العامل في المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم نحو قولك: "أزيداً مررت به" فإن التقدير: أجاوزت زيداً مررت به.

٢- أن يكون العامل لازماً والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو قولك: زيداً مررت بغلامِهِ والتقدير "لابست زيداً مررت بغلامه" ولا تقدره بقولك "جاوزت زيداً مررت بغلامه" هذا التقدير غير مستقيم لأنك لم تجاوز زيداً ولم تمر به وإنما جاوزت غلامه ومررت به.

٣- أن يكون العامل متعدياً ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق نحو قولك: "زيداً ضربت أخاه" فغن التقدير: أهنت زيداً ضربت أخاه.

فكل صورة من هذه الصور الثلاثة فعلاً ينصب نفسه ويصح معه المعنى.

قد يعرض لهذا الاسم ما يوجب نصبه وما يرجحه، وما يسوى بين الرفع والنصب.

وجوب النصب:

١-يجب النصب إذا وقعا لاسم بعد ما يتحضضَّ بالفعل كأدوات التحضيض نحو "هلاَّ زيداً أكرمْتُه" وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو "هل زيداً رأيتُه" ، "متى

---

(١) ابن عقيل ج ٢ ص ١٠١.

عمراً لقيتُه" وأدوات الشرط نحو: "حيثما زيداً لِقيتُه فأكرِمْهُ" إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر.

ترجيح النصب وحالاته:

يترجح النصب في ستِّ مسائل:

١- أن يكون الفعل طلباً وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخبر نحو "زيداً أضربْهُ" و "اللهم عبدك فأرحمهُ" و"زيداً غفر الله له". ومما اتفقوا عليه في نحو: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ ﴾[١] لأن تقديره عند سيبويه لأن الفاء لات دخل عنده في الخبر[٢].

٢- أن يكون الفعل مقروناً باللام أو بلا الطلبيتين نحو: "عمراً ليضرِبهُ بكراً" و"خالداً لا تهنْهُ" ومنه "زيداً لا يعذبه الله" لأنه نفي بمعنى الطلب.

٣- أن يكون الاسم بعد شيء الغالب أن يليه فعل ولذلك أمثلة منها: همزة الاستفهام نحو: ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ ﴾[٣] وهو مجئ الاسم المشغول بعد أداة الاستفهام وهي الهمزة وحكم نصب الاسم في هذه الحالة. فإن فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو: "أأنت زيدٌ تضربُهُ" لأن الاستفهام حينئذٍ داخل على الاسم لا على الفعل إلا في نحو: "أكلَّ يومٍ زيداً تضربه" لأن الفعل بالظرف كلا فصل. قال ابن الطراوه: إن الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو: "أزيدٌ ضربتُهُ أم عمرو" وحكم بشذوذ النصب في قوله: [٤]

أثَعلبَةَ الفوارِسَ أم رياحاً * عَدَلْتَ بهم طهيَّةَ والخشابا[٥]

---

(١) سورة النور الآية ٢.

(٢) انظر: رأي الكسائي في التصريح ٣٠٦/١.

(٣) سورة القمر الآية ٢٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١٠٢/٢.

(٥) البيت من قصيدة لجرير يمدح فيها قبيلتي ثعلبة ورياح ونوح قبيلتي طهية والخشاب.

حيث موصف الشاهد "أثعلبة الفوارس" حيث نصب "ثعلبة" الواقعة بعد همزة الاستفهام.

وقال الأخفش: أخواتُ الهمزة كالهمزة نحو: "أيُّهمُ زيداً ضربَهُ" "ومن أمَةَ الله ضَرَبَهَا" ومنها النفي بما أو لا أو إنْ نحو: "ما زيداً رأيتُهَ" وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش[١] وابن خروف[٢] يستويان ومنها: "حيثُ" نحو: "حيثُ زيداً تلقاهُ أكرِمْهُ".

٤- أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفعول بأمَّا، مسبوق بفعل غير مبني على اسم كـ"قَامَ زيدٌ وعمْراً أكرمْتُهُ" ونحو: "والأنعام خلقها لكم" جاءت بعد قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ الشاهد في "والأنعام خلقها" حيث جاءت الأنعام معطوفة على قوله تعالى:﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ فترجح نصب المعطوف فيهما. وأما قول: "ضربتُ زيداً وأمَّا عمروَ فأهنتُهُ"فالمختار الرفع لأن "أمَّا" تقطع ما بعدها عما قبلها. وكذلك يجب نصب الاسم إذا وقع بعد حتى، لكن، بل نحو: "ضربتُ القومَ حتى زيداً ضَرَبْتُه".

٥- أن يُتوهم في الرفع أن الفعل صفة نحو "إنا كلَّ شيءٍ خلقناه" حيث نصبت "كلَّ" على وجه الترجيح لأنه لو رفع لاحتمل أن تكون جملة "خلقناه: خبراً عنه وكذلك يجب الرفع إن كان الفعل صفة نحو:﴿ وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴾[٣] حيث وجب رفع كلٌ لأن النصب يقتضي أنهم فعلوا في الزبر وهم لم يفعلوا شيئاً ومن ثم يجب الرفع عن كان الفعل صلة نحو: "زيدٌ الذي ضربتُهُ" أو مضافاً إليه نحو: "زيدُ يومَ تراهُ تفرح". أو إذا وقع الاسم بعدما يختص بالابتداء كإذا الفجائية على

---

(١) هو أبوجعفر أحمد بن على بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي.

(٢) هو أبوالحسن على بن محمد بن محمد بن على بن محمد نظام الدين الحضرمي.

(٣) سورة القمر الآية ٥٢ موطن الشاهد "كلُّ شيءٍ فعلوه".

الأصح نحو: "خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرو"[1] أو إذا ورد الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولاً لما بعده نحو: "زيدُ ما أحسنه".

٦- أن يكون الاسم جواباً للاستفهام منصوباً كـ"زيداً ضربتُه" جواباً لمن قال: "أيُهُم ضَرَبْتَ".

أحكام تتعلق بالاشتغال:

أن المشتغل عن الاسم كما يكون فعلاً كذلك يكون اسماً لكن بشروط ثلاثة: أ- أن يكون وصفاً ب- أن يكون عاملاً ج- أن يكون صالحاً للعمل في ما قبله نحو: "زيدٌ أنا ضاربه الآن أو غداً" وكذلك لابد في صحة الاشتغال من علقه بين العامل والاسم السابق. ومما يشترط في الاسم المشغول عنه: أن يكون قابلاً للإضمار فلا يصح الاشتغال عن الحال أو التمييز أو مصدراً مؤكداً أو مجروراً بما لا يجر المضمر.

وجوب الرفع على الابتداء في صور:

١- أن يكون العامل موصولاً نحو: زيدٌ أنا الضارِبُه[2].

٢- أن يكون العامل صفة نحو: لا رَجُل تُحِبُّه يهان.

٣- أن يكون مضافاً إليه نحو: زيدُ يوم تراهُ يفرح.

٤- أن يكون شرطاً نحو: زيدٌ إن تزرْهُ يمنُنُ عليك.

٥- أن يُسند العامل إلى ضمير الاسم السابق وهو ضمير متصل نحو: أهندُ ظننتُها قائمةً.

٦- أن يلي الفعل أداة الاستثناء نحو: ما زيدٌ إلا يضربُه عمرو[3].

---

(١) إشارة إلى اختلاف النحاة في هذه المسألة.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٣/١.

(٣) انظر: إلى ؟؟؟؟؟؟؟؟؟ ٤١٢/١.

٧- أن يليه معلق نحو: زيدٌ كيف وجدتُهُ، زيدٌ ما أضربُه فن كان يلي "لا" فمرتب على خلاف في جواز تقديم معمول ما بعد "لا" عليها فمن جَّوز ذلك أجازه في الاشتغال فتقول زيداً لا أضربه(١).

٨- أن يلي لام القسم نحو: زيدٌ لأضربَّهُ.

٩- أن يليه حرف ناسخ نحو: زيدٌ ليتني ألقاه.

١٠- أن يلي "كم" الخبرية: زيدٌ كم لقيته.

١١- أن يليه أداة تحضيض، أو عرض، أو تمنٍ بألا نحو: زيدٌ هلاَّ ضربتَهَ، زيدٌ ألا تكرِمَهُ، والعون على الخير ألا أجدهُ، وهذا مذهب سيبويه وذهب قوم منهم الجزولي أن هذه الثلاثة مما يترجح النصب فيختار زيداً هلا ضربته، وعمراً ألا تكرمه، العون على الخير ألا أجده(٢).

١٢- إذا ولي الاسم إذا الفجائية نحو: خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو. وفي ذلك ثلاثة مذاهب أحدها: أنه يجوز فيه الاشتغال والثاني أنه لا يجوز فيه الابتداء والثالث أن يكون الفعل قد دخل عليه"قد"(٣).

١٣- أن يلي الاسم واو الحال نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ يضربه بكرٌ.

١٤- أن يُفصل بين الاسم والفعل بأجنبي نحو: زيدٌ أنت تضرِبُه وهندٌ عمروٌ يضربها. ومذهب سيبويه وهشام أنه لا يجوز في زيد وهند إلا الرفع على الابتداء وأجاز الكسائي فيه الاشتغال قياساً للفعل على اسم الفاعل نحو: زيداً أنا ضاربُه(٤).

١٥- أن يكون الفعل دخلت عليه السين أو سوف نحو: زيدٌ سأضربُهُ، هندٌ سوف أضربَها. فذهب الجمهور إلى أنه يجوز تقديم معمول الفعل على حرف

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ص ٢١٦٣.

(٢) انظر: المقدمة الجزولية ص ١٠٠.

(٣)انظر: كتاب إرتشاف الضرب ١٠٧/١.

(٤) ارتشاف الضرب ١٣٠/١.

التنفيس نحو: زيداً سأضربُ فيجوز فيه الاشتغال. وذهب ابن الطراوه وتلميذه السهيلي إلى أن حرف التنفيس من حروف الصدر فلا يجوز فيه إلا الابتداء.

١٦- أن يلي الاسم ليتها نحو: ليتما زيداً أضربُه فقال ابن مالك: يجب في الاسم الرفع على الابتداء بناءً منه على أن ليتما لا يليها الفعل(١).

١٧- معمول جواب الشرط إذا تقدم على أداة الشرط نحو: زيداً إنْ يزرك تكرم. فأجاز الأخفش تقديمه عليها إذا كان الجواب مجزوماً فعلي هذا يجوز الاشتغال فتقول: زيداً إن يزرك تكرِمْهُ.

وابتداء المسبوق باستفهام داخل على أجنبي من المسبوق نحو: أأنت زيدٌ تضربه، وأهندٌ زيدٌ تضربه. فعن سيبويه أنَّه يبطل حكم الاستفهام في اختيار النصب في زيد فيكون "أنت وهند" مبتدأين، وما بعده خبر. وذهب الأخفش إلى لحظ الاستفهام فرفع "أنت" بفعل مضمر وكذلك هند وينصب بذلك الفعل زيداً في المسألتين وقد رد على الأخفش ابن ولاد وابن طاهر وابن مضاء بما هو مذكور في الشرح وقال قوم لا خلاف بين سيبويه والأخفش.

وفي "البسيط": الأخفش يفرق بين أن يكون الاسم الفاصل ضمير في الفعل نحو: أنتَ زيداً تضربه فيبقي على ما كان عليه من طلب الفعل. فإن كان الفاصل بين الهمزة والاسم ظرفاً، أو مجروراً أو حرف عطف لم يعد فاصلاً وكان النصب هو المختار مثاله: اليومَ زيداً تضربه.

واختلف النحاة في أصل كبير في باب الاشتغال وهو أن الضمير أو السببي إذا انتصب من وجه غير الوجه الذي انتصب عليه الاسم السابق هل يجوز أن يكون من باب الاشتغال أو شرطه أن ينتصب من جهة واحدة. فذهب ابن كيسان والفارسي وأبوزيد السهيلي والأستاذ أبوعلى في أحد قوليه إلى اشتراط ذلك إن نصب على الظرف أو على المفعول به فلو كان الضمير أو السببي ينتصب على الظرف أو

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١٥/٢.

على المفعول له أو المصدر أو المفعول معه لم يجز أن ينتصب السابق على المفعول به. فلا يجوز "زيداً قمت إجلالاً له" أو: زيداً جلست مجلسه. أو زيداً قمتُ مقامه. لم يجز في زيد إلا الرفع فقط وذهب سيبويه والأخفش والأستاذ أبوعلى أنه يجوز نصبه[1].

(١) انظر: رأي أبي كيسان في شفاء العليل ٤٢٩/١ ، والتسهيل ٨٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٦/٢.

المبحث الثاني

أولى العاملين بالعمل بالتنازع

هذا الباب يسمى باب التنازع أو باب الإعمال. ومعنى التنازع هو أن يتقدم فعلان، متصرفان، أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى وبمعنى هو توجه عاملين إلى معمول واحد نحو "ضربتُ وأكرمتُ زيداً" فكل واحد من ضربتُ وأكرمتُ يطلب زيداً بالمفعولية. والعاملان كما هو موضح يجب أن يكونا قبل المعمول ومقتضاه أنه لو تأخر العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع. وأيضاً من أمثلة تقدم الفعلين على العامل قوله تعالى:﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[1] حيث قدم العاملان﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ ﴾ وتأخر عنهما المعمول﴿ قِطۡرٗا ﴾[2].

ومثال الاسمين قوله: "عهدتُ مغيثاً مغنياً من أجرتَهُ" ويشترط فيهما حينئذٍ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل.

ويجب أن يكون أن أحد العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر والآخر يُهمل عنه ويعمل في ضميره.

لا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر ولكن اختلفوا في الأولى منهما. فذهب البصريون إلى أن الثاني أولى به لقربه منه ولثلاثة حجج[3]:

الأولى: أنه أقرب إلى المعمول.

الثاني: أنه يلزم على إعمال الأول منها الفصل بين العامل وهو المتقدم ومعموله وهو الاسم الظاهر بأجنبي من العامل وهو ذلك العامل الثاني.

---

(١) سورة الكهف الآية ٩٦.

(٢) انظر : ابن قيل ١٦٧/٢. ينظر: المقتضب ١/٤ ، أوضح المسالك : ٢٣/٢

(٣) انظر: أبي الفارسي في شفاء العليل ٤٤٦/١ والتصريح ٣١٨/١.

الثالث: أن يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف عليه الجملة الأولى وهي جملة العامل الأول مع معموله قبل تمامها. والعطف قبل تمام المعطوف عليه.

ذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى به لحجج منها[1]:

١- لتقدُّمِهِ.

٢- أنه يترتب على إعمال العامل الثاني في لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً في العامل الأول منهما فيكون الكلام الإضمار قبل الذكر وهو غير جائز عندهم.

أما بالنسبة للعاملين فإذا أعملت أحد العاملين في الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير الظاهر والتزم الإضمار إن كان مطلوب العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه كالفاعل وذلك كقولك: "يُحسن ويُسئ ابناك" فكل واحد من يحسن ويسئ يطلب ابناك بالفاعلية. فإن أعملت الثاني وجب أن تضمر في الأول فاعله فتقول: "يحسنان ويسيئُ ابناك" وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني فتقول "يُحسن ويسيئان ابناك" ومثله أيضاً: "بغي واعتديا عبداك" وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: "بغيا واعتدى عبداك" فلا يجوز ترك الإضمار فلا تقول: "يُحسن ويُسئ ابناك" ولا "بغي واعتدى عبداك" لأن تركه يؤدى إلى حذف الفاعل. والفاعل ملتزم الذكر. وأجاز الكسائي ذلك على الحذف بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل.

وأجاز الفرَّاء على توجه العاملين معاً إلى الاسم الظاهر وهذا بناءً منهما على منع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني فلا تقول: "يحسنان ويسئ ابناك" وهذا هو المشهور في مذهبهما في هذه المسألة.

---

(١) ابن عقيل ج ٢ ص ١٢٤.

امتناع وقوع التنازع بين حرفين:

قد علم مما ذكر أن التنازع لا يقع بين حرفين[١]، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين[٢]، ولا بين جامد[٣] وغيره.

وعن المبرد إجازته في فعلي التعجب نحو: "ما أحسن وأجمل زيداً" و"أحسِن بهِ وأجمِل بعمرِو" ولا يقع التنازع في معمول متقدم نحو: "أيُّهم ضَربْتَ وأكرمت" ولا في معمول متوسط نحو: "ضربتُ زيداً وأكرمتُ" خلافاً للفارسي.

الفعل المهمل:

إذا كان مطلوب الفعل المهمل غير مرفوع فلا يخلو:

١- إمَّا أن يكون عمدةً في الأصل وهو مفعول "ظنَّ" وأخواتها لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر- أو لا. فإن لم يكن كذلك:

أ- فإمَّا أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني فإن كان الطالب له هو الأول لم يجز الإضمار. فتقول: "ضربتُ وضربني زيد، ومررتُ ومرَّ بي زيد" ولا تضمر فتقول: "ضربتُهُ وضربني زيد" ولا "مررتُ به ومرَّ بي زيد" وقد جاء في الشعر قوله:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهاراً فكن في الغيب أحفظ للعهد[٤]

وألغِ أحاديث الوُشَاة فقلَّما * يحاول واشي غير هُجْران ذي وُدِّ[٥]

---

(١) لضعف الحرف ولأنه يضمر فيه.

(٢) لأن التنازع يقع في الفصل بين العامل والمعمول والجامد لا يفصل بينه وبين معموله.

(٣) ينبغي أن يقيد ذلك بما إذا كان الجامد هو الفعل وكان متقدماً فإن كان الجامد غير الفعل نحو: "هاؤوم أقرأ وكتابيه" جاز.

(٤) الشاهد فيه قوله: [ترضيه ويرضيك صاحب] فقد تقدم في هذه العبارة عاملان وهما "تري ويرضي وتاخر عنهما معمول واحد وهو قوله صاحب" فالأول يطلبه مفعول به والثاني يطلبه فاعل والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير والبيت لم ينسب لقائل معين.

(٥) البيت من شواهد المقرب : ٢٥١/١ ، شرح الجمل ٤٥٣/١ الأشباه والنظائر ١٢١/٣.

وإن كان الطالب له هو الثاني وجب الإضمار فتقول: "أضربني وضربتُهُ زيد، ومرَّ بي ومررتَ به زيد" ولا يجوز الحذف فلا تقول: "ضربي وضربتُ زيد" ولا "مرَّ بي ومررتُ زيد" وقد جاء في الشعر كقوله:

بعكـــــاظَ يُعشِـــــي النـــــاظرين * إذا هُـــــمُ لمحـــــوا شـــــعاعُه[1]

والأصل "لمحوه" فحذف الضمير ضرورة وهو شاذ هذا كله إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل.

أما إذا كان عمدة في الأصل فلا يخلو:

١- إما أن يكون الطالب له هو الأول أو الثاني.

فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً فتقول "ظنني وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه".

وإن كان الطالب له هو الثاني أضمرته متصلاً كان أو منفصلاً فتقول: "ظننتُ وظنّنيه زيداً قائماً، وظنني إيَّاهُ زيداً قائماً".

ومعنى ما ذكرناه أنه إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع وهو المنصوب بالمجرور فلا تقول: "ضربتُهُ وضربني زيد" و "مررتُ به ومرَرً بي زيد" إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل فإنه لا يجوز حذفه بل يجب الإتيان به مؤخراً فتقول: "ظنني وظننتُ زيداً قائماً إيَّاه" والمفهوم الثاني يؤتي بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو منصوباً عمدة في الأصل أو غير عمدة.

أوجه التنازع:

في كون التنازع فيه أكثر من واحد خلاف. ذهب الجرمي[2] على أنَّه لا يكون فيما يتعدى إلى ثلاثة. ولم يسمع عن العرب ذلك ولا في نثر ولا في نظم. وأجاز ذلك

---

(١) البيت لعاتكة بنت عبدالمطلب من كلمة رواها أبوتمام حبيب بن أوس في ديوانه الحماسة . انظر : شرح التبريزي ٢٥٦/٢ . الشاهد قوله "يعشي: لمحوا شعاعه" حيث تنازع كل من الفعلين "شعاعة" فالفعل الأول هو"يعشي" يطلبه فاعلاً له والفعل الثاني "لمحو" يطلبه مفعولاً.

(٢) رأي الجرمي في المساعد ٤٦٢/١.

الجمهور والمازني وجماعة وعن الجرمي[١] أيضاً أن التنازع لا يكون في ما يطلب اثنين والصحيح جواز ذلك ففي كتاب سيبويه[٢] حكاية عن العرب:

"متى رأيت أو قُلتَ زيداً منطلقاً" على إعمال رأيت وحذف مطلوب قُلتَ، وزيدٌ منطلق على طلب قلتَ وقال المبرد[٣] لو أعمل الأول لقال أو قلت: هو هو[٤] زيداً منطلقاً.

وإذ تنازع ثلاثة وهو أكثر ما سمع في هذا الباب، وزعم ابن خروف[٥] وتبعه ابن مالك[٦] أنَّه يكون العمل للثالث ويُلغي الأول والثاني وإدَّعي ابن خروف أنَّه استقرئ ذلك في الكلام فوجده مثل ما قال. واستقراءه استقراء ناقص وقد جاء إعمال الأول والإضمار في الثاني والثالث كقول أبي الأسود الدؤلي:

كساك ولم تستكسِهِ فاشكُرنْ له * أخ لك يعطيك الجزيلَ وناصِرُ[٧]

أعمل" كساك" ورفع به "أخ" وأضمر في الثاني من قوله: ولم تستكسِهِ وفي الثالث: في له. وحكي البعض انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثاني والثالث، قبل أن يختلف ابن خروف وابن مالك. قال البعض أن البصريين يختارون إعمال الآخر.

وأن الكوفيين يختارون إعمال الأول وسكتوا عن إعمال الوسط وأنه إن أعملت الثاني لكونه أسبق من الثالث نصبت زيداً فتقول "ضربني وضربتُ زيداً" فهذا مذهب سيبويه.

---

(١) انظر: رأي الجرمي في المساعد ٤٦٢/١.

(٢) كتاب سيبويه ٧٩/١.

(٣) أنظر المقتضب ٧٩/٤.

(٤) لفظ "هو" لحافظ من

(٥) انظر: رأي ابن خروف في التصريح ٤١٦/١.

(٦) انظر: التسهيل ٨٦ ، وشفاء العليل ٤٥٠/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١

(٧) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٨٥ والتصريح ٣١٦/١ والكامل للمبرد ١٧١/٢ وبلا نسبة في الأشموني ١٠٢/٢.

إذا كان العامل من الفعل لا يتصرف ولم يُجز فيه الإعمال فلا يكون في "حبَذا" ولا في نعم، وبئس ولو قلت: "نعم في الحضر وبئس في السفر زيد" لم يجز. واختلفوا في فعل التعجب فأجاز ذلك المبرد[1].

أفعل التعجب:

وذهب بعض النحويون إلى أنه لا يجوز التنازع في فعل التعجب وقال ابن مالك[2] والصحيح عندي جوازه. لكن بشرط إعمال الثاني قال وكذلك: "أحْسِنْ وأعِقلْ بزيدٍ" قال: ويجوز على أصل مذهب الفراء: "أحْسِنْ وأعقل بزيدٍ" على أن تكون الباء متعلقة "بأحْسِنْ- وأعْقِلْ" معاً.

وقالت العرب: "ما قام وقعد إلا زيد" فزعم بعضهم أنه ليس من باب الإعمال وأنه من باب الحذف وأنّه على تأويل ما قام أحد، ولا قعد إلا زيد. وفاعل "قعدَ" ضمير أحد المقدَّر ولذلك لا يثني ولا يجمع ولا يؤنث. وإن كان ما بعد إلا مثني أو مجموعاً أو مؤنثاً قيل، وإلا زيد، بدل من "أحد" المحذوف أو من الضمير. زعم بعض النحويين أنه من باب الإعمال.

وقال البعض ما قام وقعد إلا أنت لا يكون من الباب على مذهب سيبويه لأن الفاعل هنا لا يصح إضماره ولا يجوز حذف الفاعل.

التنازع في الظرف:

يجوز التنازع في الظرف فتقول في إعمال الثاني: "سرتُ وذهبتُ اليومَ" وفي إعمال الأول تقول: "سرتُ وذهبتُ فيه اليومَ" وفي المصدر إن أعملت الثاني قلت: "إن تضرب زيداً أضربك ضرباً شديداً" ولا تنازع في الحال لأنها لا تضمر وزعم ابن معد أنه يجوز التنازع فيها ولكن تقول في مثل: "إن تزرني ألقك راكباً على إعمال

---

(١) رأي المبرد في المساعد ٤٦٢/١ والتصريح ٣١٧/١.

(٢) انظر: التسهيل ٨٦ ، وشفاء العليل ٤٥١/١ وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٧/٢، والمساعد ٤٦٢/١.

الأول: إن تزرني أزرك في هذه الحال، راكباً على معنى إن تزرني راكباً ألقك في هذه الحال. ولا يجوز الكناية عنها.

وأجاز بعض النحاة التنازع في "لعلَّ" "وعسى" تقول: "لعلَّ وعسى يريدُ أن يخرج" على إعمال الثاني ولو أعمل الأول لقال "لعل وعسى زيداً خارج" وأجاز السيرافي تنازع المصدرين.

ومنع بعض النحاة التنازع في المضر وأجازه أكثرهم. وفي النهاية لا تنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ولا في الحرفين. وتقول في المفعول معه: "قمتُ وسرتَ وعمراً" إن أعملت فيه "سرت" وإن أعملت "قُمتُ" قلت: "قمتُ وسِرْتُ وإيَّاهُ وعمراً". ويصح تنازع أسمى الفعل نحو: "نَزَالِ ومناعِ زيداً" إذا أعملت الثاني فإن أعملت الأول قلت" نزال ومناعة زيداً" ولا يصح تنازع المصدرين فإذا قلت: "سرَّني وإكرامُك وزيارتك زيداً" وجب نصب زيداً بالثاني ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله.

فإن كانت المصدر في معنى الأمر أو في معنى الخبر فينبغي أن يجوز الإعمال بأيَّهما أردت.

المبحث الثالث

عامل النصب في المفعول معه والمستثني

المطلب الأول: عامل النصب في المفعول معه

المفعول معه هو اسم فضله[١] تالي لواو بمعنى مع تاليه لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه نحو: "سرتُ والطريق" و"أنا سائر والنيل" يعنى أن للمفعول معه هو التالي واو المصاحبة[٢] وهو يكون منتصباً.

فخرج غير التالي واو مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولاً معه[٣] نحو: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" فإن الواو داخلة على فعل، ونحو: "سرتُ والشمسُ طالعة" فإن الواو داخلة على جملة، نحو: "جئت مع زيد" فإنه مجرور بمع، نحو: "بعتك الفرس بلجامه" فإنه مجرور بالباء، وأيضاً نحو: "أشترك زيدٌ وعمرو".

فإن قلت: "ما أنت وزيداً" و: "كيف أنت وزيداً" نجد أكثرهم يرفع بالعطف والذين نصبوا قدَّروا الضمير فاعلاً لمحذوف لا مبتدأ.

والتالي واو العطف فإن المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو. ونجد أن النحويين اختلفوا في العامل الذي يقع بعد "الواو" هل حقه النصب أم الرفع؟.

قال ابن عصفور معناه أنهم لا يجيزونه إلا حيثُ لا يراد الواو معنى العطف المحض والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلفوا فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد الواو معنى العطف المحض نحو: قام زيدٌ وعمراً. وأيضاً نو: قعدت وضحكت وعليه ابن مالك.

---

(١) همع الهوامع في شرح الجوامع ،٢/٢٣٥.

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٥٨.

(٣) البلغة : ١١٢ ، بغية الوعاة ٢/٤٩.

رأي الجمهور:

كما قال أبوحيان خصوه بما صح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف على أن واو "مع" عطف في الأصل.

ناصب المفعول معه:

ناصب المفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهة وقيل الواو وقال الزَّجَّاج: مضمر بعدها والكوفية خلاف ذلك والأخفش انتصب الظرف وفي ناصب المفعول معه أقول:

١- وهو الأصح: أنه ما تقدمه من فعل أو شبهة نحو: "جاء البردُ والطيالسة" كما في "كل رجل وضيعتُه" و"استوي الماءُ والخشبة" و"اشترك زيدٌ وعمرو" وسواء في الفعل المتعدى أو اللازم عند الأكثرين نحو: "لو خليت والأسد لأكلك" و"لو تركت الناقة وفصيلها لوضعها".

وقال قوم لا يكون إلا مع غير المتعدى لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه.

هل يكون مع كان الناقصة؟ فيه خلاف: قال قوم لا لأنه ليس فيها معنى حدث، والجمهور نعم لأن الصحيح أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر:

مكـــان الكليتـــين مـــن الطحـــال * يكـون وإيَّاهـا بهـا مـثلاً بعـدي[١]

ومذهب سيبويه[٢]: أنه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة والظرف والجار والمجرور.

٢- أن ناصبة الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه[٣].

---

(١) قائله مجهول في شواهد التصريح ٣٤٥/١ .

(٢) سيبويه ١٥٠/١ ، الأشموني ١٣٩/٢، وأوضح المسالك رقم ٢٥٧.

(٣)انظر في تفصيل هذه المسألة شرح التصريح ٣٤٣/١ ، والأشموني ٢٢٥/١ والمفصل للزمخشري : ٥٨.

٣- أن ناصبة فعل مضمر بعد الواو. وعليه الزجاج قال: فإذا قلت: "صنعت وأباك" فالتقدير: ولابست أباك وإنما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف، فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل. إذ يصير منصوباً على أنه مفعول به لا مفعول معه.

٤- أن نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين ورد أن الخلاف معنى من المعاني. ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقيل: ما قام زيد لكن عمراً. ويقوم زيد لا عمراً ولم يقله أحد من العرب. وقال أبوحيان هذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف.

أقسام المفعول معه: في هذا الباب خمسة أقسام[١]:

الأول: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيئان:

أ- ألا يتقدم الواو إلا مفرد نحو: "أنت ورأيك" و"كل رجلٍ وضيعته"، و"الرجال وأعضادها" و"النساء وأعجازها" وهذا قول الجمهور. وجوَّز الصيمري[٢] فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم فيه النصب بتأويل ما قبل الواو على أنه جملة حذف ثاني جزأيها. والتقدير كل رجل كائن وضيعته.

ب- أن يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: "أنت أعلم ومالك" والمعنى بمالك وهو عطف على "أنت".

الثاني: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف وذلك أن تتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: "مالك وزيداً" و"ما شأنك وزيداً" و"ما صنعت وإيَّاك" فيتعين

---

(١) همع الهوامع في شرح الجوامع ج ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١.

(٢) الصيمري هو أبومحمد ، عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي نسبة إلى الصيمرة وهي بلدة بالعراق، نقل عنه أبوحيان كثيراً ، له كتاب في النحو يسمى (التبصرة).

النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه إلا في الضرورة. والنصب في الاسمية "بكان مضمرة" قبل الجار وهو اللام. وشأن أي: ما كان شأنك وزيداً أو بمصدر بعد الواو: أي : "ما شأنك وملابسة زيداً" هذا على نص سيبويه.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك أن يكون المجرور ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: "ما شأن عبدالله وزيدٍ" و"ما أنت وزيد" فالأحسن جر زيد في الأولى، ورفعه في الثانية لإمكان العطف وهو الأصل ويجوز فيه النصب مفعولاً معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب.

أما "كان" قال الفارسي وغيره أن كان المضمرة تامة لأن الناقصة لا تعمل نحو: "كيف أنت وزيداً" أي ما "كنت وزيداً" لأن كنت وتكون يقعان هنا كثيراً[1].

الرابع: ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو: "لا تغتذ بالسمك واللبن" أي مع اللبن ومع التبغ لأن النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه.

الخامس: ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء. وذلك إذا أكد ضمير الرفع المتصل نحو: "ما صنعت أنت وإيَّاك" ونحو: "رأسه والحائط" وذلك مقيس في كل متعاطفين على إضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك. وأن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدَّم والتأخر[2].

---

(١) انظر: التصريح ٣٤٥/١.

(٢) سيبويه ٦٥٠/١ ، قطر الندى (٣١٥/١٠٣) ومجالس ثعلب : ١٢٥.

المطلب الثاني : عامل النصب في المستثني

المستثني هو المخرَّج بـ"إلا" أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة سواء كان متصل أو منقطع يقدر بـ"لكن" وقال الكوفية بسوى وابن يسعود بـ"إلاَّ" وحكم المستثني بـ"إلا" النصب نحو: "قام القومُ إلا زيداً"، و"ضربت القومُ إلا زيداً"، و"قام القومُ إلى حماراً" ففي هذه المثل منصوب على الاستثناء والانتصاب مع الموجب متحقم اتفاقاً سواء كان المستثني متصلاً أو منقطعاً وسواء كان متقدم على المستثني منه أو متأخر وأدوات الاستثناء هي ثمانٍ وهي حرفان وهما "إلا" عند الجميع، و"حاشا" عند سيبويه، وفعلان هما "ليس" و"لا يكون" واسمان وهما "غير"و "سوى" ومترددان بين الفعلية والحرفية وهما "خلا" "عدا".

أحكام الاسم الواقع بعد "إلا" وحكمه:

إذا استثني بإلا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يُذكر فيه المستثني منه فلا عمل "إلا" بل يكون الحكم عند وجودها مِثْلُهُ عند فَقْدِها. ويسمى استثناء مفرغاً(١) وشرطه كون الكلام غير إيجاب وهو النفي نحو:﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾(٢) والنهي نحو:﴿ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾(٣) ،﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾(٤) والاستفهام الإنكاري نحو:﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾(٥).

---

(١) انظر: شرح التصريح ٣٤٦/١ – ٣٤٧ ، حاشية الصبان ١٤١/٢ – ١٤٢ ، انظر: ضياء المسالك ١٦٣/٢ حا : ٤.

(٢) سورة آل عمران الآية ١٤٤ وجه الاستشهاد: تقدَّم على الاستثناء ما يخرجه من الإيجاب وهو النفي "ما" النافية فيعرب محمد "مبتدأ" ورسول "خبر".

(٣) سورة النساء الآية ١٧١. الشاهد "لا تقولوا على الله إلا الحق" وجه الاستشهاد الاستثناء مفرغاً نسبه لسبقه بلا الناهية.

(٤) سورة العنكبوت الآية ٤٦ مجئ الكلام مفرغاً لسبقه بلا الناهية.

(٥) سورة الأحقاف الآية ٣٥ مجئ الاستثناء مفرغاً لأن الاستفهام الإنكاري يحمل معنى النفي.

فإن كان الكلام تاماً: فإمَّا يكون موجباً:و جب نصب المستثني نحو: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾[1].

وجه الاستشهاد في مجئ ما قبل "إلا" وهو "شَرِبُوا" كلاماً تاماً موجباً لأن المستثني منه موجود وهو "الواو" في شربوا. ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهة. فجاء ما بعد "إلا" "قليلاً" منصوب على الاستثناء.

أما إن كان الكلام غير موجب: فإن كان الاستثناء "متصلاً" فالأرجح إتباع المستثني للمستثني منه: بَدَلَ بعضٍ عند البصريين وعطف نسقٍ عند الكوفيين لأن "إلا" عندهم من حروف العطف[2].

نحو:﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[3] حيث يكون "قليل" بدل من الضمير المتصل "فعلُوهُ" وقراءة النصب يكون "قليلاً" منصوب على الاستثناء.

نحو: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[4] حيث قُرأت ﴿ ٱمْرَأَتَكَ ﴾ بالرفع على أنها بدل بعض من كل.

أو ﴿ ٱمْرَأَتَكَ ﴾ تكون منصوبة على الاستثناء.

وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو: حيث ارتفع ما بعد "إلاَّ" ونحو: " ما فيها من أحدٍ إلاَّ زيدُ" برفعهما و"ليس زيد بشيءٍ إلا شيئاً لا يُعبأ به" بالنصب لأن "لا" الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثني منه على المستثني نحو: "ما فيها رجلٌ إلا أخوكَ صالح" خلافاً للمازني حيث اختار النصب في هذه الحالة ففي قولهم "ما فيها رجلٌ

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٤٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري ، ج ٢، دار الفكر للطباعة والنشر ، ص ٢٢٥.

(٣) سورة النساء الآية ٦٦.

(٤) سورة هود الآية ٨١. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٣١/١، وحجة القراءات لأبي زرعة ٢٠٦.

إلا أخاك صالح" فرجُل: مبتدأ والجار والمجرور خبر تقدم عليه وصالح صفة لرجل "أخاط" منصوب على الاستثناء.

إن كان الاستثناء منقطعاً[1]: فإن لم يمكن تسليطُ العامل على المستثني وجب النصب اتفاقاً نحو: "ما زادَ هذا المالُ إلا ما نقص" إذا لا يقال زاد النقص ومثلُه: "ما نَفَعَ زيْدٌ إلا ما ضَرَّ" إذا لا يقال نَفَعَ الضرُّ.

وإن أمكن تسليطُهُ فالحجازيون يوجبون النصب، وعليه قراءة السبعة:﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[2] حيث نصب "إتباع" على الاستثناء وحكم نصبه على الاستثناء الوجوب على مذهب البصريين لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقةً من جهة إنَّ المستثني ليس من جنس المستثني منه أمَّا التميميون فيرجحون النصب ويجيزون الإتباع كقوله:

وبلـــدةٍ لـــيس بهـــا أنـــيسُ * إلاَّ اليعـــافِيرُ وإلاَّ العـــيسُ[3]

موطن الشاهد في "إلاَّ اليعافيرُ" حيث رفعها على الإبدال- على لغة تميم- مع أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثني منه فكان يجب انتصابه على المشهور.

وحمل عليه الزمخشري[4]: حيث جعل الزمخشري "من" الاسم الموصول في محل رفع فاعل "ليعلم: والغيب مفعولاً به "ليعلم" أيضاً ولفظ الجلالة بدلاً من "من" الموصولة وعلى هذا فهو استثناء منقطع.

---

(١) منقطع هو ما فقد أحد ركني المتصل نحو "قام القوم إلا حماراً" لفاقد البعضية ويشترط في المنقطع أن يناسب المستثني منه فلا يجوز "قام القوم إلا ثعباناً".

(٢) سورة النساء الآية ١٥٧.

(٣) القائل: عامر بن الحارث المعروف بجران العود، شاعر جاهلي أدرك الإسلام ولقب بجران الود لبيت قاله وهو:

خذا حذراً يا ضرَّتي فإنني * رأيت جران العود قد كاد يصلح

المفردات الغريبة: أنيس: مؤنس، اليعافير: ولد البقر الوحشية، العيس: هي الإبل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة. البيت من شواهد التصريح : ٣٥٣/١ ، الأشموني (٤٤٥/ ٢٢٩/١).

(٤) هو أبوالقاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي.

وجوب نصب المستثني إذا تقدم على المستثني منه:

إذا تقدم المستثني على المستثني منه وجب نصبه مطلقاً سواء كان متصلاً أو منقطعاً ومنه قوله:

فَمَـــا لِـــيَ إلاَّ آلَ أحْمَـــدَ شِـــيعَةٌ * ومَـا لِـيَ إلاَّ مَـذْهَبَ الحـقِّ مَـذْهَبُ(١)

الشـاهد فـي قولـه: "إلا آل أحمـد" وقولـه: "إلا مـذهب الحـق" حيـث نصـب المسـتثني بـإلاَّ فـي الموضـعين لأنـه متقدم علـى المسـتثني منـه والكـلام منفـي وهـو المختار.

[بعضهم يجيز غير النصب في المسبوق بنفي] فتقول: "ما قام إلاَّ زيدٌ القومُ" قال سيبويه: "حدثني يونُسُ أن قوماً يُوْثق بعد بيتهم يقولون: "ما لي أخُوكَ ناصر" وأعربوا الثاني بدلاً من الأول [على القلب لهذا السبب] ومنه قولُه:

فـــإنَّهُمُ يَرْجُـــونَ مِنْـــهُ شـــفاعةً * إذا لـــمْ يكُـــنْ إلاَّ النَّبيُّـــون شـــافِعُ(٢)

فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثني السابق غير النصب وهو الرفع وذلك إذ كان الكلام غير موجب نحو: "ما قام إلا زيدُ القوم" ولكن المختار نصبه والشاهد فـي "إلا النبيون" حيث رفع المستثني مع تقدمه على المستثني منه والكلام منفي والرفع غير مختار.

إذا تفرَّغ سابق "إلاَّ" لما بعدها أي لم يشتغل بما يطلُبه كان الاسم الواقع بعد "إلاَّ" معرباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل "إلا" قبل دخولها وقال ابن مالك في ذلك:

وإن يفـــرَّغ ســـابقُ "إلاَّ" لِمَـــا * بَعْـدُ يكُـن كمـا لَـوِ "إلاَّ" عُـدِماً(٣)

---

(١) البيت للكميت بن زيد الأسدي من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل النبيﷺ. والشاهد من شواهد التصريح: ٣٥٥/١ ، ابن عقيل (١٦٧- ٢١٦) والأشموني (٢٣٠/١/٤٤٩) وهمع الهوامع : ٢٢٥/١ ، والدرر اللوامع ١٩٢/١ ، ومجالس ثعلب : ٦٠.

(٢) البيت لحسان بن ثابت شاعر النبيﷺ من قصيدة يقولها في يوم بدر. والبيت من شواهد التصريح ٣٥٥/١ والدرر : ١٩٢/١ ، والعيني : ١١٤/٣ وديوان حسان بن ثابت : ٢٥٤ .

(٣) شرح ابن عقيل ، ج ٢ ص ١٧٠.

وذلك نحو: "ما قام إلا زيد، وما ضربتُ إلاَ زيداً، وما مررتُ إلا بزيد" فـ"زيد" فاعل مرفوع بقام، و"زيداً" منصوب بضربت، و"بزيدٍ" متعلق بمررت كما لو لم تذكرا إلا وهذا هو الاستثناء المفرَّغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول "ضربت إلا زيداً".

إذا كُـرِرَتْ "إلاَّ" لِقْصِد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئاً وحيث قال المصنف في ذلك:

وألـــغِ"إلاَّ" ذات توكيـــد: كـــلا * تمْـرُرْ بِهِـمْ إلاَّ الفَتَـي العَـلاَ[1]

إذا تكررت "إلاَّ" فإن التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت عاطفاً أو تلاها اسم مماثل لما قبلها[2] أُلغيت، فالأول نحو: "ما جاء إلا زيد إلا عمرو" فما بعد "إلا" الثانية معطوف بالواو على قبلها و"إلاَّ" زائدة للتوكيد: أي التوكيد اللفظي ولا أثر لها في الحكم الإعرابي وأمَّا إذا تلاها اسم مماثل لما قبلها كقوله:

" **تمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَتَي**[3] **العَلاَ**" و"الفتي" مستثني من الضمير المجرور بالباء والأرجحُ كونُه تابعاً له في جره، ويجوز كونه منصوباً على الاستثناء و"العلا" بدل من الفتي بدل"كل من كل" لأنَّهما لمسمَّي واحد و"إلاَّ" الثانية مؤكدة. وقد اجتمع العطف والبدل في قوله [الرجز]:

مَالَـكَ مـن شَـيْخِكَ إلاَّ عَمَلُـهْ * إلاَّ رَسِـيمُهُ وإلاَّ رَمَلُـهْ[4]

فـ"رَسِيْمُه" بدل، و"رُملُه" معطوف، و"إلا" المقترنة بكل منهما مؤكدة.

---

(١) شرح ابن عقيل ج٢ ص ١٧٢.

(٢) انظر: شرح التصريح : ٣٥٦/١ ، وضياء المسالك : ١٧١/٢.

(٣) هذا عجز البيت من كلام الناظم في الألفية .

(٤) البيت من الرجز ، لم ينسب إلى قائل معين، وهو من شواهد التصريح ٣٥٦/١ (٤ ، ٥ ، ٦) الأبيات في شرح ابن عقيل على الألفية ص ١٧٤ – ١٧٥.

[حكم تكرار "إلاَّ" لغير التوكيد]:

وإن كان التكرار لغير توكيد، وذلك في غير بابي العطف والبدل، فإذا كان العامل الذي قبل "إلاَّ" مفرَّغاً تركته يؤثر في واحد من المستثنيات ونصبت ما عدا ذلك الواحد، نحو: "ما قام إلا زيدُ إلا عمراً إلاّ بكراً".

حيث رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ونصبت الباقي ولا يتعيَّن الأول لتأثير العامل بل يترَّجح وتقول: "ما رأيتُ إلا زيداً إلاَّ عمراً إلاّ بكراً" فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء.

أما إذا كان الاستثناء غير مفرَّغ فهذا ما أشار إليه ابن مالك في قوله:

ودون تفريـــغٍ: مـــع التقـــدُّم * نصـب الجميـع أحْكُـمْ بـه والْتَـزِمِ

وانصـــب لتـــأخيرٍ وجـــئ بواحِـــدِ * منهـا كَمَـا لـــوْ كَـانَ دونَ زائِـــدِ

ولَـــم يَفُـــوا إلاَّ امـــرؤٌ إلاَّ علـــى * وحُكْمُهَـا فـي القصْـدِ حُكْـمُ الأوَّلِ[1]

فلا يخلو من كلامه: إما أن تتقدم المستثنيات على المستثني منه أو تتأخر.

فإن تقدمت المستثنيات على المستثني منه نُصِبتَ كلها نحو: "ما قامَ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً أحدُ".

وإن تأخرت فلا يخلو: إمَّا كان الكلام إيجابياً نُصِبَت أيضاً كلها نحو: "قامُوا إلاَّ زيداً إلاَّ عماً إلاَّ بكراً".

وإن كان غير موجب عُومِل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيُبْدَل مما قبله- وهو المختار أو ينصب وهو قليل- كما تقدم، وأما باقيها فيجب نصْبُه وذلك نحو: "ما قامَ أحدٌ إلاَّ زيداً إلا عمراً إلاَّ بكراً".

فـ"زيدٌ" بدل من أحد وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ومثله قول المصنف: "لم يفُوا إلاَّ امرؤ إلى علـيٍّ" فـ"امرؤٌ" بدل من الواو في "يُفُوا" وهذا معنى قوله: "وأنصب لتأخير- إلى آخره" أي وانصب المستثنيات كلَّها إذا تأخرت عن المستثني

---

(١) الأبيات في شرح ابن عقيل على الألفية ص ١٧٤ – ١٧٥.

منه إذا كان الكلام موجباً هذا ما كان في حكم المستثنيات المكرَّرة بالنظر إلى اللفظ أي من حيث الإعراب اللفظي.

[حكم المستثنيات المتكررة بالنظر إلى المعنى]:

أما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان: ما لا يُمكن استثناء بعضِهَ عن بعض كـ"زيد وعمرو وبكر" فغن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثني منه شيء. وما يُمكِن نحو: "لَهُ عِندِي عَشَرَةٌ إلا أربَعَةً إلاَّ اثنين إلاَّ واحداً"(١).

ففي النوع الأول: إن كان المستثني الأول داخلاً، وذلك إذا كان مستثني منه غير موجب فما بعده داخل في الحكم الذي دخل فيه الأول. وإن كان خارجاً وذلك إن كان مستثني من موجب فما بعده خارج. أي: أن حكم المستثنيات الأخيرة حكم الأول دخولاً وخروجاً.

وفي النوع الثاني: أي ما يمكن استثناء بعضه من بعض اختلفوا فقيل: الحكم كذلك وإن الجميع مستثني من أصل العدد أي: من العدد الأول وقال البصريون والكسائي: كلٌّ من الأعداد مستثني مما يليه أي من الذي قبله وهو الصحيح. وعلى هذا فالمقرُّ به في المثال ثلاثة على القول الأول، وسبعة في القول الثاني، ومحتملٌ لهما على الثالث، ولمعرفة المتحصل على النتيجة في المثال الأول: طريقتان: الأولى: أن تسقط الأول وتجبُر الباقي بالثاني وتسقط الثالث وإن كان معك رابع تجبر به يعنى مثلاً في المثال: "له عندي عشرة إلاَّ أربعةً إلاَّ اثنتين إلاَّ واحداً" حيث "٤" تسقط من "١٠" فيكون الباقي "٦" ويجبر بالثاني وهو "٢" فتصير "٨" ثم يسقط منها الثالث وهو "١" فيكون الناتج "٧" والقول الثاني أن تحصل الآخر مما يليه، ثم باقيه مما يليه وهكذا إلى الأول(٢).

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/٢٣٦- ٢٣٧.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/٣٥٩ – ٣٦٠ ، وضياء المسالك : ١/١٧٦.

الاستثناء [بغير]:

أصل[1] [غير] أن يُوصَفَ بها إمَّا نكرة نحو:﴿ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُ ﴾[2] أو معرفة كالنكرة[3]، نحو:﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ ﴾[4] فإن موصوفها "الذين" وهم جنس لا قومٌ بأعيانهم. وقد تخرج "غير" عن الصفة وتُضمَّن معنى: "إلاَّ" فيستثني بها اسم مجرور بإضافتها إليه وتُعرب هي بما يستحقُّه المستثني بإلاَّ في ذلك الكلام فيجب نصبها في نحو: "قَامُوا غيْرَ زيدٍ" و "ما نَفَعَ هذا المالُ غَيْرَ الضَّررِ" عند الجميع وفي نحو: "ما فيها أحدٌ غَيْرَ حمارٍ" عند الحجازيين وعند الأكثر في نحو: "ما فيها غَيْرَ زيْدٍ أحدٌ".

[الاستثناء سوى]:

المستثني بـ"سوى" كالمستثني بـ"غير" في وجوب الخفض وقال الزجاجي[5] وابن مالك سولا كغير معنىً وإعراباً ويؤيدهما حكاية الفرَّاء: "أَتَانِي سِوَاكَ" وقال سيبويه والجمهور: هي ظرف، بدليل وصل الموصول بها، كـ: "جاء الذي سِوَاكَ" قالوا: ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله:

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ * دِنَّاهُم كما دَانُوا[6]

وقال الرُّماني[1] والعَكْبَري[2]: تستعمل ظرفاً غالباً، وكغير قليلاً وإلى هذا أذهب.

---

(١) انظر : مغني اللبيب : ٢٠٩ وشرح التصريح : ٣٦٠.

(٢) سورة فاطر الآية ٣٧ وجه الاستشهاد في مج "غير" صفة لصالح على الرغم من إضافتها إلى "الذي" لكونها لا تتعرف بالإضافة.

(٣) أي المعرفة المراد منها الجنس.

(٤) سورة الفاتحة الآية ٧ وجه الاستشهاد في مجئ"غير" صفة "للذين" وهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم.

(٥) الزجاجي هو أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحق أصله من نهاوند وفيات الأعيان ٢٨٨/١ أنباه الرواة ١٦١/٢.

(٦) القائل هو الفند الزِمَّاني واسمه شهل بن شيبان أحد شعراء الحماسة وأحد فرسان ربيعة المعدودين الخزانة : ٤٣٤/٣- ٤٣٥.

[الاستثناء بـ"ليس" و"لا يكون"]:

المستثني بـ"ليس" و"لا يكون" واجب النصب لأنه خبرهما وفي الحديث: "ما أنْهَرَ الدَّمَ وذُكِرَ اسمُ اللهِ فكُلُوا ليسَ السِّنَّ والظُّفُرَ"(٣) وتقول: "أتَونِي لا يكُونُ زيداً".

واسمُهُما ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو البعض المدلول عليه بكل السابق، فتقدير: "قامُوا ليس زيداً" ليس القائِمَ أو ليس بعضُهم وعلى الثاني فهو نظير: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾(٤) بعد تقدُّم ذِكر الأولاد في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾.

وجملتا الاستثناء "ليس زيداً" و"لا يكون زيداً" في موضع نصب على الحال ولا تحتاج لوجود "قد" المشروطة في الجملة الماضوِّية الواقعة حالاً لأن هذا في غير الجمل التي أفعالها جامدة كما هاهنا، أو مستأنفتان فلا موضع لهما أي لا علاقة لهما بما قبلهما من جهة الإعراب(٥).

---

(١) مرت ترجمته.

(٢) العكبري هو أبوالبقا، عبدالله بن الحسين محبَّ الدين العكبري البغدادي النحوي الضرير قرأ على ابن الخشاب وغيره لها مصنفات منها إعراب القرآن، تفسير القرآن، ولد سنة ٥٣٨هـ ومات سنة ٦١٦هـ.

(٣) هذا حديث شريف في حكم الذبائح.

(٤) سورة النساء الآية ١١ موطن الشاهد في "كنَّ نساءً" وجه الاستشهاد: عود الضمير في "كنَّ" على البعض المدلول عليه بالكل بعد تقدُّم ذكر الأولاد في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡ﴾ فإن الأولاد تشمل الذكور والإناث فعادت النون في "كنَّ" على الإناث اللاتي هنَّ البعض المفهوم من الأولاد ومعلوم أن" النون" اسم "كن" و"نساءً" خبرها.

(٥) رأي جمهور البصريين شرح التصريح ٣٦٣/١.

[المستثني بـ"خلا" و"عدا" وحكمه]:

المستثني بـ"خَلاَ" و"عَدَا" وجهان:

أحدهما: الجرُّ على أنهما حرفا جرُ، وهو قليل ولم يحفظه سيبويه في "عَدَا" ومن شواهده قولُه[1]: [الوافر]:

تَرَكْنَا فِي الحضَيضِ بَنَاتِ عُوجٍ * عَواكِفَ قَدْ خضْعنَ إلى النُّسوُرِ

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قتلاً وأَسْراً * عَدَا الشَّمطاءِ والطفِل الصغيرِ

حيث وجه الاستشهاد في مجئ "عدا" في الشاهد حرف جر و"الشمطاء" مجروراً به.

والثاني: النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع فعلان لتقدم ما المصدرية عليهما "إلا" وفاعلهما ضمير مستتر وتدخل عليهما "ما" المصدرية فيتعيَّن النصب لتعين الفعلية حينئذٍ كقوله[2] [الطويل]:

ألاَ كُلُّ ما خَلاَ اللهَ باطِلُ * وكلُّ نعيمٍ لا مَحَالةَ زائِلُ

موطن الشاهد: "ما خلا الله" وجه الاستشهاد حيث استعمل "خلا" فعلاً لسبقها بـ"ما" المصدرية ونصب لفظ الجلالة بعدها لأن "ما" المصدرية لا تدخل إلاَّ على الأفعال.

وقوله: [الطويل]:

تَمَلُّ النَّدَامَى ما عَدَاني فإنَّنِي * بِكُلِّ الذي يهوى نديمي مُولَعُ[3]

حيث موطن الشاهد في "ما عداني" حيث استعمل "عَدَا" فعلاً لأنها سُبِقت بـ"ما" المصدرية ومما يؤكد أن الشاعر قد استخدمها فعلية إلحاقه بها نون الوقاية

---

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معين البيت في شواهد التصريح ٣٦٣/١ ، والأشموني (٢٣٨/١/٤٦٣) وابن عقيل (٢٣٦/٢/١٧٦) .

(٢) القائل هو لبيد بن ربيعة العامري وهو من شواهد التصريح ٣٦٤/١والهمع ٣/١ ، ٢٦٦- ٣٣٣، ومغني اللبيب (١٧٩/٢١٩) (٢٥٩/٣٥٢).

(٣) البيت لم ينسب لقائل معين.

وموضع الموصول وصلِتِه: إما على الظرفية على حذف مضاف، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل، فمعنى: "قاموا ما عَدَا زيداً" قاموا وقتَ مجاوزتهم زيداً، أو مجاوزين زيداً وقد يَجُرَّان على تقدير "ما" زائدة وإلى هذا ذهب الجرمي[١] والربعي والكسائي وابن جني والفارسي ولم يرتضه ابن هشام في المغنى لأن "ما" تُزاد بعد حرف الجر.

عندما تأتي "عداوخلا" مقرونتين بـ"ما" فلمحلها ثلاثة أوجه[٢]:

١- أن "ما" المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية.

٢- أن "ما" يراد بها اسم فاعل وهو حال من المستثني منه.

٣- أنَّ "ما عدا زيداً" منصوب على الاستثناء مثل انتصاب غير.

[المستثني بـ"حاشا"]:

المستثني بـ"حاشا" عند سيبويه مجرور لا غير، وسمع غيرُه النصب[٣] وهم أبوزيد، والفرَّاء والأخفش، والشيباني وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والمبرَّد والزجَّاج وابن مالك مغني اللبيب والنصب في قوله: "اللهم أغفر لي ولمن يسمع، حاشَا الشَّيطان وأبا الأصبغ"[٤] والكلام في موضعها جارةً وناصبةً وفي فاعلها كالكلام في أختيها ولا يجوز دخول"ما" عليها خلافاً لبعضهم فقد أجازوا دخول "ما" على حاشا مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام "أسامة أحبُّ النَّاس إليِّ ما حاشا

---

(١) هذا مذهب الجرمي ، الديلمي، الكسائي، الفارسي ، ابن جني، وابن هشام في المغني . انظر: التصريح ٣٦٠/١ ، مغني اللبيب : ١٧٩ ، همع الهوامع ٢٣٣/١ .

(٢) مغني اللبيب ١٦٥ والجني الداني : ٥٥٨ والتصريح ٣٦٥/١.

(٣) ضياء المسالك : ١٨٦/٢.

(٤) هذا كلام منثور وليس بنظم وأبوالأصبغ اسم رجل رمُي بالخسَّة والدناءة وجعل قريناً للشيطان لالتحاقه في قبح الأفعال.

فاطمة" ولا دخول "إلا" خلافاً للكسائي فقد أجاز دخول "إلاَّ" عليها إذا جُرَّت ومنعه إذا نُصبت تقول: "قام القوم إلا حاشا محمد بالجر".

تأتي "حاشا" في ثلاثة أحوال:

أ- استثنائية: وهي فعل جامد.

ب- تنزيهيَّة: تدل على التنزيه الخالص وتبرئة ما بعدها من سوء.

ج- أن تكون فعلاً متعدِّياً متصرِّفاً بمعنى استثني.

المبحث الرابع

عامل النصب في الفعل المضارع: [أنْ- لن-كي- إذن]

ينصب المضارع إذا صحبه حرف ناصب وهو (لن أو كي، أو أن أو إذن) نحو: لن أضربَ، جئتُ كي أتعلمَ، وأريدُ أن تقوم وإذنْ أكرِمكَ.

أم (أنْ) وهي الموصولة بالماضي وإذا وقعت (أنْ) بعد (عِلْم ونحوه) مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها وتكون حينئذٍ مخففة من الثقيلة نحو: (علمتُ أنْ يقوُمُ) ومن ذلك قول الشاعر:

علِمُـــوا أنْ يؤمَّلُـــونَ فَجَـــادُوا * قبـــل أنْ يُســـألُوا بـــأعْظِمِ سُـــؤلِ[1]

فخففت أنَّ فهذه غير الناصبة للمضارع.

وإذا وقعت (أنْ) بعد (ظنٌ) جاز في الفعل بعدها وجهان:

١- النصب، على جعل (أنْ) من نواصب المضارع.

٢- الرفع على جعل (أنْ) مخففة من الثقيلة.

فتقول: (ظننتُ أنْ يقوُمُ وأن يقُومَ) والتقدير مع الرفع: ظننتُ أنَّهُ فخففت (أنَّ) وحذف اسمها وبقي خبرها وهو الفعل وفاعله.

وزعم الكسائي[2] (أنْ) هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ ﴾[3] وبالأمر في نحو: (كتبتُ إليه أن قُمْ) وبالنهى في نحو: (كتبتُ إليه ألا تفعل) وزعم أبوبكر بن طاهر أنها غيرها فتكون (أن) على مذهبه مشتركة واستدل على ذلك بأمرين:

١- أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف.

٢- أنَّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصيَّرهُ بصيغة المضارع (كلَمْ) لمَا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

---

(١) البيت لا يعلم قائله ، البيت ورد في ابن عقيل ، ج ٤ في باب نصب المضارع ، ص ٤.

(٢) همع الهوامع ج٢ ص ٣، ص ٨٧.

(٣) سورة القلم الآية ١٤.

وشرط نصب المضارع بعد (أن) ألا تقع بعد فعل يقين (كعَلِمَ وتحقق وتيقَّن ونحوها) فإنها حينئذ المخففَّة من الثقيلة نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾[1] خلافاً للغرَّاء حيث جوَّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلم مستدلاً بقراءة: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾[2] بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون ويقول جرير:

ترضى عن الله أنَّ الناس قد علموا * ألا يُدانينا مِنْ خلقِهِ أحدُ[3]

وأجيب بأن العِلم إنَّما يمتنع وقوع (أنْ) الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، أمَّا إذا أوِّل بالظن، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾[4] فإن المراد بالعلم فيه الظن القوي إذ القطع بإيمانهن غير متصل إليه ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤول بالظن من الثقيلة وهو قليل والأكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾[5] وقرى بالوجهين: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[6].

قال أبوحيان: وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفة نحو: "خفت ألا تقومَ" قولان:

١- جواز الرفع قال أبو محجن:

أخاف إذا ما مت أن لا أُذوقُها * ولا تدفنني في الفلاة فإنسي[7]

٢- النصب وهذا مذهب المبرد.

اختصت "أنْ" من بين نواصب المضارع بأنها تعمل مظهرة ومضمرة فتظهر وجوباً إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية نحو: "جئتك لئلا تضرب زيداً"[8].

---

(١) سورة المزمل الآية ٢٠.

(٢) سورة طه الآية ٨٩.

(٣) من قصيدة لجرير يهجو بها الأخطل ورواية الديوان ٢٦١.

(٤) سورة الممتحنة الآية ١٠.

(٥) سورة العنكبوت الآية ٢.

(٦) سورة المائدة الآية ٧١.

(٧) البيت لأبي محجن الثقفي انظر: الدرر ٢٠٢.

(٨) انظر : همع الهوامع ٨٩/٣.

وتظهر جوازاً إذا وقعت بعد لام الجر ولم تصحبها لا النافية نحو: "جئتك لأقرأ" هذا إذا لم تسبقها "كان" المنفية فإذا سبقتها كان المنفية وجب إضمار "أن" نحو "ما كان زيد ليفعل" ولا تقول لأن يفعل قال الله تعالى:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[1]

يجب إضمار "أن" بعد "أو" المقدرة بحتى أو إلا فتقدر بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها [مما] ينقضي شيئاً فشيئاً كقول الشاعر:

لأستسهلنَّ الصعب أو أدرك المنى * فما انقادتِ الآمال إلا لصابر[2]

الشاهد في قوله "أو أدركَ" حيث نصب الفعل المضارع الذي هو قوله "أدرك" بعد "أو" التي بمعنى حتى بأن مضمره وجوباً وتقدر "أنْ" بإلا وجوباً نحو قوله:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ * كسرتُ كعوبها أو تستقيما[3]

الشاهد في قوله "أو تستقيما" حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن مضمره وجوباً بعد "أو" التي بمعنى إلا.

ومما يجب إضمار"أنْ" بعده: حتى، نحو: "سرتَ حتى أدخل البلد" فـ"حتى" حرف [جر] وأدخل منصوب بأن المقدرة بعد حتى هذا إن كان الفعل بعدها مستقبلاً.

أما إن الفعل بعد حتى حالاً أو مؤلاً بالحال وجب رفعه فتقول "سرتُ حتى أخلُ البلد" بالرفع إن قلته وأنت داخل وكذلك إن الدخول قد وقع[4].

---

(١) سورة الأنفال الآية ٣٣.

(٢) البيت لم ينسب إلى قائل معين، ورد في ابن عقيل ج٤ ص ٧.

(٣) البيت لزياد الأعجم .

(٤) ابن عقيل ج ٤ ص ٨.

عامل النصب في المضارع بعد فاء السببية:

يعنى أنَّ "أنْ" تنصب وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض، أو طلب محض فمثال النفي: "ما تأتينا فتحدثنا" وقال تعالى:﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾[1] ومعنى كون النفي محض أن يكون خالصاً من معنى الإثبات فإن لم يكن خلاصاً منه وجب رفع ما بعد الفاء نحو: "ما أنت إلا تأتينا فتحدِّثنا".

ومثال نصب المضارع المقترن بفاء السببية بعد النفي قول جميل بن معمر العذري:

فكيف ولا تُوفي دماؤهُمُ دمي * ولا مالُهُم ذو ندهة فيدُني؟[2]

الشاهد في قوله "فدوني" أي يعطوا ديني فإنه منصوب بحذف النون وأصله "يدونني".

أما الطلب المحض وهو يشمل الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني.

فمثال الأمر قول الشاعر:

يا ناقُ سيرى عنقاً فسيحاً * إلى سليمان فنستريحا[3]

الشاهد في قوله "فنستريحا" حيث نصب الفعل المضارع وهو "نستريح" بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر.

ومثال النهي قوله تعالى:﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى ﴾[4] ومثال الدعاء نحو قوله:.

ربِّ وفقني فلا أعدل عن * سننِ الساعين في خير سنن[5]

---

(١) سورة فاطر الآية ٣٦.

(٢) البيت لجميل بن معمر العزري ورد في ابن عقيل ١٠/٤ ، ديوانه ١٤٤.

(٣) البيت لأبي النجم – الفضل بن قدامة– العجلي في شواهد الأشموني ٣٠٢/٣.

(٤) سورة طه الآية ٨١.

(٥) البيت ليس له قائل معين .

الشاهد في قوله "فلا أعدل" حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله "أعدل" بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الدعاء ومثال الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾[1] ومثال العرض قول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما * قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمن سمعا[2]

الشاهد في قوله "فتبصر" حيث نصب الفعل المضارع وهو تبصر بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب العرض.

ومعنى أن يكون الطلب محضاً أن لا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر فإن مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو: "حسبُك الحديثُ فينامُ الناسُ" ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيبويه والجمهور وجوّز بعضهم بالظرف وشبهه نحو: "أريد أن عندي تقعد" وأريد أن في الدار تقعد، قياساً على أنَّ المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل.

وجوَّزه الكوفيون بالشرط نحو: "أردت أنْ إنْ تزدني أزورك بالنصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً[3].

ويجوز إهمال "أنْ" حملاً على أختها ما المصدرية فيرفع الفعل بعدها وخرّج عليه قراءة "أن يتمُّ الرضاعة" بالرفع وقيل لا وأنَّ المرفوع بعدها الفعل مخفَّفة من الثقيلة لا المصدرية وهذا المذهب عليه الكوفيون.

ولا يجوز الجزم بـ"أنْ" عند الجمهور وجوَّزه بعض الكوفيون قال الرؤاسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل ودونهم قومٌ يرفعون بها ودونهم قومٌ يجزمون بها وأنشد على الجزم:

أحاذرُ أن تعلم بها فتردها * فأتركها ثقلاً عليَّ كما هي[4]

وممن حكي الجزم بها لغة من البصريين أبوعبيدة واللحياني وبنو صُباح.

---

(١) سورة الأعراف الآية ٥٣.

(٢) البيت لم ينسب إلى قائل معين ، من شواهد الأشموني ٣٠٢/٣.

(٣) همع الهوامع ١١٩/٣.

(٤) البيت لجميل بن معمر العذري.

ناصب الفعل المضارع [لن]:

قال الخليل من : "لا أن" والفراء لا النافية أبدلت نوناً وهي تنصب مستقبلاً وتفيد نفيه وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفقاً لابن عصفور: ترِدُ للدعاء.

قال الجمهور أنها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال وقال الخليل والكسائي أنها مركبة فأصلها "لا أن" حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ثم حذفت الألف للالتقاء الساكنين: ألف "لا" ونون "أنْ" فصارت "لن".

قال الغراء: هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل.

وتنصب "لن" المستقبل أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها أكّد من النفي بلا.

وذهب الزمخشري في "مفصله" إلى أنَّ "لن" لتأكيد[1] ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول: "أبرح اليوم مكاني فإذا أكدت وشدَّدت قلت: لن أبرح اليوم قال تعالى:﴿ لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ ﴾[2] وقال:﴿ فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾[3].

وذهب الزمخشري في مذهبه إلى أنها تفيد تأييد النفي قال: فقولك: لن أفعلهُ كقولك لا أفعله أبداً ومنه قول تعالى:﴿ لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا ﴾[4] قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في "لن تراني" أن الله لا يُرى وهو باطل وردَّه غيره بأنها لو كانت للتأبيد لم يقيدّ منفياً باليوم في قوله:﴿ فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴾[5] ولم يصح التوقيت في قوله:﴿ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾[6] ولكان ذكر الأبد.

---

(١) في المبرد تحريف

(٢) سورة الكهف الآية ٦٠.

(٣) سورة يوسف الآية ٨٠.

(٤) سورة الحج الآية ٧٣.

(٥) سورة مريم الآية ٢٦.

(٦) سورة طه الآية ٩١.

نصب المضارع بكي:

كي إن كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور أو الجارّة فبأن مضمرة وأنكر الكوفية كونها جارّة[١].

مذهب سيبويه والأكثرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده واختلف هؤلاء:

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والأخفش أنَّ "أن" مضمرة بعدها وذهب الكوفيون:

إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم.

وقيل أنها مختصة في الاسم فلا تكون ناصبة للفعل.

ومن قال أنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب:

"جئتَ لكي أتعلَّم" فأمَّا: لكي أتعلَّم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر.

وممّا استدلوا به على أنها جارّة دخولها على "ما" المصدرية كقوله:

يُـراد الفتـى كيمـا يضُـرُّ ويَنْفَـعُ * إذا أنـت لـم تنفـع فَضُـر فإنَّمـا[٢]

فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضرُّ والنَّفع.

أحكام كي: من أحكام كي أنه لا يمتنع تأخير معلولها فيجوز أن تقول: "كي تكرمني جئتُك" سواء كانت الناصبة أو الجارّة، وذلك أنها في المعنى مفعول لأجله.

قال أبوحيان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ"لا" النافية نحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[٣] وبـ"ما" الزائدة كقوله:

تريـدين كيمـا تجمعـين وخالـداً * وهل يجمعُ السيفانِ ويحك في غمد[٤]

---

(١) همع ج ٤ – ٧

(٢) قائله نفيس بن الحطيم وسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٧ للنابغة الذبياني وقيل لنابغة الجعدي . انظر :الخزانة ٣/٥٩١..

(٣) سورة الحشر الآية ٧.

(٤) البيت لأبي ذؤيب . الخزانة ٣/٥٩٧ ، وديوان الهذليين ١/١٥٩.

أمّا الفصل بغير "ما" فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوَّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملُها فتقول: أزورُك كي والله تزورُني.

واثبت الكوفيّون من حروف النصب "كما" بمعنى كيما" ووافقهم المبرَّد واستدلوا بقوله:

وطرفك إمَّا جئتنا فاصرفنّهُ * كما يحسبِوُا أنَّ الهَوَى حيثُ تنظر[1]

وأنكر ذلك البصريون وتأوَّلوا ما ورد على أنَّ الأصل: "كيما" حذفت ياؤه ضرورة.

نصب المضارع بـ"إذن":

قال الجمهور أنها حرف بسيط وقال الخليل من إذْ أنْ" وأنها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملة اسمية.

اختلف النحويون في حقيقة "إذن"[2] فذهب الجمهور إلى أنَّها حرف بسيط وذهب قوم إلى أنها اسم ظرف وأصلها إذ الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها.

ولهذا قال سيبويه معناها الجواب والجزاء.

وذهب الخليل: إلى أنها حرف تركب من "إذ" و"أن" وغلب عليها حكم الحرفية.

نصب إذن للمضارع ثلاثة شروط:

١- كونه مستقبلاً فلو قيل لك: أُحبُّك فقلت: إذن أظنُّك صادقاً رفعت لأنه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

٢- أن تكون مصدّره فلا تنصب متأخرة نحو: "أكرمُك إذن بلا خلاف".

٣- أن يليها فيجب الرفع في نحو "إذن زيدٌ يكرِمُك للفصل ولا يفصل بينها وبين منصوبها فإن فصلت بالقسم نصبت نحو "إذن والله أكرمكَ".

ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) البيت من قصيدة لابن أبي ربيعة كما في الدرر ٥/٢ وفي رواية العيني منسوب للبيد العامر ، وفي الأشموني ٢٨١/٣ ورواية الشاهد في ديوان مر بن أبي ربيعة ١٢٦.

(٢) همع ج٣/ ص ١٠٣.

إذن والله نـــــــرميهُم بحـــــــربٍ * يشـيبُ الطفـلَ مـن قبـلِ المشـيب[1]

واشترط البصريون في[2] "إذن" التصدير في عملها.

أما نحو قولك "زيداً إذن أكرِمُ" فذهب الفراء أنه يبطل عملها وأجاز الكسائي الرفع والنصب.

ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تصَّدر لفظاً فهي مصدره في النية لأن النية بالمفعول التأخير.

وإن وليت "إذن" عاطفاً قلَّ النصب والأكثر في لسان العرب إلغاؤها قال تعالى: ﴿ وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[3].

---

(١) البيت لحسان بن ثابت قال في الدرر ٥/٢ وهو من شواهد أوضح المسالك رقم ٤٩٧..

(٢) المدارس النحوية شوقي ضيف ص ١٩٥.

(٣) سورة الإسراء الآية ٧٦.

المبحث الخامس

نعم وبئس وما جرى مجراهما

مذهب جمهور النحويين أن "نعم" و"بئس" فعلان بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما نحو: "نِعْمَتِ المرأةُ هند- وبِئسَتِ المرأةُ دعد"(١).

وذهب جماعة من الكوفيين ومنهم الفرّاء إلى أنهما اسمان واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم "نعمَ السيرُ على بئس البعيرُ" وقول الآخر: "والله ما هي بنعمَ الولد نصُرها بكاء وبرَّها سرِقة".

ومذهب بعضهم على أنهما مفعولين لقول محذوف واقع صفة لموصوف محذوف وهو المجرور بالحرف لا "نعم وبئس" والتقدير: نعم السيرُ على عيرٍ في مقولة بئس البعير.

وما هي بولد في مقولة نعم الولد فحُذف الموصوف والصفة وأُقيم المعمول مقامهما مع بقاء "نعم وبئس" على بقاء فعلتيهما.

وهذان الفعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما غير الماضي ولابد لهما من مرفوع هو الفاعل وهو على ثلاثة أقسام:

١- أن يكون محلّي بالألف واللام نحو: "نعمَ الرجلُ زيد".

ومنه قوله تعالى:﴿ نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾(٢) واختلفوا في هذه اللام:

فقال قوم هي للجنس حقيقة فمدحت الجنس كله من أجل زيد ثم خصصت زيداً بالذكر فتكون قد مدحته مرتين.

وقال قوم هي للجنس مجازاً وكأنك قد جعلت زيداً للجنس كله مبالغة وقيل هي للعهد.

٢- أن يكون مضافاً إلى ما فيه "أل" كقوله: "نعم عقبى الكرماء" ومنه قوله تعالى:﴿ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾(٣).

---

(١) شرح ابن عقيل مج ٢، ج ٣ ، ص ١٢٤.

(٢) سورة الأنفال الآية ٤٠.

(٣) سورة النحل الآية ٣٠.

٣- أن يكون مضمراً مفسِّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز نحو: "نعم قوماً معشرَهُ" ففي "نعم" ضمير مستتر يفسرها "قوماً" و"معشره" مبتدأ وزعم بعضهم أن حال، وبعضهم إنه تمييز ومثلُ "نعم قوماً معشره" قوله تعالى:﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[١] وقول الشاعر:

لنعمَ مؤئلاً المولى إذا حُذرت * بأساءُ ذي البغي واستيلاءُ ذي الأحنِ[٢]

الشاهد في قوله "لنعم مؤئلاً" فإن "نعم" قد رفع ضميراً مستتراً وقد فسر التمييز الذي هو قوله مؤئلاً هذا الضمير.

وأيضاً قال شاعر آخر:

تقولُ عِرسِي وهي لي في عومرهُ * بئس امرأً وأنني بئس المره[٣]

الشاهد في قوله "بئس أمراً" حيث رفع بئس ضمير مستتراً وقد فسر التمييز الذي بعده "امرأ" هذا الضمير.

آراء النحويين في جواز الجمع بين التمييز والفعل الظاهر في "نعم" وأخواتها:

اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في "نعم" وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك وهو المنقول عن سيبويه فلا تقول "نعمَ الرجلُ رجلاً زيد" وذهب قوم إلى الجواز واستدلوا بقوله:

والتغلبيُّون بئس الفحلُ فحلُهُمُ * فحلاً وأمُّهُمَ زلاءُ مِنطيقُ[٤]

الشاهد في قوله"بئس الفحل فحلاً" حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر وهو قوله "الفحل" والتمييز وهو قوله "فحلاً"[٥].

---

(١) سورة الكهف الآية ٥٠.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

(٣) البيت لم يعلم قائله.

(٤) البيت لجرير بن عطية من كلمة له يهجو فيها الأخطل التغلبي. والبيت في الشواهد التي وردت في ابن عقيل ص

(٥) المرجع السابق ص ١٢٦.

وقوله أيضاً:

تـــزوَّد مثـــلَ زاد أبيـــك فينـــا * فـــنِعمَ الـــزَّاد زادُ أبيـــكَ زادا[1]

الشاهد في قوله "فنعم الزاد زادا" حيث جمع في الكلام بين الفعل الظاهر وهو قوله "الزاد" والتمييز قوله "زاداً" وهذا غير جائز عند جمهرة البصريين.

وفصَّل بعضهم فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما نحو: "نعم الرجل فارساً زيد" وإلا فلا نحو: "نعم الرجلُ رجلاً زيد".

فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: "نعم رجلاً زيد".

حكم "ما"[2] الواقعة بعد "نعم" و"بئس":

تقع ما بعد "نعم" و"بئس" فتقول" نعم ما" أو "نِعمّا" و"بئس ما" ومنه قوله تعالى: ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[3] وقوله تعالى: ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ ﴾[4] واختلف النحاة في "ما" هذه فقال قوم: هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل "نعم" ضمير مستتر وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيبويه المخصوص بالمدح والذم بعد "نعم" و"بئس":

المذكور بعد "نعم" و"بئس" وجهان:

١- أنه مبتدأ والجملة قبله خبر عنه نحو "نعم الرجل زيد". و"بئس الرجل عمرو".

٢- أنه خبر مبتدأ محذوف وجوباً والتقدير "هو زيد وهو عمرو".

إذا تقدم ما يدلُّ على المخصوص بالمدح أو الذم أغني عن ذكره آخراً كقوله تعالى في أيوب: ﴿ إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ﴾[5] أي نعم العبد أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو أيوب لدلالة ما قبله عليه.

---

(١) البيت لجرير بن عطية من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز بن مروان.

(٢) ابن عقيل مج ٢ ، ج ٣ ص ١٠٨- ١٢٩.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧١.

(٤) سورة البقرة الآية ٩٠.

(٥) سورة ص الآية ٤٤.

"ساءا" المخصوص بالذم مثل "بئس":

تستعمل"ساء" في الذم استعمال "بئس" فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لبئس وهو المحلَّي بالآلف واللام نحو "ساء الرجل زيد" ومنه قوله تعالى:﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾[1].

استخدام :حبذا" في المدح و"لا حبذا" في الذم كقوله:

ألا حبذا أهل الملا غير أنَّهُ * إذا ذكُرت هندٌ فلا حبذا هِيا[2]

الشاهد في قوله "حبذا أهل الملا" و"لا حبذا هي" حيث استعمل حبذا في صدر البيت للمدح و"لا حبذا" في عجز البيت في الذم كاستخدام بئس.

آراء النحاة في إعراب حبذا:

اختلف النحاة في إعرابها فذهب أبو على الفارسي في البغداديات وابن برهان[3] وابن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه إلى أن "حبَّ" فعل ماضٍ و"ذا" فاعله وذهب المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول وابن هشام الرخمي واختاره ابن عصفور إلى أن "حبذَا" اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر فرُكبت "حبَّ" مع "ذا" وجُعلتا اسماً واحداً.

ذهب قومُ منهم ابن دُرُستُويه إلى أن "حبذا" فعل ماضٍ وزيد فاعله فرُكبت "حبَّ" مع "ذا" وجعلتا "فعلا" وهذا أضعف المذاهب.

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٧.

(٢) البيت لكنزة من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة .

(٣) ابن عقيل مج ٢ ، ج ٣ ص ١٣٢- ١٣٣.

حبذا وحبَّ : فعلان لإنشاء المدح. ولا يتقدم عليها المخصوص بالمدح ولا التمييز فلا يقال : "خالداً حبذا رجلاً" ولا "رجلاً حبَّذا خالدٌ" .

أما تقديم التمييز على المخصوص بالمدح فجائز : ومنه قول الشاعر :

ألا حبَّـــذا قومـــاً ســـليمٌ فـــإنهم * وفَـوْا وتواصـوا بالإعانـــة والصـبر

و (ذا) فـي (حبـذا) تلتـزم الإفـراد والتـذكير فـي جميـع أحوالهـا وإن كـان المخصوص بخلاف ذلك قول الشاعر :

يـا حبَّـذا جبـلُ الريـان مـن جبـلٍ * وحبَّـذا سـاكن الرَّيـان مـن كانـا

وحبَّـــذا نفحـــاتٌ مـــن يمانيـــةٍ * تأتيـك مـن قبـل الرَّيَّـان أحيانـا

فذا مفرد مذكر، والمخصوص – وهو (النفحات) جمع مؤنث .

وقال آخر:

حبـــذا أنتمـــا خليلـــي إن لـــم * تعـــذلان فـــي دمعـــي المهـــراق

وقد تدخل (لا) على حبذا فتكون مثل : (بئس) في إفادة الذم كقول الشاعر:

ألا حبَّـــذا عـــازري فـــي الهـــوى * ولا حبَّـــذا الجاهـــلُ العـــازل

ولا يجوز أن تدخل على مخصوص (حبَّذا) نواسخ المبتدأ والخبر وهي (كان وأخواتها وظن وأخواتها وإنَّ وأخواتها) فلا يقال : "حبّذا رجلاً كان خالدٌ) ولا (حبذا رجلاً ظننت سعيداً).

ويجوز حذف مخصوصها إن عَلم : كأن تسأل عن خالدٍ مثلاً فتقول : "حبَّذا رجلاً" أي : حبذا رجلٌ هو، أي خالد ، ومنه قول الشاعر:

إلا حبّـــذا ، لـــولا الحيـــاءُ ورُبمـــا * منحـتُ الهـوى مـا لـيس بالمتقـاربِ

وأما (حبَّ) ففاعله هو المخصوص بالمدح، نحو : (حبَّ زهيرٌ رجلاً) وقد يجرُّ بباءٍ زائدة ، نحو : حبَّ به عاملاً ومنه قول الشاعر:

فقلـــتُ : اقتلوهـــا عـــنكم بمزاجهـــا * وحـــبَّ بهـــا مقتولـــةً حيـــث تُقتـــل

وأصله (حُبب) بضم الباء بمعنى صار محبوباً ولذا يجوز أن يقال فيه : (حُبَّ) بضم الحاءِ بنقل حركة الباء إلى الحاءِ وهو كثير في الاستعمال.

الفصل الثالث

إعراب وبناء المنصوبات.

المبحث الأول: الخلاف في الظرف

المطلب الأول: إعراب وبناء المنادي

المطلب الثاني : العامل في المبتدأ والخبر .

المبحث الثاني: لا النافية للجنس

المبحث الثالث: الضمير في إيَّاك وأخواتها

المبحث الأول

الخلاف في الظرف

هذا باب المفعول فيه وهو المسمَّي[1] ظرفاً، والمفعول فيه هو تسمية الكوفيين أمَّا الظرف تسمية البصريين، ويعترض الكوفيون على تسمية البصريين، بأنَّ الظرف في اللغة هو الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان، وعرَّف المصنَّف الظرف في قوله:

الظــرف: وقــتٌ أو مكــانٌ ضــمِّنا * "فــي" بــاطِّرادٍ كهُنــا أمكُــثْ أزمُنَــا[2]

الظرف هو زمان أو مكان ضمِّن معنى "في" باطراد من اسم وقت أو اسم مكان أو اسم عرضت دلالتُه على أحدهما. أو جارٍ مجراه. فالمكان والزمان نحو: "امكُث هنا أزمنا" والذي عُرِضت دلالته على أحدهما أربعة:

١- أسماء العدد المميزة بهما نحو: "سِرْتُ عشرين يوماً، ثلاثين فرسخاً".

٢- ما أفيد به كلية أحدهما أو جزئيته نحو: "سِرْتُ جميع اليوم، جميع الفرسخ" أو "كُلَّ اليوم كُلَّ الفرسخ".

٣- ما كان صفة لاحدهما نحو: "جلستُ طويلاً من الدهر شرقيُّ الدَّار".

٤- ما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيب عنه بعد حذفه والغالب في هذا النائب أن يكون مصدراً وفي المنوب عنه أن يكون زماناً ولابُد من كونه معيَّناً لوقتٍ أو لمقدار نحو: "جِئتُك صلاةَ العصرِ" أو: "قُدُوم الحجَّاج" و: "أَنْتَظِرُكَ حَلْبَ نَاقَةٍ" وقد يكون النائب اسم عينٍ نحو: "لا أُكَلِّمُهُ القارِظينِ" حيث القارظِين منصوب على الزمان لنيابته عنه بعد حذفه وهو ليس بمصدر وقد يكون المنوب عنه مكاناً نحو: "جلَستُ قُرْبَ زَيْدٍ".

---

(١) المفعول فيه تسمية الكوفيين، أما الظرف فتسمية البصريين. حاشية الصبان ١٢٥/٢، شرح التصريح ٣٣٧/١

(٢) البيت لابن مالك في الألفية مج١ ص ١٤٩.

[الجاري مجري أحدهما]:

الجاري مجري أحدهما: ألفاظ مسموعة توَّسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى "في" كقولهم: "أحَّقاً أنَّك ذاهب" والأصل أفي حقَّ فأحقَّاً منصوب على الظرفية الزمانية متعلَّق بمحذوف خبر مقدَّم "أنَّك ذاهب" في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر. وقد نطقوا بذلك قال: الطويل:

أفـي الحـقِّ أنِّـي مُغـرَمٌ بِـكِ هـائِمٌ * وأَنَّـكِ لا خـلٌّ هَـواكِ ولا خمْـرُ(١)

موطن الشاهد في "أفي الحق" وجه الاستشهاد مجئ "الحق" مصرحاً معه بالجار وهذا دليل على أن حقاً ظرف زمان.

[الظرف الذي خرج عن الحد]:

وخرج عن الحد ثلاثة أمور:

أحدها: نحو: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾(٢) وجه الاستشهاد في عدم مجئ المصدر المؤول من "أن وما بعدها" ظرفاً إذا قدر "بفي" فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرناه.

الثاني: ﴿ يَخَافُونَ يَوْمًا ﴾(٣) ونحو: ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾(٤) فإنهما ليس على معنى "في" فانتصابهما على المفعول به(٥). وناصب حيث يعلم محذوفاً لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً. ففي يخافون يوماً عدم مجئ "يوماً" ظرفاً وإن كان من أسماء الزمان لأنه ليس على معنى "في" وفي قوله: "أعلم حيثُ يجعل" عدم مجئ حيث ظرفاً وإن كان من أسماء الزمان لأنه ليس على تقدير "في".

الثالث: نحو: "دخلتُ الدار" و: "سكنتُ البَيْتَ" فانتصابهما إنما هو التوسُّع بإسقاط الخافض، لا على الظرفية.

---

(١) البيت لفائد بن المنذر القشيري، وهو من شواهد التصريح : ٣٣٩/١. والخزانة : ١٩٣/١ ، والعيني : ٨١/٣ ، ومغني اللبيب (٧٩/٨١) وشرح السيوطي ٨٣.

(٢) سورة النساء الآية ١٢٧.

(٣) سورة النور الآية ٣٧.

(٤) سورة الأنعام الآية ١٢٤.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠٥/٢.

حكم الظرف:

حكم الظرف النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع[1] فيه سواء كان هذا اللفظ فعلاً مطلقاً تاماً أو ناقصاً متعدِّياً أو لازماً. ولهذا اللفظ ثلاث حالات:

الأول: أن يكون مذكوراً نحو: "أمكث هنا ازمنا" وهذا هو الأصل.

الثاني: أن يكون محذوفاً جوازاً وذلك كقوله: "فرسخين".

أو: "يوم الجمعة" جواباً لمن قال: "كم سرت" أو "متى صمت".

الثالث: أن يكون محذوفاً وجوباً وذلك في ست مسائل وهي:

١- أن يقع صفة نحو: "مررتُ بطائِرٍ فوق غُصْنٍ".

٢- إن يقع صلة نحو: "رأيت الذي عندك".

٣- أن يقع حالاً نحو: "رأيتُ الهلال بين السحاب".

٤- أن يقع خبراً نحو: "زيْدٌ عندَكَ".

٥- أن يقع مشتغلاً عنه نحو: "يوم الخميس صمتُ فيه".

٦- أن يقع مسموعاً بالحذف لا غير كقولهم: "حينئِذٍ الآن".

أسماء الزمان:

أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهماً "كحين ومدَّه"و مختصَّها "كيوم الخميس" ومعدودها "كيومين وأسبوعين"[2] والمبهم هو ما دلَّ على زمن غير مقدّر.

---

(١) مغني اللبيب ٢٠٩.

(٢) التصريح : ٣٤١/١.

أسماء المكان:

ما يصلح من أسماء المكان نوعان:

أحدهما: المبهم[١] وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماهُ: كأسماء الجهات نحو: "أمَام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد"[٢].

الثاني: ما اتحدت مادته ومادة عامله نحو: "ذهبتُ مذْهَبَ زيْدٍ" و: "رميتُ مرمى عمرو" وقوله تعالى:﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ ﴾[٣] حيث انتصب "مقاعدَ" على الظرفية لاتحاد مادتها ومادة الفعل نقعد[٤].

أنواع الظرف:

الظرف نوعان:

متصرِّف وهو ما يُفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يُستعمل مبتدأ أو خبر أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه كاليوم تقول: "اليومُ يَوْمٌ مبارك" و: "أعجبني اليوم" و: "أحببتُ يومَ قدومِك" و"سرتُ نصف اليوم" غير متصرف وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلاً نحو: "قطُّ[٥] وعَوْضُ" تقول: "ما فعلتُهُ قطُّ" و: "لا أُفعلُه عَوْضُ" وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه، نحو: "قبلُ وبَعْدُ ولأن،و عِنْدَ" فيحكم عليهنَّ بعدم التصرف مع أن "رمِن" تدخل عليهم إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة منها لأن الظرف والجار والمجرور أخوان.

---

(١) شرح التصريح ٣٤١/١.

(٢) أوضح المسالك ١٤/٢.

(٣) سورة الجن الآية ٩.

(٤) التصريح ٣٤٢/١.

(٥) التصريح : ٣٤٢/١ ، مغني اللبيب ٢٠٠ ، ٢٣٣.

المطلب الأول : إعراب وبناء المنادى

[أقسام المنادى]:

المنادى قسمان: مُعرب وهو ما يظهر فيه النصب ومبني وهو بخلافه[١].

[المنادى المعرب]: وهو ثلاثة أنواع:

أ- إذا كان مضافاً: سواء كانت الإضافة محضَّة كيا عبدالله أم لا، كيا حسن الوجه، وجميع الأسماء المضافة يجوز أن تكون منادى إلا المضاف إلى ضمير المخاطب فلا يقال: يا غُلامك.

ب- إذا كان شِبهَةُ[٢] وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه إمَّا بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إمَّا في فاعل "كيا حسناً وجهُهُ" أو مفعولٍ "كيا ضارباً زيداً" أو مجروراً "كيا خيراً من زيد" ومثال المعطوف عليه قبل النداء: يا ثلاثة وثلاثين.

ج- أو كان نكرة غير مقصودة سواء أكانت جامدة أو مشتقةً كقول الأعمى "يا رجلاً خذ بيديِ".

[المنادى المبني]:

وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً به، ولا نكرة لم تُقصد المعرفة أي[٣]: المُعيَّنُ.

إعراب المنادى:

يذهب جمهور النجاة إلى أنَّ المنادى أصله النصب ويستدلون على ذلك بقول العرب: يا إيَّاك والضمير إيَّاك كناية عن المنادى وهو ضمير نصب لا غير.

أم قولُهم: يا "أنت" حيث كنَّوا عن المنادى بضمير الرفع. للمنادى حالتان: بناءٌ وإعراب.

[بناء المنادى]:

---

(١) انظر: شرح ابن هشام في قطر الندى ص ٢٠٢.

(٢) انظر: شرح الكافية ٣٢٢/١ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٠/٤/ ٢٢.

(٣) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٠٤.

إذا كان المنادى قوياً في تعريفه لفظاً واحداً. أي كان علماً فإنه يُبني على ما يُرفَع به، ويكون محلُّهُ النصب ويجعل النحاة مثل هذا المنادى مفرداً، ويقصدون به ما ليس بمضاف ولا بشبيه المضاف[1] وذلك من أجل طولهما في التلفظ بهما، فيدخل فيه المثني والمجموع وكلٌّ منهما يكون معرَّف بحرف النداء وكذلك المركب تركيباً مزجياً، ودليل بناء هذه الأقسام الاسمية حين ندائها أن ما يضمُّ منها يكون بضمه واحدة لا غير.

فإن كانت معربة لزمها الضمتان فتُنوَّن فلمّا لم تُنوَّن كان ذلك دليلاً على بنائها وبناء ما هو مثيلها من المثني والمجموع وذلك نحو: يا محمدُ أقبل "محمد" منادى مبني على الضم في محل نصب.

- يا عليَّان انتبها "عليَّان" منادى مبني على الألف في محل نصب.
- يا أحمدون ذاكروا "أحمدون" منادى مبني على الواو في محل نصب.
- يا طالبتان أكتبا "طالبتان" منادى مبني على الألف في محل نصب.
- يا مؤمنون أتقنوا عملكم "مؤمنون" منادى مبني على الواو في محل نصب.
- ومنه أن تقول: يا فواطمُ أقبلن، ويا مسلمات أخلصن في تربية أبنائكُنَّ.

مِمَّا ذكرناه نلاحظ أن المنادى العلم والنكرة المقصودة إذا كان كلٌّ منهما اسماً فإنه يُبني على ما يُرفع به إن كان معرباً. حيث يُبني على الضمة كلٌّ من المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ويبني على الألف المثني ويبني على الواو جمع المذكر السالم ومنه قوله تعالى:﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾[2]، :﴿ فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ ﴾[3]،:﴿ قَالُوا۟ يَـٰصَـٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَـٰذَآ ﴾[4]،:﴿

(١) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٣١٥/١.

(٢) سورة مريم الآية ٤٦.

(٣) سورة طه الآية ١١٧.

(٤) سورة هود الآية ٦٢.

قَالُواْ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ فِيهَا قَوۡمًا جَبَّارِينَ ﴾[1] " كـلُ مـن" إبـراهيم، وآدم، وصـالح" منـادى مبنـي على الضم في محل نصب لأنه علم اسم واحد مفرد.

أمـا المنـادى "موسـى" فإنـه مبنـي علـى الضـم المقدر فـي محـل نصـب ومـن المنادى النكرة المقصود قول الأعمش:

قالـــت هريـــرَةُ لمـــا جئـــتُ زائرهَـــا * ويلـــي عليـــك وويلـــي منـــك يـــا رجُـــلُ

فالمنـادى "رجل" مبنـي علـى الضـم فـي محـل نصـب وذلـك لأنهـا أرادت رجـلاً بعينه، فكان نكرة مقصودة لذاتها دون غيرها من بني جنسها.

– ويكون مبنياً على الضمة المقدَّرة إن كان لا يظهر فيه الإعراب كأن يكون مقصـوراً أو منقوصـاً، أو مركبـاً تركيبـاً مزجيـاً، أو اسـماً محكيـاً بالنقل أو كـان مبنيـاً نحو:

– "يا فتي انتبه إلىَّ"، "فتي" منادى مبني على الضم المقدرة في محل نصب.

– "يا قاضـي أحكم بالعدل"، "يا مَعَد يكرب أقبل" ، "يا تـأبَّط شراً مـا أحكم مـا تقُول"، فكلٌ من "قاضـي، ومعد يكرب، وتـأبَّط شراً" منـادى مبنـي علـى الضـم المقدرة في محل نصب.

ملحوظات:

إذا كـان المنـادى المبنـي منقوصـاً فـإنَّ سيبويه ومـن ذهـب مذهبـه مـن جمهـور النحاة يثبتون الياء، فيقولون: يا قاضـي، يا هادي، يا منادى... الخ.

ومذهب بعض النحاة حذف الياء فيقولون: يا قاضـي، يا هاد، يا منـاد...الخ.

إذا كـان المنـادى النكرة المقصـودة موصـوفاً فإنـه يجـوز فيـه أن ينصـب فتقول: "يا طالباً مجداً أكرمك الله"، "يا ابناً مطيعاً أحسن الله إليك".

---

(١) سورة المائدة الآية ٢٢.

انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدرة فأصل "يا زيدُ" عنده: ادعوا زيداً فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه.

وأجاز المبرَّد نصبه بحرف النداء لسدِّه مسد الفعل، فعلى هذا المذهبين "يا زيد" جملة،و ليس المنادى أحد جزأيها.

فعند سيبويه جزآها أي: الفعل والفاعل مقدَّران.

[نداء النكرة المقصودة الموصوفة]:

قد يجرى المنادى النكرة المقصودة- إذا وصفت- مجرى المنادى النكرة غير المقصودة في الإعراب نصباً، فتقول: "يا رجلاً كريماً أعطِ هذا الفقير" ومن النحاة من يوجب نصبها حينئذٍ للتبصرة والتذكرة ومنه قول ثوبَةَ بن الحُميِّر:

أظُنَّــك يــا تيســاً نــزا فــي مريــرةٍ * معــذِّب ليلــي أن ترانــي أزورَهــا(١)

حيث نصب المنادى النكرة المقصودة "تيساً" لأنه وصف بالجملة الفعلية "نزا" فإذا كان ما بعد المنادى النكرة المقصودة ليس صفة له فإن المنادى يظلُّ على بنائه على ما يُرفع به، ويجعلون من ذلك قول الطرِمَّاح:

يــا دارُ أقْــوتْ بعــد أصَــرامِها * عامــاً ومــا يَعْيِنــكَ مِــنْ عامهــا(٢)

حيث يجعلون الجملة "أقوت" ليست صفةً لدار، وإنَّما هي استئناف لحديث عنها، وكذلك قول الأحوص:

يــا دارُ حسَــرَها البلَــى تحســيراً * وسـفَتْ عليهـا الـريحُ بعـدك مُـوْراً(٣)

- من النحاة من يوجب النصب فيما كان وصفه جملة أو شبه جملة نحو: "يا طالباً فهِمَ الدرس" ومنه قوله ﷺ: "يا عظيماً يُرجى لكل عظيم أدفع عنِّي كلَّ عظيم"

---

(١) التبصرة والتذكرة ٣٤٠/١ المقتضب ٢٣٠/٤.

(٢) ديوانه ١٦٢/ الكتاب ١/٢ اللسان مادة (صرم)

(٣) الموضع السابق.

حيث وصف المنادى المقصود "عظيماً" بالجملة الفعلية "يرجى" فأوتر في النصب في الضرورات الشعرية يجوز فيما يجب بناؤه على الضمِّ من المنادى وجهان:

الأول: أن يُنَّون الضم تشبيهاً له بالمرفوع الممنوع من الصرف ويضطر إلى تنوينه، وهو في المنادى العلم الاسم الواحد "المفرد" أولى من النصب ومنه ما يستشهد به من قول الأحوص:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها * وليس عليك يا مطرُ السلام[1]

حيث نادي على العلم الاسم الواحد "المفرد" مطر مرتين أولاهما: بالضم المنون للضرورة الشعرية لأن حقَّه الضم دون تنوين والأخرى على قاعدة المنادى المطردة وهي البناء على الضم.

ويجعلون منه قول كثير في إحدى رواياته:

ليت التحيةَ لي فاشكرها * مكان يا جملُ حُيِّيتَ يا رجلَ[2]

حيث يرى "يا جملاً" بالنصب المنون، ورواية الضم أكثر شهرة. وأيضاً ورد نصب المنادى في قوله المهلل:

ضَرَبتْ صدرها إليَّ وقالتْ * يا عدياً لقد وقَتْكَ الأواقي[3]

حيث نصب المنادى "عديًا" وهو علم مفرد، ليشابه المنادى المعرب على الأصل في النصب.

الثاني: أن ينصب تشبيهاً له بالمضاف وهو في المنادى النكرة المقصودة أولى من الضم ومنه ما يستشهد به من قول جرير:

أعبد أحلَّ في شُعَبَي غريباً * ألؤماً- لا أبالك- واغترابا[1]

---

(١) الكتاب ٢٠٢/٢ ، المقتضب ٢١٤/٤ ، الجمل ١٦٦.

(٢) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٥٣ ، والدرر ٢٢/٣ والشعر والشعراء ٥١٨/٦ ، المقاصد النحوية ٢١٤/٤ .

(٣) البيت للمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ٥٩ ، خزانة الأدب ١٦٥/٢ ، والدر ٢٢/٣ ، لسان العرب ٤٠١/١٥ ، والمقتضب ٢١٤/٤ ، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢ ، وشرح ابن عقيل ص ٥١٧، وشرح المفصل ١٠/١٠.

حيث المنادى "عبدا" رُوِي بالنصب للضرورة الشعرية وكان حقه البناء على الضم لأنه نكرة غير مقصودة.

– إذا كان المنادى نكرة غير مقصودة أو كان مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف فإنه يُنصب وتكون علامة نصبه ملائمةً لنوعه الاسمي نحو: "يا فاتحَ الباب أغلِقه" "فاتح" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف.

– "يا فاتحاً الباب أغلِقْه" "فاتحاً" منادى منصوب وهو شبيه بالمضاف وفيه فاعل مستتر تقديره "أنت" والباب مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومنه قوله تعالى: ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ءَأَرۡبَابٞ مُّتَفَرِّقُونَ خَيۡرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴾[٢] حيث "صاحبي" منادى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثني وهو مضاف، و"السجن" مضاف إليه.

– ومنه قوله: ﴿ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ ﴾[٣] حيث "بني" منادى منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف.

–﴿ يَٰذَا ٱلۡقَرۡنَيۡنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمۡ حُسۡنٗا ﴾[٤] حيث "ذا" منادى منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف "القرنين" مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثني.

–﴿ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾[٥] "بنيَّ" منادى منصوب وعلامة نصبه الياء وهو مضاف وضمير المتكلم مبني في محل جر بالإضافة إليه وقول الأخطل:

ألا يا عبادَ الله قلبي متيَّمٌ * بأحسنِ مَنْ صلَّى وأقبَحِهم بَعْلا[٦]

"عباد" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف.

---

(١) شرح ابن الناظم ٥٧١ ، الأشموني ١١٨/٢ ، شرح التصريح ٣٣١/١ ، ديوانه ٦٢.

(٢) سورة يوسف الآية ٣٩.

(٣) سورة البقرة الآية ٤٠.

(٤) سورة الكهف الآية ٨٦.

(٥) سورة البقرة الآية ١٣٢.

(٦) الجمل ١٦٠ ، شرح ابن هشام للزجاجي ٢٣١.

- ﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ ﴾[1]، ﴿ قُلۡ يَٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡ ﴾[2].

"عبادِ" منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بالكسرة المناسبة لضمير المتكلم وهو مضاف، وضمير المتكلم مضاف إليه ومن الملاحظ حذف ضمير المتكلم وتظل الكسرة دليلاً عليه.

[العامل في المنادى]:

يختلف النحاة فيما بينهم في العامل في المنادى على النحو الآتي:

١- يذهب جماعة من النحاة إلى أنَّ ناصب المنادى هو حرف النداء، واختلفوا في ذلك:

أ- حيث ذهب جماعة على أن حرف النداء نفسه هو العامل فهو يغنى عن الفعل لفظاً وعملاً ويستدلون على ذلك بأن "يا" تُمال كما تُمال الأفعال أو ما يقوم مقامها، كما يحتجون كذلك لهذا الرأي بأنّ حرف الجر يتعلق بها[3].

٢- ذهب آخرون على رأسهم الفارسي على أن حرف النداء اسم فعل[4] ويردُّ على ذلك بأنَّ معاني الفعال لا تعمل إلا في أشباه الجمل "الظروف والمجرورات".

٣- وذهب جماعة من النحاة وعلى رأسهم سيبويه أن الناصب للمنادى فعلٌ مقدَّر واجب الحذف، وحرف النداء نائب عن الفعل في اللفظ والمعنى لا في العمل والتقدير عند هؤلاء، أدعو، أو أنادى، أو أريد.

---

(١) سورة العنكبوت الآية ٥٦.

(٢) سورة الزمر الآية ١٠.

(٣) انظر: قطر الندى ١٩١/١.

(٤) انظر: الكتاب قطر الندى لابن هشام ٢٩١/١٠.

المطلب الثاني

عامل النصب في كان وأخواتها

ترفع كان المبتدأ إذا دخلت عليه ويسمى اسماً لها ، وقال الكوفيون : هو باق على رفعه الأول[١] (والخبر تنصبه) باتفاق ويسمى خبرها (ككان سيِّدا عُمر) فعمر: اسم كان وسيّداً : خبرها.

وأيضاً هنالك أسماء تعمل عمل كان وهي (ظلّ وبات وأضحى – أصبحا – أمسى – صار – ليس وزال وبرحا – وفتئ – وانفكَّ).

ونجد أن كل هذه العوامل تعمل بدون شروط ما عدا (زال – برحا – فتئ – وانفك) فهي لا تعمل إلا بشرط كونها (لشبه – نفي) والمراد به النهي والدعاء أو النفي (مُتْبَعَةٌ) سواء كان النفي لفظاً نحو : (ما زال زيدٌ قائماً) وقوله من [الخفيف]:

لـــيس ينفـــكُّ ذا غنـــيً واعتـــزازٍ * كُـــلَّ ذي عِفـــةٍ مُقـــلٌّ قنـــوعُ[٢]

الشاهد قوله : (ليس ينفكُّ) حيث عمل الفعل (ينفكُّ) عمل (كان) لأنه مسبوق بنفي.

أو كان النفي تقديراً نحو ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٣] .

وقول الشاعر من الطويل :

فقلـــت يمـــين الله أبـــرحُ قاعـــداً * ولـو قطعـوا رأسـي لـديك وأوصـالي[٤]

الشاهد في قوله (أبرح) حيث أورده بدون نفي أو شبه نفي وهذا شاذ لأنه غير مسبوق بقسم.

ولا يحذف النافي في (أبرح) معها إلا قياساً ، إلا في القسم كما ذكرنا.

---

(١) انظر: المسألة الخامسة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٤ – ٥١.

(٢) البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١٨٥/١ ، والمقاصد النحوية ٧٣/٢.

(٣) سورة يوسف الآية ٨٥.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٨/٩ – ٢٣٩.

أما إذا كانت مسبوقة بنهي فإنها تعمل عمل كان نحو قول الشاعر:

صاح شمّر ولا تزل ذاكر الموت * فنسيانه ضلالٌ مبين[1]

الشاهد في قوله : (لا تزال ذاكر الموت) حيث عمل الفعل (زال) عمل (كان) لأنه مسبوق بنهي.

ومن أمثلة الدعاء قوله من الطويل:

ألا يا أسْلمي يا دار ميّ على البلَى * ولا زال منهلاً بجرعائِكِ القطرُ[2]

الشاهد في قوله : (لا زال منهلاً يجرعائك القطر).

حيث عملت (زال) عمل (كان) لتقدم (لا) الدعائية عليها وهي شبيهة بالنفي.

وأيضاً هنالك أفعال تعمل عمل (صار) في العمل وهي ما وافقها في المعنى من الأفعال ، وذلك عشرة وهي : (آض، رجع، عاد، استحال، قعد، صار، ارتدَّ، تحول ، غدا ، راح) وكقوله من الطويل :

وبالمحْضِ حتى آضَ جعداً عنطنطاً * إذا قام ساوى غاربَ الفحل غاربهُ[3]

الشاهد في قوله (أض جعداً) حيث أعمل الفعل (آض) التي بمعنى (صار) عمل الفعل الناقص (كان) فرفع الضمير المستتر ونصب الخبر جعداً.

وفي الحديث : (لا ترجعوا بعدي كفاراً) حيث أعمل الفعل (ترجعوا) عمل (صار) وقوله في الطويل :

وكان مضلي من هديت برشدِهِ * فلله مغو عاد بالرشدِ آمِرَ[4]

الشاهد في (عاد آمرا) حيث عملت (عاد) عمل (صار) الفعل الناقص.

وفي الحديث : (فاستحالت غرباً) حيث عملت (استحال) عمل الفعل الناقص (صار).

وفي قول العرب : (أرهف شفَرتَهُ حتى قعدت كأنَّها حربة) حيث عملت (قعدت) عمل (صار) الناقص .

---

(١) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٢٣٤/١.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٥٩ ، والإنصاف ١٠٠/١.

(٣) البيت لفرعان التميمي في لسان العرب ١٢٢/٣.

(٤) البيت لسواد بن قارب في الدرر ٧٢/٥٠/٢ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ١١٢/١- ١١٩.

وأيضاً في الحديث : (لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً) ، حيث عملت (تغدو وتروح) عمل (صار).

وقد استعمل (كان) و(ظل) و (أضحى) و (أمسى) بمعنى (صار) كثيراً نحو: ﴿ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ أَبۡوَٰبٗا ١٩ وَسُيِّرَتِ ٱلۡجِبَالُ فَكَانَتۡ سَرَابًا ﴾ [1] أي صارت.

وأيضاً قوله تعالى : ﴿ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ ﴾ [2].

وقوله من الخفيف:

ثـــمَّ أضـــحوا كـــأنهم ورق جـــفَّ * فـــألوت بـــه الصَّـــبا والـــدبورُ [3]

حيث استعمل الفعل (أضحى) بمعنى صار.

وقوله من البسيط :

فأصـــبحوا قـــد أعـــاد الله نعمـــتهمْ * إذ همْ قريشٌ وإذ ما مثلهم بشر [4]

حيث استعمل الفعل (أصبحوا) بمعنى صار.

وقوله من البسيط:

أمست خـلاءً وأمسـى أهلهـا احتملـوا * أخنـــى عليهـــا الـــذي أخنـــى علـــى

الشاهد في قوله (أمسى) بمعنى صار.

قال في شرح الكافية : وزعم الزمخشري أنَّ (بات) ترِدُ أيضاً بمعنى (صار) ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه.

---

(١) سورة النبأ الآية ١٩ – ٢٠.

(٢) سورة النحل الآية ٨.

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٠ ، والدرر ٢/٥٧.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ١/١٨٥ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٩.

(٥) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٦ ، وجمهرة اللغة ص ١٠٥٧ ، وخزانة الأدب ٤/٥.

تقدّم أخبار الأفعال الناقصة:

كلُّ العرب والنحاة أجمعوا على منع تقديم خبر (دام) عليها وهذا تحته صورتان : الأولى : أن يتقدم على (ما) ودعوى الإجماع على منعها مسلمة ، وأما الأخرى : أي يتقدم على (دام) وحدها ويتأخر عن (ما) وفي دعوى الإجماع على منعها نظر ، لأن المنع معلل بعلتين: إحداهما: عدم تصرفهما والأخرى أن (ما) موصول حرف ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضاً مختلف فيه. وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل، كما المصدرية ، كما منعوا أن يسبق الخبر (ما) المصدرية كذلك منعوا أن يسبق (ما) النافية فجيء بها متبوعة لا تابعة لأن لها المصدر. ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كـ (زال) أو لا (ككان) فلا تقول : (قائماً ما كان زيدٌ)، ولا (قاعداً ما زال عمرو) قال في شرح الكافية : وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن "ما" عندهم لا يلزم تصديرها، ووافق ابن كيسان البصريين في (ما كان) ونحوه، وخالفهم في (ما زال) ونحوه، لأن نفيها إيجاب) وذلك في قوله:

كذاك سبق خبرٍ ما النافية * فجيء بها متلوة لا تالية

تنبيهات:

الأول: افهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير "ما" يجوز التقديم نحو "قائماً لم يزل زيد" و "قاعداً لم يكن عمرو" قال في شرح الكافية : عند الجميع واستدل له بقول الشاعر [من الطويل] :

ورجَّ الفتى للخيرِ ما إن رأيته * على السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ[1]

أراد : لا يزال يزيدُ على السن خيراً، فقدم معمول الخبر – وهو (خيراً) – على الخبر – وهو (يزيدُ) – مع النفي بـ (لا) ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء ، قلت: ومن شواهده الصريحة قوله من [الرجز] :

---

(١) البيت للمعلوط القريعي في شرح التصريح ١٨٩/١ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٥ ، ٧١٦، ولسان العرب ٣٥/١٣ (أنت) .

مَـــهْ عـــاذلي فهائمـــاً لـــن أبْرَحـــا * بمثل أو أحسن من شمس الضحى[1]

الشاهد في قوله : (فهائماً لن أبرح) حيث قدم خبر (أبرح) (هائماً) عليه مع كونه منفياً بـ (لن) وهذا جائز على مذهب البصريين.

الثاني : أفهم أيضاً جواز توسط الخبر بين (ما) والمنفي بها ، نحو : "ما قائماً كان زيد" و (ما قاعداً زال عمرو) ومنعه بعضهم والصحيح الجواز.

الثالث : قوله : (كذاك) يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف.

---

(١) لم ينسب إلى قائل معين.

المبحث الثاني
لا النافية للجنس

هي من الحروف الناسخة للابتداء، وهي "لا" التي لنفي الجنس والمراد بها "لا" التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِّه. وإنَّما قُلتُ "التنصيص" احترازاً من التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو: "لا رجلٌ قائماً" فإنها ليست نصاً في نفي الجنس، إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس، فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز "لا رجلٌ قائماً بل رجلان" وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز "لا رجلٌ قائماً بل رجلان" وأما "لا" هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا، فلا يجوز "لا رَجُلَ قائِمٌ بل رجلان".

وتسمَّى "لا" التبرئِة لأنها تدلُّ على نفي الجنس فكأنَّما تدلُّ على البراءة منه.

وهي لا النافية لا الناهية، فإنَّها تختصُّ بالمضارع والزائدة فلا تعمل شيئاً وهي التي دخولها في الكلام كخروجها.

وقوله"الجنس" لا النافية للوحدة، فإنَّها تعمل علم ليس لكن تقدَّم أن المشبَّهة بليس قد تكون نافية للجنس(١).

[عمل لا النافية للجنس]:

هي تعمل عمل "إنَّ" فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها.

ولا فرق في هذا العمل بين المفردة- وهي التي لم تتكرر نحو: "لا غُلاَمَ رَجُلِ قائمٌ" وبين المكررة نحو: "لا حولَ ولا قُوَّة إلا بالله".

الشروط التي يجب توفرها لإعمال"لا" عمل "إنَّ" ستة وهي:

١- أن تكون نافية ٢- أن يكون المنفي بها الجنس ٣- أن يكون النفي نصاً في ذلك ٤- أن لا يدخل عليها جار ومجرور نحو قولهم: "جئت بلا زاد(٢)" ٥- أن يكون اسمها وخبرها نحو قوله: "لا فيها غَوْلٌ" فغن فصل بينها ألغيت.

فإن وُجدت هذه الشروط عملت وجوباً إن أُفردت وجوازاً إن كرِّرت.

---

(١) كتاب النكت على كافية ابن الحاجب لابن مالك وهو من الكتب المفقودة وقد تمت الإشارة إليه في همع الهوامع ٤١٥/٢ ، انظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ بتحقيق عبدالمنعم هريدي ص ٧٠ مطبعة التحقيق.

(٢)انظر : حاشية الصبان ٣١/٢

[أقسام اسم لا النافية للجنس]:

ذكر المصنَّف أقسام لا النافية للجنس بقوله في ألفيته:

فانصب بها مضافاً أو مضارِعَهْ * وبعَدَ ذَاكَ الخبَرَ اذْكُر رافِعَهْ

وركِّب المُفْرَدَ فاتِحاً: كلا * حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ، والثَّاني اجْعلاَ

مَرْفَوعاً أو منصُوباً أو مركباً * وإنْ رفَعْتَ أوّلاً لا تَنْصِبَا[1]

لا يخلو اسم "لا" [هذه] من ثلاثة أحوال:

١- أن يكون مضافاً نحو: "لا غلاَمَ رَجُلٍ حَاضِرٌ".

٢- أن يكون مضارعاً للمضاف أي مشابهاً له والمراد به كل اسم له تعلُق بما بعده إمَّا بعمل نحو: "لا طالعاً جبلاً ظاهرً،و لا خيراً من زيدٍ راكب" أو بعطف نحو: "لا ثلاثةً وثلاثين عِنَدنَا" وحكم المضاف والمشبه المضاف النصب لفظاً.

٣- أن يكون مفرداً والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبَّه بالمضاف فيدخل فيه المثني والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركَّبِهِ مع "كا" وصيرورته معها كالشيء الواحد، فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بـ"لا" لأنه اسم لها، فالمفرد الذي ليس بمثني والمجموع يُبني على الفتح لأن نصبه بالفتحة نحو: "لا حولُ ولا قَوَّةَ إلاَّ بالله".

والمثني وجمع المذكر السالم يُبْنَيَان على ما كانا ينصبان به- وهو الياء- نحو: "لا مُسلِمَين لك، ولا مُسْلمِينَ" فمُسْلِمَيْنَ ومُسْلمِينَ مبنيان لتركُّبهما مع "لا" كما بُني "رجل" لتركُّبِهِ معها.

ذهب الكوفيون[2] والزجَّاج إلى أنَّ "رجل" في قوله: "لا رُجل" معرب، وأن فتحته فتحةُ إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرَّد إلى أن "مُسْلِمَيْن، ومُسْلِمِين" مهربان وهما منصوبان بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النحاة.

---

(١) الأبيات وردت في شرح ابن عقيل ٦/٢.

(٢) البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة له في ديوانه ص ٩١.

وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم: مبني على ما كان يُنصب عليه وهو الكسر فتقول: "لا مُسلِمَاتِ لك" بكسر التاء ومنه قوله:

إنَّ الشَّباب الذي مجدٌ عَوَاقِبُهُ * فِيهِ نَلَذُّ،ولا لذَّاتِ للشِّيبِ[1]

الشاهد فيه قوله: "ولا لذاتِ للشيب" حيث جاء اسم "لا" وهو لذات جمع مؤنث سالم ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة وللعلماء أربعة أقوال في جمع المؤنث السالم:

١- أن يبني على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين وهذا مذهب جمهور النحاة.

٢- أن يبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقي له تنوين وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية.

٣- أنه مبني عل الفتح وهذا مذهب المازني والفارسي ورجحه ابن هشام في المغنى[2].

٤- أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة والبناء على الفتح[3].

وقول المصنف: "وبعد ذاك الخبر أذكر رافعه" معناه أن يذكر الخبر بعد اسم "لا" مرفوعاً، والرافع له "لا" عند المصنف وجماعة، وعند سيبويه الرافع له [لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف وإن كان الاسم مفرداً فاختُلف في رافع الخبر.

فذهب سيبويه[4] إلى أنه ليس مرفوعاً بـ"لا" وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ لأن مذهبه أنَّ "لا" واسمها المفرد في موضع رفع بالابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل "لا" عنده في هذه الصورة إلى في الاسم.

---

(١) انظر: شرح الكافية ١٨٦/٢ – ١٨٧ ، شرح التسهيل ٤٨٣/١ ، والجنى الداني ص ٢٩١ ، ارتشاف الضرب ١٢٩٦/٣.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ٣١٠ – ٣١٢ ، الخصائص ٣٠٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٢٩٧/٣ شرح التصريح ٢٣٩/١.

(٣) انظر: المقرب ١٩٠/١.

(٤) انظر: مغني اللبيب ص ٣١٤.

وذهب الاخفش إلى أن الخبر مرفوع بـ"لا" فتكون "لا" عاملة في الجزأين كما عملت فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار ابن مالك بقوله "والثاني أجعلا" إلى أنه إذا أتي بعد "لا" والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت "لا" نحو: "لا حول ولا قوَّةَ إلا بالله" يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك لأن المعطوف عليه: إمَّا أن يُبْني مع "لا" على الفتح أو ينصب أو يرفع.

فإن بُنيَّ على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه[1]:

الأول: البناء على الفتح، لتركبه مع "لا" الثانية، وتكون "لا" الثانية عاملةً عمل "إنَّ" نحو: " لا حول ولا قوَّةَ إلا بالله" وأيضاً نحو:﴿ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ﴾[2] بفتح "بيع وخلة وشفاعة" و"لا" في المواضع الثلاثة عاملة عمل إنَّ.

وأيضاً من شواهد ذلك قول [الراجز]:

نَحـــنُ بنـــو خُوَيْلِـــدِ صُـــراحَاً * لا كـــذبَ اليَـــوْمَ ولا مُزَاحَـــا

الثاني: النصب عطفاً على محلِّ اسم "لا" وتكون "لا" الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو قوله:

لا نَسَـــبَ اليَـــوْمَ ولا خُلَّـــةً * اتَّسَـــعَ الخَـــرْقُ علـــى الرَّاقِـــعِ[3]

الشاهد في قوله "لا خلةً" حيث نصب على تقدير أن تكون "لا" زائدة للتأكيد ويكون "خلةً" معطوفاً بالواو. وقال يونس بن حبيب أنَّ "خُلةً" مبني على الفتح في محل نصب وذكر أنَّه نونَّه للضرورة.

---

(١) انظر: النحو الوافي ، إبراهيم بركات ٤/ ٣٠١.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٥٤ انظر: شرح قطر الندى ص ١٦٨.

(٣) البيت لأنس بن العباس بن مرداس في التصريح ٢٤١/١ ، الدرر اللواقع ١٧٥/٦..

الثالث: الرفع وفيه ثلاثة أوجه:

أ- أن يكون معطوفاً على محل "لا" واسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذٍ تكون "لا" زائدة.

ب- أن تكون "لا" الثانية عملت عمل "ليس".

ج- أن يكون مرفوعاً بالابتداء وليس لـ"لا" عملٌ فيه وذلك نحو: "لا حَوَلَ ولا قوَّة إلا بالله" ومنه قوله:

هـــذا لُعَمْـــركُمُ الصَّـــغَارُ بِعَيْنِـــهِ * لا أُمَّ لـــي- إنْ كَـــانَ ذَاكَ- ولا أبُ[1]

الشاهد في قوله "ولا أبُ" حيث جاء مرفوعاً.

وخلاصة القول أنّه إن نُصِبَ المعطوف عليه جاز في المعطوف الوجه الثلاثة المذكورة يعنى البناء والرفع والنصب. وإن رُفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناء على الفتح نحو: "لا رُجلٌ ولا امرأةٌ ولا غلامُ رُجلٍ ولا امرأةَ" ومنه قوله:

فـــلا لَغْـــوٌ ولا تَـــأثِيمَ فيهـــا * ومَـــا فَـــاهُوا بِـــهِ أبـــداً مُقِـــيمُ[2]

الشاهد في قوله: "لا لغوٌ ولا تأثيم" حيث ألغى"لا" الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل لا الثانية عمل إنَّ.

الثاني: الرفع نحو: "لا رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ" ولا يجوز النصب للثاني لأنه "لا" هنا ليست ناصبة ولهذا قال المصنف: "وإن رفعت أولاً فلا تنصبا".

إذ كان اسم "لا" مبنياً، ونُعِتَ بمفرد يليه- أي لم يفصل بينه وبينه بفاصل- جاز في النعت ثلاثة أوجه:

---

(١) البيت لهمام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب وهي من شواهد التصريح ٢٤١/١ .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصامت في ديوانه ص ٢٤ ، وشرح التصريح ٢٤١/١ والدرر الواقع ١٧٨/٦ وأوضح المسالك ١٩/٢.

الأول: البناء على الفتح لتركُّبِهِ مع اسم "لا" نحو: "لا رَجُلَ ظَرِيفَ".

الثاني: النصب، مراعاةً لمحل "لا" واسمها نحو: "لا رَجُلَ ظريفاً".

الثالث: الرفع مراعاةً لمحل "لا" واسمها لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم نحو: "لا رَجُلَ ظريفٌ".

[حذف خبر لا النافية للجنس واسمها]:

إذا عُلم خبر "لا" جاز حذفه كثيراً عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو:﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾[1] أي علينا فإن لم يَدُل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع نحو قولهﷺ: "لا أحَدَ أغْيَرُ من الله" وقول الشاعر[2]:

إذا اللّقَاحُ غَدَتْ مُلْقي أصِرَّتُها * ولا كَرِيم[3] من الوِلْدَانِ مَصْبوَحُ

الشاهد قوله: "ولا كريمَ من الولدان مصبوح" حيث ذكر خبر "لا" وهو قوله "مصبوح" لكونه ليس يعلم إذا حذف وإلى هذا أشار المصنف بقوله: "إذا المرادُ مع سقوطِهِ ظهر" واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه فإنَّه لا يجوز حينئذٍ الحذف.

---

(١) سورة الشعراء الآية ٥٠.

(٢) انظر: صحيح البخاري تفسير القرآن ، باب قوله (لا تقربوا الفواحش ١٦٩٦/٤ – برقم ٤٣٥٨– ٤٢٦٨ ، وفي صحيح مسلم ٢١١٤/٤ برقم ٢٧٦٠ ، وسنن الترمذي ٥٤٢/٥ برقم ٣٥٣٠.

(٣) نسب الزمخشري في المفصل "٨٩/١" هذا الشاهد لحاتم الطائي ونسبه الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي.

المبحث الثالث

الضمير في إيّاك وأخواتها

"إيَّاك" هي عبارة عن تنبيه لمخاطب على أمر يجب الاحتراز منه وتحذيره.

فإن كان بإيَّاك وأخواتِهَ- وهو إيَّاك وإيَّاكُما وإيَّاكَم،و إيَّاكُنَّ- وجب إضمار الناصب: سواء وجُد عطف أو لا وفي ذلك قال المصنَّف:

إيَّـــاك والشُّـــر ونحـــوهُ نصـــب * محـــذِّراً بمـــا اســـتتارُهُ وجـــب

ودون عطـفٍ ذا لإيَّـا انسُـب ومـا * سِـــوَاهُ سَـــتْرُ فِعْلِـــهِ لـــن يلزمـــا

إلا مـــــع العطـــــفِ أو التكـــــرارِ * كـ الضَّـيْغم الضَّـيغم يـا ذا السَّـاري[1]

كما ذكرنا فإنه وجب إضمار الناصب فمثاله في العطف: "إيَّاك والشَّر" فـ"إيَّاك" منصوب بفعل مضمر وجوباً والتقدير: إيَّاك أحذَّر.

ومثاله بدون العطف "إيَّاك أن تفعل كذا" أي: إيَّاك من أن تفعل كذا.

أما إن كان التنبيه بغير "إيَّاك" وأخواته- وهو المراد بقوله: " وما سواه" فلا يجب إضمار الناصب إلا مع العطف كقولك: "مَا زِرَ رَأسَكَ والسَّيف" أي: يا مَازنُ قِ رأسك وأحذر السيف.

أو إضماره مع التكرار نحو: "الضَّيغَم الضَّيغَم" أي: أحذر الضَّيْغم فإن لم ين عطف ولا تكرار جاز إضمار الناصب وإظهاره نحو: "الأسَدَ" أي: أحذر الأسد، فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت.

والشائع في التحذير أنه يراد به المخاطب فإذا حذَّر بـ"إيَّا" اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو: إيَّاك أو إيَّاكِ أو إياكما، أو إيَّاكم، أو إيَّاكنَّ والشر.

ويضُمر فعل أمر يليق بالحال نحو: أتَّق، باعد، ونحِّ، وخلِّ،ودع، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل مج ٢ ج ٣ ص ٢٣٣.

وتحذَّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو: رأسك والحائِطَ، ورجِلَكَ والحَجَرَ، وعينَكَ والنظر إلا ما لا يحِل وكونه معطوفاً مذهب السيرافي وجماعة. وأجازه ابن عصفور وابن مالك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف: إلى أنَّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: إيَّاك باعد من الشر، وأحذر الشر، فيكون الكلام جملتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير: إيَّاك باعد من الشر(١).

-ولا يُحذف العاطف بعد "إيَّا" إلاَّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر، أو مجرور بـ"من" نحو: "إيَّاك الشَّر" فلا يجوز أن يكون الشر منصوباً بما انتصب به "إيَّاك" بل بفعلٍ آخر تقديره: دع الشَّر وإيَّاك من الشر.

---

(١) انظر: التصريح ١٩٤/٢

الفصل الرابع

رتبة المنصوبات

المبحث الأول : **الحروف العاملة عمل ليس**.

المبحث الثاني : **تقديم الحال على عاملها**.

المبحث الثالث : **تقديم التمييز إذا كان الفعل متصرفاً**.

المبحث الرابع : **وقوع الحال مصدراً منكراً** .

المبحث الأول

الحروف العاملة عمل ليس

[ما-ولا- ولات- وإن المشبهات بليس]

هذه الحروف من الحروف الناسخة التي تعمل عمل "كان" أما "ما" فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً فتقول "ما زيدٌ قائم" فزيد مرفوع بالابتداء وقائم خبره ولا عمل "لما" في شيء منهما وذلك لأن "ما" حرف لا يختص لدخوله على الاسم نحو "ما زيد قائم" وعلى الفعل نحو: "ما يقومُ زيد" وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

ولغة أهل الحجاز إعمالها كعمل "ليس" لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو: "ما زيد قائماً" قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[2].

وقال الشاعر:

أبناؤهـــا متكنِّفـــون أبـــاهُمُ * حَنِقُـو الصُّـدُورِ ومـا هـم أولادَهَـا[3]

الشاهد في قوله "وما هم أولادها" حيث أعمل "ما" النافية عمل"ليس" فرفع بها الاسم محـلاً ونصـب خبرها لفظـاً لكـن لا تعمـل عنـدهم "مـا" إلا بشـروط عنـد أهـل الحجاز منها:

الشرط الأول: ألا يزاد بعدها "إنْ" فإن زيدت بطل عملها نحو: "ما إن زيدٌ قام" برفع قائم ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم منهم يعقوب بن السكيت إعمال "ما" عمل ليس مع زيادة "إن" بعدها واستدل على ذلك بقول الشاعر:

بنـــي غدانـــة مـــا إنْ أنـــتُمُ ذَهَبـــاً * ولا صـــريفاً ولكـــن أنـــتُمُ الخَـــزَفُ[4]

وزعم أن الرواية بالنصب وأن "ما" نافية و"أنتم" اسمها وذهباً خبرها وجمهور العلماء يروونه "ما إن أنتم ذهب" بالرفع على إهمال "ما".

---

(١) سورة يوسف الآية ٣١.

(٢) سورة المجادلة الآية ٢.

(٣) البيت لا يعلم قائله. وهو موجود في شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٧.

(٤) استدل به يعقوب بن السكيت في إعمال (ما) ولم يذكر قائله .

الشرط الثاني: ألا ينتقصن النفيُّ بإلا نحو "ما زيد إلا قائم" فلا يجوز نصب قائم وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنَآ۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ﴾[2] وهذا القول خلافاً لمن أجاز النصب فذهب يونس بن حبيب شيخ سيبويه وتبعه الشلوبيين إلى أنه يجوز إعمال "ما" عمل "ليس" مع انتقاض نفي خبرها بإلا وقد استدل على ذلك بقول الشاعر:

وما الدَّهر إلا منجنوناً بأهله * وما صاحبُ الحاجات إلا معذَباً[3]

فزعم أن "ما" نافية والدهر اسمها ومنجنوناً خبرها وأن "ما" في الشطر الثاني نافية كذلك "وصاحب الحاجان" اسمها ومعذباً خبرها ويقول الشاعر:

وما حقٌّ الذي يعثُوا نهاراً * ويسرقُ ليلهُ إلا نكالا[4]

"فما" نافية وحق اسمها ونكالاً خبرها وقد جاء منصوباً مع كونه مسبوقاً بإلا وجمهور البصريين لا يقبلون دلالة هذه الشواهد ويؤولنها.

فما أوّل به البصريين هذه الشواهد حيث رأو في الشاهد الأول أن "مجنوناً" مفعول به لفعل محذوف والتقدير: وما الدهر إلا يشبه منجنوناً وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ وكذلك قوله "معذباً" في الشطر الثاني أي وما صاحب الحاجان إلا يشبه معذباً، وبعضهم يقول: منجنوناً مفعول مطلق لفعل محذوف على تقدير مضاف.

الشرط الثالث: ألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور فإن تقدم وجب رفعه نحو "ما قائمٌ زيد" فلا تقول: "ما قائماً زيد" وفي ذلك خلاف:

ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال "ما" إعمال "ليس" مع تقدم خبرها على اسمها واستدل على ذلك بقول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * إذ هُم قريشٌ وإذا ما مثلهم بشرُ[5]

---

(١) سورة يس الآية ١٥.

(٢) سورة الأحقاف الآية ٩.

(٣) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

(٤) البيت لا يعلم قائله وقد ذكره المصنف في ١/ ص ٢٤٨.

(٥) البيت للفرزدق.

قالوا "ما" نافية عاملة عمل ليس ومثل: خبرها مقدم منصور والضمير مضاف إليه وبشر اسمها تأخر عن خبرها وزعموا أن الرواية بنصب مثل.

والجمهور يأبون ذلك ولا يقرون هذا الاستشهاد ولهم في الرد على هذا البيت ثلاثة أوجه:

الأول: إنكار إن الرواية بنصب مثل بل الرواية عندهم برفعه على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ.

الثاني: أنه على فرض تسليم نصب "مثل" فإن الشاعر قد أخطأ في هذا والسر في ذلك الخطأ أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز فلم يعرف أنهم لا يعلمون "ما" إذا تقدم الخبر على الاسم تعطى حكمها، ولم يلتفت إلى أن "ما" فرع عن ليس في العمل وأن الفرع ليس قوة في الأصل.

الثالث: سلمنا أن الرواية كما يذكرون وأن الشاعر لم يخطئ ولكن لا نسلِّم أن "مثلي" منصوب بل هو مبني على الفتح في محل رفع خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر وإنما بُنيت "مثل" لأنها اكتسبت إلينا من المضاف إليه وجاز ذلك البناء ولم يجب ولهذا شواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ نَطِقُونَ﴾[1] فـ"مثل" في هذه الآية الكريمة صفة لحق مع أن حقاً مرفوع ومثل مفتوح فوجب أن يكون مبنياً على الفتح في محل رفع.

أمّا إذا تقدم خبرها على اسمها وكان ظرفاً أو جار ومجرور فقدمته فقلت[2]: "ما في الدار زيد" "وما عندك عمرو" فاختلف الناس في "ما" حينئذٍ: هل هي عامله أم لا فمن جعلها عامله قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب بها، ومن لم يجعلها عامله قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما فإن شرط إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد "ما" على الترتيب وهذا رأي المصنف رحمه الله يعني أن يكون المبتدأ مقدماً والخبر مؤخراً ومقتضى كلام

---

(١) سورة الذاريات الآية ٢٣.

(٢) انظر: ابن عقيل ج ١ ص ٢٤٨.

المصنف رحمه الله أنه متى تقدم الخبر لا تعمل "ما" شيئاً سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غير ذلك.

الشرط الرابع: ألا يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ولا مجرور فإن تقدم بطل عملها نحو: "ما طعامك زيدٌ آكلٌ" فلا يجوز نصب "آكل"(١).

فإن كان معمول الخبر ظرف أو جار ومجروراً لم يبطل عملها نحو: "ما عندك زيد مقيماً ومالي أنت معنياً" لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

الشرط الخامس: ألا تتكرر "ما" فإن تكررت بطل عملها نحو: "ما زيد قائم" [فالأولى نافية والثانية نفت النفي فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب قائم وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألا يُبدل من خبرها موجب فإن أُبدل بطل عملها نحو: "ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به" فبشيء في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو "زيد" ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن "ما" وأجازه قوم وكلام سيبويه رحمه الله تعالى في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين أعنى القول باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب والقول بعدم اشتراط ذلك.

وقال قوم الاسم الواقع قبل إلا والمراد أنه لا عمل لـ"ما" فيه فاستوت اللغتان في أنه مرفوع وهؤلاء هم الذين شرطوا في إعمال "ما" ألا يُبدل من خبرها موجب.

وقال قوم أن الاسم الواقع بعد "إلا" والمراد أن يكون مرفوعاً سواء جعلت "ما" حجازية أو تميمية وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال "ما" ألا يبدل من خبرها موجب وظاهر هذا القول ليس بسديد بل يجوز في "شيء" الواقع بعد "إلا" الرفع والنصب أما النصب فعلى وجهين: الأول: الاستثناء سواء أعملت :ما" أو أهملتها والثاني على أنه بدل من شيء المجرور بالباء الزائدة بشرط أن تكون ما عامله وأما الرفع فعلى وجهين: الأول: أن يكون خبر المبتدأ محذوف والثاني هو أن يكون بدلاً من شيء الأول بشرط أن تكون "ما" مهملة.

[ورود الباء في الخبر بعد "ليس – ما]:

---

(١) انظر: المرجع السابق ص ٢٤٩ – ٢٥٠.

تزاد الباء كثيراً في الخبر بعد "ليس، وما" نحو قوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾[1]و:﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾[2] و:﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾[3] و:﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾[4] ولا تختص زيادة الباء بعد "ما" بكونها حجازية خلافاً للقوم بل تُزاد بعدها وبعد التميمية وقد نقل سيبويه والغراء رحمهما الله تعالى زيادة الباء بعد "ما" عن بني تميم ومنهم من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم ومن ذلك قول الفرزدق يمدح معن بن أوس والفرزدق تميمي ويقول:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقِّه * ولا منسئٌ معنٌ ولا متيسِّرُ[5]

ثم إن الباء دخلت في خبر "ما" غير العامل بسبب فقدان شرط من شروط عملها وذلك كما في قول المتنخل الهذلي:

لعمرك ما إن أبومالك * بِواهٍ ولا بضعيفٍ قُواهُ[6]

"أبومالك" مبتدأ ولا عمل "لما" فيهل كونه قد جاء مسبوقاً بإن الزائدة بعد "ما" وقد أدخل الباء في خبر هذا المبتدأ وهو قوله "بواهٍ" فدل ذلك على أن كون "ما" عامله أو حجازية ليس بشرط لدخول الباء على خبرها.

وقد اضطرب رأيُ الفارسي في ذلك فمره قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية ومرة قال تزاد في الخبر المنفي وقد وردت زيادة الباء قليلاً في خبر "لا" كقوله:

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ * بمغْنٍ فتيلاً عن سواد بن قارِبِ[7]

الشاهد في قوله "بمغْنٍ" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر "لا" النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما[8].

---

(١) سورة الزمر الآية ٣٦.

(٢) سورة الزمر الآية ٣٧.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٣٢.

(٤) سورة فصلت الآية ٤٦.

(٥) البيت للفرزدق يمدح معن بن أوس ، وذكره المصنف ج ١ ص ٢٥٢.

(٦) المتنخل الهذلي والبيت ذكره المصنف ١/ ٢٥٢.

(٧) البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ .

(٨) المرجع السابق ص ٢٥٤ – ٢٥٥.

تقدم أن الحروف العاملة عمل ليس هي أربعة وقد تحدثنا عن "ما" ونتحدث هنا عن "لا":

أما "لا" فمذهب الحجازيين إعمالها عمل"ليس" ومذهب تميم إهمالها وفي كلام الزمخشري:

أهل الحجاز يعملونها دون ملئ ولا تعمل "لا" عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو: "لا رجلٌ أفضل منك" ومنه قوله:

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً * ولا وزر مما قضى الله واقيا[1]

الشاهد في قوله "لا شيء باقياً ولا وزر واقياً" حيث أعلم "لا" في الموضعين عمل ليس واسمهما وخبرها نكرتان.

وقد ذهب أبوالحسن الأخفش إلى أن "لا" ليس لها عمل أصلاً لا في الاسم ولا في الخبر وأن ما بعدها مبتدأ وخبر وذهب الزجاج إلى أن "لا" تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً.

وأيضاً من الشواهد التي أوردوها في النكرة قوله:

نصرتك إذ لا صاحبٌ غير خاذل * فبوئت حصناً بالكماة حصينا[2]

الشاهد في قوله"لا صاحب غير خاذل" حيث أعمل "لا" مثل عمل ليس فرفع بها ونصب واسمها وخبرها نكرتان وأيضاَ هذا البيت رداً على مذهبي الأخفش والزجاج وقد زعم بعضهم أن "لا" تعمل في المعرفة وأنشد النابغة:

بدت فعل ذي وُدٍّ فلمَّا تبعتُها * تولت وبقَّت حاجتي في فؤاديا[3]

وحلَّت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخيا

الشاهد في قوله "لا أنا باغياً" حيث أعلم "لا" النافية عمل"ليس" مع أن اسمها معرفة وهو "أنا" وهذا شاذ، وقد تأوَّل النحاة هذا البيت ونحوه وقالوا أن قوله "أنا" ليس

---

(١) البيت لم يذكر له قائل معين وذكره المصنف ج ١ ص ٢٥٥.

(٢) هذا البيت أنشده أبوالفتح بن جني ولم ينسبه إلى قائل معين.

(٣) البيتان للنابغة الجعدي أحد الشعراء المعمرين أدرك الجاهلية ووفد على النبيﷺ وأنشده من شعره فدعا له.

اسما "للا" وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف وأصل الكلام على هذا "ولا أرى باغياً" فلما حذف الفعل وهو "أرى" برز الضمير المستتر وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ وقوله"باقياً" حال من نائب فاعل فعل محذوف.

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها فلا تقول "لا قائماً رجل".

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا فلا تقول: "لا رجُلُ إلا أفضل من زيد" ينصب "أفضل" بل يجب رفعه.

أما "إن" النافية العاملة عمل "ليس" فمذهب أكثر البصريين والغراء أنها لا تعمل شيئاّ ومذهب الكوفيين خلا الغراء أنها تعمل عمل "ليس" وقال به من البصريين أبوالعباس المبرد وابوبكر بن السراج وأبوعلى الفارسي وأبوالفتح بن جني واختاره المصنف وزعم أن في كلام سيبويه رحمه الله تعالى إشارة إلى ذلك وقد ورد السماع به قال الشاعر:

إن هو مستولياً على أحدٍ * إلا على أضعفِ المجانين[1]

الشاهد في قوله "إن هو مستولياً" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل ونصب خبرها الذي هو قوله"مستولياً" وهذا الشاهد يرد على الغراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن "إن" النافية لا تعمل شيئاً لا في المبتدأ ولا في الخبر.

وقال آخر:

إن المرءُ ميتاً بانقضاء حياته * لكن بان يُبغي عليه فيُخذلا[2]

الشاهد في قوله: "إن المرء ميتاً" حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها ونصب.

وذكر ابن جني في المحتسب أنس عيد بن جبير ﷺ قرأ: بنصب العباد.

ولا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة فتقول: "إن رجلُ قائماً" "وإن زيدٌ القائم" "وإن زيدُ قائماً".

---

(١) البيت لا ينسب لقائل معين وذكره المصنف ٢٩٨/١.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها وذكره المصنف ١/ ٢٥٩.

أيضاً من الحروف العاملة عمل "ليس" [لات]:

فهي "لا" النافية زيدت عليها تاء التأنيث مفتوحةً مذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر لكن اختصت بأنها لا يذكر معها الاسم والخبر معاص بل [إنما] يذكر معها احدهما والكثير في لسان العرب حذف اسمها وبقاء خبرها ومنه قوله تعالى: بنصب الحين فحذف الاسم وبقي الخبر والتقدير: "ولات الحين حين مناص" فالحسن اسمها وحين مناص: خبرها وقد قرئ شذوذاً ولات حين مناصٍ برفع الحين على أنه اسم "لات" والخبر محذوف والتقدير: "ولات حينُ مناصٍ لهم" أي ولات حيث مناصٍ كائناً لهم.

وقد ذكر سيبويه من أن"لات" لا تعمل إلا في الحين واختلف الناس فيه فقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين ولا تعمل فيها رادفة كالساعة ونحوها وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رادفه من أسماء الزمان ومن عملها فيما رادفه قول الشاعر:

نـــدم البغـــاةُ ولات ســـاعة منـــدمٍ * والبغـــئ مرتـــعُ مبتغيـــه وخِـــيمُ[1]

الشاهد في قوله: ولات ساعة مندم" حيث أعمل في لفظ "ساعة" وهي بمعنى الحين وليست من لفظة وهو مذهب الغراء إذ ذهب إلى أن "لات" لا يختص عملها بلفظ الحين بل تعمل في ما دلّ على الزمان كساعة ووقت وزمان وما نحو ذلك.

ومذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً وأنه إن وجد الاسم بعدها منصوباً فناصبه فعل مضمر والتقدير: "لات أرى حين مناص" وإن وجد مرفوعاً فهو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير "لات حينُ مناصٍ كائنٌ لهم".

أما مذهب[2] المصنف رحمه الله أنها تحتمل القولان أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، والثاني أنها لا تعمل إلا في اسم دال على الحين أي الزمان سواء كان في لفظ الحين أو لم يكن.

---

(١) البيت لرجل من طي وقيل هو مهلهل بن مالك الكناني

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٠.

المبحث الثاني

تقديم الحال على عامله

مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا تقول في "مررتُ بهندٍ جالسةً" مررتُ جالسةً بهندٍ[1].

وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله:

لَئِنْ كانَ بردُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِياً * إلَيَّ حبيباً، إنَّها لُحَبِيْبُ[2]

الشاهد في قوله "هيمان صادياً" حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بإلى وتقدما عليها وقوله:

فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ وَسْوَةٌ * فَلَنْ يَذْهبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ[3]

الشاهد في قوله: "فرغاً" حيث وقع حالاً من "قتل" المجرور بالباء وتقدم عليه.

أما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو: "جاء ضاحكاً زيد، وضربتُ مجرَّدةً هنداً".

[جواز تقديم الحال على ناصبها]:

يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفة تُشْبِه الفعل المتصرف فمثال تقديمها على الفعل المتصرف "مخلصاً زيدٌ دعا" [فدعا: فعل متصرف وقد تقدمت عليه الحال] ومثال تقديمها على الصفة المشبَّهة له "مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ" وليس هذا مطلقاً فهناك أربعة حالت يتأخَّر فيها الحال مع أنَّه يكون متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف وهي:

١- أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء كقولك: إنّي لأزورك مبتهجاً.

---

(١) همع الهوامع ٢٤١/١ ، وشرح التصريح : ٣٧٨/١ – ٣٧٩. حاشية الصبان ١٧٦/٢– ١٧٨.

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري.

(٣) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي.

٢- أن يقترن العامل بلام القسم كقولك" لأصومنَّ معتكفاً.

٣- أن يكون العامل صلة لحرف مصدري كقولك: إن لك أن تسافر راجلاً.

٤- أن يكون العامل صلة لأل الموصولة كقولك: أنت المصلّي فذَّاً.

أمَّا إن كان الناصب لها فعلاً غير متصرف لم يجد تقديمها عليه فتقول: "ما أحَسَنَ زيداً ضاحكاً" ولا تقول: "ضاحكاً ما أحسَنَ زيداً" لأن فعل التعجب غير متصِّرف في نفسه فلا يتصِّرف في معموله، وكذلك إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك لأنَّه لا يُثَّني ولا يجمع ولا يؤنَّث فلم يتصَّرف في نفسه فلا يتصَّرف في معموله فلا تقول "زيد ضاحكاً أحسنُ من عمرو" بل يجب تأخير الحال فتقول: "زيد أحسن من عمرو ضاحكاً"(١).

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو: ما تضمَّن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة،و حروف التمنيّ والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، وحروف الترجي كلعلَّ نحو قولك: "لعل زيداً أميراً قادم" وأسماء الإشارة نحو قولك: "تلك هندٌ مجردةً" وحروف التمني نخو قولك: "ليت زيداً أميراً أخوك" والتشبيه نحو: "كأن زيداً راكباً أسدٌ" وحروف التنبيه مثل "ها" في قولك: "ها أنت زيد راكباً" وأدوات الاستفهام التي يقصد به التعجب كقول الأعشي: "يا جَارتاه ما أنتِ جَارهْ" وأدوات النداء نحو: "يا" في قولك: "يا أيُّها الرجل قائماً"(٢) وفي "أما" نحو قولهم: أما علماً فعالم.

[قد ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو: [زيدٌ قائماً عندك] (٣) والجار والمجرور نحو: "سعيد مستقراً في هَجَر" ومنه قوله تعالى:﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾(١) في قراءة من كسر التاء وأجازه الأخفش قياساً.

---

(١) حاشية يس على التصريح : ٣٧٩/١ ، حاشية الصبّان ١٧٧/٢.

(٢) مغني اللبيب ٧٣٣ ، التصريح : ٣٧٩/١.

(٣) همع الهوامع ٢٤٠/١ – ٢٤١.

والشاهد في أنه رفع السموات على أنه مبتدأ ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنَّه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: "بِيَمِينِيهِ".

[كما تقدَّم ذكره أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدِّمه وأُستثني من ذلك هذه المسألة وهي:

ما إذا فضَّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى فإنَّه يعمل في حالين إحداهما متقدِّمة عليه والأخرى متأخِّرة عنه وذلك نحو: "زيدٌ قائماً أحْسَنَ منه قاعداً" و"زيد مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَاناً" و"قائماً، ومفرداً" منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا "قاعداً، ومعاناً" وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافيُّ أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير: "زيد إذ كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذ كان مفرداً أنفع من عمرو إذ كان معاناً".

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرُهُما عنه فلا تقول: "زيد قائماً قاعداً أحسن منه" ولا [تقول]: "زيد أحسن منه قائماً قاعداً"[٢].

---

(١) سورة الزمر الآية ٦٧.

(٢) التصريح ٣٨٦/١ همع الهوامع : ٢٤١ – ٢٤٢.

المبحث الثالث

تقديم التمييز إذا أن العامل متصرفاً

مذهب سيبويه– رحمه الله– أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أو غير متصرف فلا تقول: "نفساً طاب زيد" ولا "عندي درهماً عشرون".

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول[١]: "نفساً طاب زيد، وشيباً اشتعل رأسي" ومنه قوله:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفُرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفُراقِ تَطُيْبُ[٢]

الشاهد في قوله "نفساً" فإنه تمييز وعامله قوله"تطيب" وقد تقدم عليه والأصل "تطيب نفساً" وقد جوَّز ذلك التقدَّم الكوفيون والمازني والمبرد وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه وهو –في هذا البيت ونحوه– عند الجمهور ضرورة فلا يقاس عليه وذهب أبو إسحق الزجاج إلى الرواية في بيت الشاهد: "وَمَا كَانَ نَفْسِي بالفِرَاقِ تَطَيِبُ"[٣].

وأيضاً من أمثلة تقدُّم التمييز قولهم:

ضَيَّعتُ حَزْمِي فِي إبْعَادِيَ الأَمَلاَ * وما رْعَوَيْتُ وشيباً رأْسِيَ اشتعَلاَ[٤]

الشاهد في قوله: "شيباً" حيث تقدم وهو التمييز على عامله المتصرف وهو قوله: "اشتعلا" وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد والكسائي والمازني وأيضاً مثله قوله الشاعر:

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنى * ودَاعِي المنُونِ ينادي جهاراً[٥]

---

(١) انظر: شرح قطر الندى ص ٢٣٧.

(٢) البيت ينسب للمخبل السعدي ورد في شرح ابن عقيل ٢٣٠/٢.

(٣) شرح التصريح ٣٩٥/١.

(٤) البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. انظر : حاشية الصبان ٢٠١/٢

(٥) القائل رجل من طي لم يسمه أحد، وهو من شواهد التصريح ٤٠٠/١ ، والأشموني ٢٦٦/٤١/٤ ، ومغني اللبيب ٦٠٣/٨٣٨.

حيث تقدّم التمييز "أنفساً" على العامل وهو "تطيبُ" وأيضاً قول الآخر:

حيث تقدَّم التمييز "ذرعاً" على العامل المتصرف "أضيق".

[وقد يكون العامل متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ذلك نحو: "كَفَي بزيْدٍ رجُلاً" فلا يجوز تقديم "رجلاً" على "كفي" وإن كان فعلاً متصرفاً لأنه بمعنى فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك: "كفي بزيد رجلاً" ما أكفاهُ رجُلاً.

وخلاصة القول فإنه عن كان العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلاً نحو: "ما أحسَنَ زيداً رجلاً". أو غيره نحو: "عندي عشرون درهماً"(١).

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢٨٨/٢ ، وشرح التصريح ٣٩٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٦٩/٢.

المبحث الرابع
وقوع الحال مصدراً منكّراً

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وإنَّ ما ورد منها معرَّفاً لفظاً فهو منكر معنىً كقولهم:

فأرسَـــلَهَا الغِـــراكَ ولـــم يَـــذُدْها * ولـم يُشْـفِقْ علـى نَغَـصِ الـدِّخال[1]

الشاهد في "العراك" حيث وقع حالاً مع كونه معرفة والحال لا يكون إلا نكرة. وأيضـاً قـولهم: "جَـاءُوا الجَمَّـاء الغَفِيـرَ" وقـولهم: "أجتهـد وحـدك" فـ"العراك، الجمَّـاء، ووحدك" أحوال، وهي معرفة لكنَّها مُؤولة بنكرة والتقدير جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة واجتهد منفرداً.

وزعم البغداديُّون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل فأجازوا[2]: "جاء زيدُ الرَّاكِبَ".

ومذهب الكوفيون: قالوا إذا تضمَّنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلاَّ فلا[3].

فمثال ما تضمَّن معنى الشرط: "زيد الرّاكب أحْسِنُ منه الماشي" فـ"الراكب والماشي" حالان، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط، إذ التقدير: زيد إذا ركب أحْسَنُ منه إذا مشي، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفُهما فلا تقول: "جاء زيد الرَّاكب" إذ لا يصح: "جاء زيد إن ركب" حقُّ الحال أن يكون وصفاً وهو: ما دلَّ على معنى وصاحبه: كقائم، وحسن، ومضرون- فموقوعها مصدراً على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد اختلف العلماء في إعراب المصدر المنكَّر فهناك قولين مختلفين:

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٣٧٣/١ – ٣٧٤ ، وكتاب سيبويه ٣٧٢/١.

(٢) همع الهوامع ٢٣٨/١ ، الأشموني ٢٤٥/١ – ٢٤٦ ، شرح التصريح ٣٧٤/١ – ٣٧٥.

(٣) ضياء السالك ١٩٩/٢- ٢٠٠.

الأول: في إعراب المصدر المنكَّر في نحو قولك: "جاء محمد ركضاً" وهذا هو الخلاف الأول.

الثاني: في جواز القياس على مذهب التركيب.

أما القول الأول فهو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الأخفش وذهب الكوفيون وحاصل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء:

الأول: وهو مذهب سيبويه وجمهور النجاة أن هذا المصدر نفسه حال وحجتهم في ما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب نحو قولهم[1]: زيد عدل ورضاً، وصوم، وفطر، وكذلك وقع نعتاً، والخبر والنعت أخوا الحال.

الثاني: هو مذهب الأخفش والمبرد أنت هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه وجملة الفعل وفاعله حال، وتقدير "جاء زيد ركضاً" جاء يركض ركضاً.

الثالث: هو رأي أبي على الفارسي: أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالاً فتقدير المثال المذكور: جاء زيد راكِضاً ركَضَاً.

الرابع: وهو قول الكوفيين: أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله، وعامله هو نفس الفعل المتقدَّم في الكلام ونظير ذلك قولهم: أحببته مقة وشنئته بغضاً.

الخامس: أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام واصل المثال المذكور: جاء زيد مجئي ركضي.

السادس: أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بصفة فتقدير المثال المذكور على هذا الرأي: جاء زيد صاحب ركض.

الخلاف الثاني: وهو قد كثر مجئ الحال مصدراً نكرة ولكنه ليس بمقيس[1].

---

(١) انظر: شرح التصريح ، حاشية الشيخ يس ٣٧٥/١ – ٣٧٦ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٢ – ١٧٥.

قال أبوحيان ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗا ﴾[٢]

وقوله تعالى: ﴿ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًا ﴾[٤] وقوله: ﴿ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴾[٥] ففي كل هذه الآيات ورد المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً.

وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد عن العرب فأمَّا سيبويه[٦] وأصحابه فلم يجز القياس عليها مع كثرتها وجزم بان ما ورد عنهم يُحفظ ولا يستعمل ولا يقاس عليه وعزره في ذلك أنه خلاف الأصل.

أمَّا أبوالعباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه فمنهم من نقل عنه أنه يُجوِّز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً،ومن العلماء من نقل عنه أنَّه يجوّز القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل.

أمَّا ابن مالك[٧] ومشايعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكَّر:

الأول: أن يكون المصدر المنصوب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال نحو قولك: "أنت الرجل علماً".

---

(١) ضياء السالك ٢٠٣/٢ ، حاشية الصبان : ١٧٦/٢.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٩٠.

(٣) سورة البقرة الآية ٢٧٤.

(٤) سورة الأعراف الآية ٥٦.

(٥) سورة نوح الآية ٨.

(٦) انظر : حاشية يس على التصريح ٣٧٨/١.

(٧) هذه المسألة انظر: همع الهوامع ٢٤١/١ ، وشرح التصريح ٣٧٨/١ – ٣٧٩ ، وحاشية الصبان ١٧٦/٢–١٧٨.

الثاني: من ذلك قولهم: هو زهير شعراً، وأجاز هؤلاء أن تقول: محمد حاتم جوداً، وعلى قضاءً، وعمر عدلاً.

الثالث: أن يقع المصدر المنكَّر المنصوب بعد أما الشرطية وذلك نحو: أما علماً فعالم، وأما نبلاً فنبيل، وأما حلماً فحليم، وأما كرماً فكريم، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالاً بتأويله بالمشتق. ويجعل العامل في هذا الحال هو الفعل المقدَّر الذي نابت عنه أما ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط.

الخاتمة

الخاتمة:

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه. الحمد لله الذي هداني لهذا لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله لإتمام هذا البحث فإن كان صواباً ومرضياً فمن الله جلَّ جلاله وإن كان غير ذلك فمن نفسي والشيطان.

ملخص البحث:

تناولت في الفصل الأول من هذا البحث نشأة النحو ومدارسه وأسباب نشوء النحو، وعلم النحو وواضعه ومكان وضعه وأسبابه المختلفة. ثم انتقلت إلى المدارس النحوية ونشأتها وتطورها ومدرسة البصرة ومدرسة الكوفة ثم السماع والقياس عند المدرستين وأسباب الخلاف بين المدرستين.

أما في الفصل الثاني في هذا البحث تناولت المفعول به وأقسامه وأحكامه وأحكام العامل في التقدم والتأخر جوازاً ووجوباً وتعرضت لناصب الاسم المشغول عنه وأركانه وشروطه.

وفي المبحث الثاني من الفصل الثاني تناولت أولى العاملين بالعمل بالتنازع، وفي المبحث الثالث تعرضنا إلى المفعول معه وأقسامه. وأيضاً المستثنى وأقسامه وأنواعه.

أما في الفصل الثالث ففي المبحث الأول تناولت الظرف وأحكامه وأحواله ونابه. ثم المنادى وبناءه وإعرابه وتعرضنا إلى (لا) النافية للجنس وعملها وشروطها. وأيضاً تعرضنا للمبتدأ والخبر وأيضاً تطرقت إلى الضمير في إياك وأخواتها.

أما في الفصل الرابع تعرضت إلى الحروف العاملة عمل ليس وتقديم الحال على عاملها وآراء النحويين في ذلك وأيضاً تطرقت إلى التمييز وفي حق تقدمه وتأخره. وأخيراً ختمت هذه الرسالة بالحال ووقوعه مصدراً منكراً ومذهب الكوفيين والبصريين في ذلك واختلاف النحاة في جواز القياس.

النتائج:

وبعد هذه الدراسة الشاملة والمختصرة في العوامل الناصبة بين الكوفيين والبصريين توصلت إلى:

١- أن الكوفيين والبصريين وجمهور النحاة متفقين في أشياء كثيرة ولا يختلفون إلا في القليل من اللغة العربية مقارنةً بعِظَم اللغة العربية ومجالاته الواسعة.

٢- أنهم لا يختلفون في القواعد الأساسية وإنما يختلفون في ما شدَّ من القول عند العرب.

التوصيات:

١- توصلت أنَّه كلّ طالب عِلم لابد له أن يعرف قواعد اللغة العربية لأنها أساس في كل مجال فلذلك أنصح كل إنسان يريد أن يتعلَّمها يجب أن يرجع إلى كتب النحو المتوفرة أمثال "ألفية ابن مالك" وغيرها من كتب النحو.

٢- لابد لكل طالب أن يعرف المنصوبات معرفة صحيحة لأنَّها هي الواجهة بالنسبة للغة العربية وأساسها.

٣- لابدَّ لكل أحد أن يعرف منزلة اللغة العربية وما قيمتها ومكانته حيث أنزل الله بها كتابه الكريم فلذلك لابدَّ من إتقانها وابتغاء وجه في تعلُمِها حتى ينال الأجر العظيم من الله جلَّ جلاله فأسأل الله أن يعينني على إتقانها وتعلَّمِها كما يُريدُ هو.

فهرس المصادر والمراجع

الرقم **اسم المرجع**

١. **أخبار النحويين البصريين**: أبو سعيد السيرافي، تحقيق عبدالمنعم خفاجي، القاهرة ١٩٥٥م، مطبعة الحلبي.

٢. **أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري**: ط١، مطبعة وهبة بالقاهرة، ١٩٨٣م.

٣. **الاستشهاد في النحو العربي**: د. عثمان الفكي بابكر، القاهرة، (١٣٨٨هـ).

٤. **الأشباه والنظائر في النحو**: جلال الدين السيوطي، بيروت (بدون تاريخ) دار الكتب العلمية.

٥. **الإصباح في شرح الاقتراح**: محمود فجال – دار القلم – دمشق ط١، ١٩٨٩م.

٦. **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث**: د. محمد عيد، القاهرة، ١٩٧٣م.

٧. **الأصول في النحو**: أبوبكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين النقلي، بيروت (١٩٨٥م) مؤسسة الرسالة، ط١.

٨. **الأصول**: دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي: د. تمام حسان، الدار البيضاء (١٩٨١م)، دار الثقافة، ط١.

٩. **الإغراب في جدل الإعراب**: ابن الأنباري– تحقيق سعيد الأفغاني دار الفكر– بيروت ط٢–١٩٧١م.

١٠. **الاقتراح في أصول علم النحو**: السيوطي، حلب (بدون تاريخ) دار المعارف.

١١. **أنباه الرواة على أنباه النحاة**: علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

١٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف**: كمال الدين ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (١٩٦٥م) مطبعة الحلبي.

١٣. **أوضح المسالك إلي ألفية بن مالك**: تأليف جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفى ٧٦١هـ. دار الفكر للطباعة والنشر.

١٤. **أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك**: تأليف جمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري – ج٢ – دار الفكر للطباعة والنشر.

١٥. **بغية الوعاة**: في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة ١٩٦٥م مطبعة الحلبي.
١٦. **تاج العروس من جواهر القاموس**: محمد مرتضي الذبيدي–نشر المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٦هـ.
١٧. **تاج اللغة وصحاح العربية**: إسماعيل بن حماد بن موسى الجوهري تحقيق أحمد عبد الغفور عطار – نشر دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٧٩م.
١٨. **تاريخ الأدب العربي**: كارل بروكلمان ترجمة: د.محمد عبد التواب، القاهرة ١٩٨٣م. دار المعارف ط ٣.
١٩. **تاريخ النحو العربي حتي أواخر القرن الثاني الهجري**: علي أبو المكارم. القاهرة ١٩١٧م القاهرة الحديثة للطباعة والنشر ١٢٠؛ ط ١
٢٠. **تفسير القرآن، العظيم**: للحافظ عماد الدين بن كثير –لأبي الحسين أحمد بن فارس – نشر المطبع السلفية – القاهرة ١٩١٠م.
٢١. **تهذيب اللغة**: أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري– تحقيق إبراهيم الأبياري – دار الكاتب العربي– لبنان سنه ١٩٦٧م.
٢٢. **حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني**: محمد بن علي الصبان، القاهرة (دون تاريخ) مطبعة عيسي البابي الحلبي وشركاه.
٢٣. **الخصائص**: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار بيروت (دون تاريخ) دار الهدي، ط٢.
٢٤. **ديوان الأعشى**: تحقيق الدكتور: محمد محمد حسين، دار الفكر بيروت – لبنان – ص١– ١٩٦٧م.
٢٥. **ديوان الخطيئة**: بشرح ابن السكين والسكري السجستاني تحقيق نعمان أمين طه القاهرة ١٩٥٨م مطبعة عيسي البابي الحلبي.
٢٦. **شذرات الذهب في إخبار من ذهب**: أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي ت ١٠٨٩هـ بيروت (بدون تاريخ) دار الكتب العلمية ج١ ط١.
٢٧. **شرح المفصل**: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: ت٦٤٣هـ، القاهرة (بدون تاريخ) إدارة المطبعة الأميرية.

٢٨. **الشـــعر والشـــعراء**: محمـد بـن قتيبـة الـدينوري، تحقيـق د. محمـد مفيـد قميحـه، بيروت١٩٨٥م دار الكتب العلمية ط٢.
٢٩. **الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**: أحمد بن فارس تحقيق مصطفي الشويحي، بيروت١٩٦٣م مؤسسة بدران.
٣٠. **طبقـات النحـويين واللغـويين**: أبـوبكر الزبيـدي. تحقيـق محمـد أبـو الفضـل إبـراهيم، القاهرة١٩٨٤م دار المعارف ط٢.
٣١. **طبقـات فحـول الشـعراء**: محمد بن سلاح الجمعي، تحقيق أحمد محمود شاكر جدة (بدون تاريخ) مطبعة المدني.
٣٢. **الظـواهر اللغويـة فـي التـراث النحـوي**: د. علـي أبـو المكـارم القاهرة ١٩٦٨م القاهرة الحديثة ط١.
٣٣. **العربيـة**: دراسـات فـي اللغـة واللهجـات والأسـاليب: يوهـان فـك ترجمـة د. عبـد الحلـيم النجار، القاهرة١٩٥١م مكتبة الخانجي.
٣٤. **عمدة الحافظ وعدة اللافظ**: تحقيق عبدالمنعم هريدي – مطبعة التحقيق.
٣٥. **فقه اللغات السامية**: كارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، الرياض١٩٧٧م مطبوعات جامعة الرياض.
٣٦. **الفهرست**: محمد بن إسحق النديم، تحقيق إبراهيم رمضان بيروت١٩٩٧م دار المعرفة ط٢.
٣٧. **قطر الندي وبل الصدى**: ابن هشام الأنصاري بيروت١٩٨٤م المكتبة العصرية.
٣٨. **القياس في النحو مع تحقيق الشاذ من المسائل العسكريات للفارسي**: د. منـي اليأس دمشق (دون تاريخ) دار الفكر ط٢.
٣٩. **كتاب مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر الثقفي – تحقيق د. محمد فؤاد سزكين – نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط١، ١٩٥٤م.
٤٠. **الكتاب**: سيبويه، القاهرة١٣١٧هـ طبقة بولاق الأولي.
٤١. **لسـان العـرب**: أبـو الفضـل جمـال الـدين محمـد بـن مكـرم بـن منظـور الأفريقـي، بيـروت (بدون تاريخ) دار صادر مجلدة.

٤٢. **لسان العرب: محمد ابن مكرم بن منظور**:، ص/ دار صادر بيروت–لبنان(بدون تاريخ).
٤٣. **اللغة العربية معناها ومبناها**: د.تمام حسان، القاهرة ١٩٧٩م الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٤. **لمع الأدلة في أصول النحو**: كمال الدين ابن الانباري، تحقيق سعيد الافقاني، دمشق١٩٥٧ مطبعة الجامعة السورية.
٤٥. **المحكم في نقط المصحف**: أبو عمرو الداني، تحقيق د. عزه حسن، دمشق١٩٨٦م، دار الفكر ص٢.
٤٦. **المدارس النحوية**: د. شوقي ضيف، القاهرة ١٩٩٢م دار المعارف ص٧.
٤٧. **مراتب النحويين واللغويين**: أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم القاهرة١٩٧٤م ص٢.
٤٨. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي تحقيق محمد البجاوي.
٤٩. **المستصفي من علم الأصول**: أبي حامد الغزالي، ص١، المطبعة الأميرية– بولاق مصر ١٣٢٤هـ.
٥٠. **المعجم الكبير للطبراني**: (ط. العراق) مطبعة عيسى الحلبي، رقم ٤٠.
٥١. **مفتاح السعادة ومصباح السيادة: في موضوعات العلوم**: الطاش كبري زاده – ط/ دار الكتب بالقاهرة.
٥٢. **المفردات في غريب القرآن**: للراغب الأصفهاني، ط، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، تحقيق د محمد احمد خلف الله.
٥٣. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**:–إبراهيم بن موسي الشاطبي– مكة المكرمة– ١٤٢٨هـ– ص١– معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي– جامعة أم القرى– مكة المكرمة.
٥٤. المقتصد في شرح الإيضاح–تحقيق كاظم بخير مرجان– وزارة الثقافة والإعلام– بغداد،ص١، ١٩٨٤م.
٥٥. **المقتضب، ج٣**:– تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد. المتوفى سنة٢٨٥هـ، إعداد حسن حامد.

٥٦. **مقدمة ابن خلدون**: عبد الرحمن ابن خلدون بيروت (بدون تاريخ) دار الفكر.
٥٧. **مناهج البحث عن مفكري الإسلام**: علي سامي النشار، دار المعارف،ص٤، ١٩٧٨م.
٥٨. **المنخول تعليقات الأصول**: أبي حامد الغزالي. تحقيق محمد حسن هبتو- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ص١.(٣٢٤).
٥٩. **مواهب الفتاح بشرح تلخيص المفتاح**: ط/ دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٩٨٤م.
٦٠. **النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها**: مازن مبارك، دار الفكر- بيروت-ط٢- ١٩٧٤م.
٦١. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: كمال الدين ابن الأنباري تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة (بدون تاريخ) مطبعة المدني.
٦٢. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: السيوطي- شرح وتحقيق عبد السلاح هارون ود. عبد العل السيد مكرم. الكويت ١٩٧٥م دار البحوث العلمية.
٦٣. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: أبو العباسي شمس الدين محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس بيروت(بدون تاريخ) دار صادر ج٢.

فهرس المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١.	الآية	أ
٢.	الإهداء	ب
٣.	الشكر والعرفان	ج
٤.	المقدمة	د
٥.	التمهيد	١-٩
	أ- التمهيد يشمل التأويل لغة واصطلاحاً	١
	ب- العامل واختلاف النحاة فيه	٨
٦.	**الفصل الأول**:	١٠-٤٢
٧.	**المبحث الأول: نشأة النحو ومدارسه**	١١-١٧
٨.	المطلب الأول: النحو في اللغة والنحو في الاصطلاح	١١
٩.	المطلب الثاني: نشأة النحو وأسبابه	١٢
١٠.	المطلب الثالث: واضع علم النحو ومكان وضعه	١٤
١١.	**المبحث الثاني: نشأة المدارس النحوية**	١٨-٢٧
١٢.	المطلب الأول: التعريف بالمدارس	١٨
١٣.	المطلب الثاني: نشأة وتطور مدرسة البصرة	١٩
١٤.	المطلب الثالث: نشأة وتطور مدرسة الكوفة	٢٤
١٥.	**المبحث الثالث: السماع والقياس عند المدرستين**	٢٨-٤٢
١٦.	المطلب الأول: السماع لغة واصطلاحاً	٢٨
١٧.	المطلب الثاني: أقسام القياس وأهميته	٣٠
١٨.	المطلب الثالث: السماع والقياس عند المدرستين	٣٤
١٩.	المطلب الرابع: أسباب الخلاف بين المدرستين	٣٩
٢٠.	**الفصل الثاني**: **عوامل المنصوبات**	٤٣-٩٨
٢١.	**المبحث الأول: عامل النصب في المفعول به والاسم المسئول عنه**	٤٤-٦٠

٢٢.	الطلب الأول: عامل النصب في المفعول به	٤٤
٢٣.	المطلب الثاني: ناصب الاسم المسئول عنه	٥٢
٢٤.	**المبحث الثاني: أولى العاملين بالتنازع**	**٦١-٦٧**
٢٥.	**المبحث الثالث: عامل النصب في المفعول معه والمستثنى**	**٦٨-٨٣**
٢٦.	المطلب الأول: عامل النصب في المفعول	٦٨
٢٧.	المطلب الثاني: عامل النصب في المستثنى	٧٢
٢٨.	**المبحث الرابع: عامل النصب في الفعل المضارع**	**٨٤-٩٢**
٢٩.	**المبحث الخامس: (نعم وبئس وما جرى مجراهما)**	**٩٣-٩٨**
٣٠.	**الفصل الثالث: إعراب وبناء المنصوبات**	**٩٩-**١٢٣
٣١.	**المبحث الأول: الخلاف في الظرف**	**١٠٠-١١٥**
٣٢.	المطلب الأول: إعراب وبناء المنادى	١٠٤
٣٣.	المطلب الثاني: عامل النصب في كان وأخواتها	١١١
٣٤.	**المبحث الثاني: لا النافية للجنس**	**١١٦-١٢١**
٣٥.	**المبحث الثالث: الضمير في إياك وأخواتها**	**١٢٢-١٢٣**
٣٦.	**الفصل الرابع: رتبة المنصوبات**	١٢٤-١٤٣
٣٧.	**المبحث الأول: الحروف العاملة عمل ليس**	**١٢٥-١٣٣**
٣٨.	**المبحث الثاني: تقديم الحال على عاملها**	**١٣٤-١٣٦**
٣٩.	**المبحث الثالث: تقديم التمييز إذا كان الفعل متصرفاً**	**١٣٧-١٣٩**
٤٠.	**المبحث الرابع: وقوع الحال مصدراً منكراً**	**١٤٠-١٤٣**
٤١.	**الدراسات السابقة في هذا البحث**	**هـ**
٤٢.	الخاتمة	١٤٤
٤٣.	الفهارس	١٤٧-١٦٥
٤٤.	فهرس الآيات	١٤٧
٤٥.	فهرس الأشعار	١٥٤
٤٦.	فهرس الأعلام	١٥٨

٤٧.	فهرس المصادر والمراجع	١٥٩
٤٨.	فهرس الموضوعات	١٦٤